فَتْحُ الوَدُوْدِ اللَّطِيْفِ

بِجَمْعِ وَتَرْتِيْبِ أَهَمِّ دُرُوْسِ التَّصْرِيْفِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٣٥هـ-٢٠١٤م

مكتبة دار الحديث دماج

اليمن -صنعاء- شارع تعز بجوار مسجد الخير

هاتف: ٠١/٦٠٠٢١٠ موبايل: ٧٧٢٠٤٦٠١١

maktabat.dar.alhadith.dmaj@gmail.com

فَتْحُ الوَدُوْدِ اللَّطِيْفِ

بِجَمْعِ، وَتَرْتِيْبِ أَهَمِّ دُرُوْسِ التَّصْرِيْفِ

تَأْلِيْفُ

أَبِيْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فتح بن عبد الحافظ بن إسماعيل التَّعِزِّي المَعَافِرِي القَدَسِي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فإن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وإن مِنْ نِعَمِ الله تعالى على كثيرٍ مِنْ خَلْقِه أَنْ هداهم للإسلام، ومِنْ نِعَمِهِ سبحانه على مَنْ أراد له الهداية أن وَفَّقَهُ للسنة، ومِنْ نِعَمِهِ، جَلَّ شَأْنُهُ، على مَنْ أراد به خيرًا أن وَفَّقَهُ لطلب العلم النافع.

ومن المعلوم لَدَى الحُذَّاق من طلبة العلم أن العلوم قسمان: علوم آلة، وعلوم غاية، ولا يتمكن الطالب في علوم الغاية حتى يأخذَ قِسْطًا وافرًا من علوم الآلة، ومن أنفع علوم الآلة علمُ اللغة العربية، لغةِ القرآن الكريم، ألا وإنَّ أهمَ فنون اللغة العربية فَنَّا النحو والصرف، وهما أخوان، وكان المتقدمون وبعضُ مَنْ جاء بعدهم لا يَفْصِلُون الصرفَ عن النحو كما تراه في كتاب سيبويه ونحوه من كتب المتقدمين، وفي ملحة الإعراب وأمثالها من كتب اللذين جاءوا من بعدهم، ثم استقر الأمر على فصل الصرف عن النحو فصار فنًّا مستقلًّا له مباحثه وكتبه الخاصة به.

وعلمُ الصرف من العلوم التي هي من الأهمية بمكان، والتي يجدر بطالب العلم أَنْ يَهْتَمَّ بها، ولمَّا رأيتُ ما لهذا العلم من الحاجة الماسة بين طلبة العلم خصوصًا في هذه الدار المباركة دار الحديث بدَمَّاج -عَمَرَها اللهُ بالخير- نَظَرْتُ في بعض كتب هذا الفن التي تيسرتْ لي أَتَطَلَّبُ كتابًا أُدَرِّسُه لإخواني يكون جامعًا لأبوابه، مسهلًا في طريقة عرضه لقرائه وطلابه؛ فلم أهتدِ لِبُغْيَتِي فاستعنتُ الله عز وجل في جَمْع هذا الكتاب المُسَمَّى «فتح الودود اللطيف بجمع وترتيب أهم دروس التصريف»، ولما درّسْتُه إخواني أولَ مرة، بدا

لي أنَّ مُسْتوى بعضِهم يُلْجِئُني إلى تسهيله أكثر وشرح ما يحتاج إلى شرح بأسلوب يُناسب المبتدئين ومِنْ تسهيلِه أني كتبتُ بين يديه-والفضل لله وحده- رسالةَ «المدخل إلى علم الصرف» التي تُدَرَّسُ في وقت يسير ، كلُّ ذلك لِئَلَّا يَنْفِرَ الطالبُ عن هذا الفن المهم.

وها هو الكتاب بين يديك -أخي الطالب- فأرجو أن يلاقيَ القبول لدى دارسي ومعلمي هذا الفن، والله من وراء القصد.

ومَنْ له من إخواني القراء أو المدرسين تنبيهٌ أو إشارةٌ أو نحو ذلك فلْيتكرَّمْ بِمُوَافاتِنا به تتميمًا للفائدة وله منا الشكر والدعاء.

وأسأل الله، جلَّ في علاه، علمًا نافعًا وعملًا صالحًا وأن يغفر لي ولوالديَّ ولمشايخي و للمؤمنين والمؤمنات.

تنبيه:

يقول النبي ﷺ: «**لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ**». أخرجه أبو داود والترمذي بسند صحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، **فأشكر**-بعد شكر المولى عز وجل- كلَّ من كانت له مشاركة في إخراج هذا العمل على هذا الوجه وأَخُصُّ بالشكر أخي الفاضل أبا عبدالرزاق رياضًا الرَّدْفانيَّ نزيل عدن، رحمه الله[1]، لِما أَدْلَى به مِنْ تنبيهات كان لها أثرُها في تَدَارُكِ ما طَغَى به القلم، أو ذَهَلَ عنه الجَنان.

وكتبه

أبو عبدالرحمن فتح بن عبد الحافظ بن إسماعيل التَّعِزِّي المَعَافِرِي القَدَسِي

دار الحديث بدَمَّاج

يوم الجمعة (١١/ ٦/ ١٤٢٧هـ)

[1] استُشهد-فيما نحسبه ولا نزكي على الله أحدًا- في الثالث عشر من شهر صفر لعام ١٤٣١هـ في دماج على أيدي الرافضة، أعداء الله وأعداء رسله وأوليائه وأعداء دينه الحق، قاتلهم اللهُ أينما كانوا، وكفى المسلمين شرَّهم.

تعريف التصريف وما يتعلق به

التصريف له معنيان: لُغَوِيٌّ، واصْطِلاحِيٌّ.

فالتصريف في اللغة:

رَدُّ الشيء من حالة إلى حالة أو إِبْدالُه بِغَيرِه، ومنه تصريفُ الرياح أي: تغييرُها ورَدُّها من حالٍ إلى حال. وهذا المعنى اللغوي مناسب للمعنى المأخوذ منه هذا العلم.

وتعريفه في الاصطلاح:

تَغْيِيرٌ في بِنْية الكلمة لغرضٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ.

فالغرض المعنوي الذي لأجله حصل التغيير: كتغيير المفرد إلى المثنى والجمع.

مثال ذلك (رَجُل) إذا أردت تثنيتَه، فإنه لا بُدَّ حينئذٍ أن يحصل تغيير في بنية (رجل) بإضافة ألف ونون أو ياء ونون، فتقول: (رجلان) أو (رجلين).

وإذا أردت جمعه قلت: (رجال) فهذا التغيير الحاصل - الغرضُ منه معنويٌّ، وهو الدلالة على أن الكلمة مثناة أو مجموعة.

ومثلُ ذلك تغييرُ المصدرِ إلى الفعلِ أو إلى الوصفِ، فتقول: (عَلِمَ، ويَعْلَمُ، وعَالِم، وعَلِيم، وعَلَّام، ومَعْلُوم)، فهذه كلُّها مَأْخوذة من المصدر الذي هو (العِلْم).

فالمصدر في هذه الأمثلة(عِلْمٌ) يدل على مجرد الحدث، بينما يدل الفعل(عَلِمَ، ويَعْلَمُ) على الحدث والزمان، ويدل الوصف(عَالم) -مثلًا- على الحدث وصاحب الحدث، وهكذا يقال في بقية الأمثلة فأنت تلحظ أن التغيير أضفى معنى زائدًا على الكلمة لم يكن موجودًا قبل.

والغرض اللفظي: هو ما كان لغير معنى طارئ على الكلمة وإنَّما لغرض آخر يرجع إلى اللفظ، ويدخل في أبواب تأتي إن شاء الله، تعالى، منها: الإبدالُ والقلبُ والنقلُ والحذفُ والإدغام.

مثال ذلك : (شَدَّ)، فإنهم قالوا: أصلُها (شَدَدَ)، فحصل فيها تغيير لغرض يرجع إلى اللفظ حيث أُدْغمت الدال الأولى في الثانية، فصارت (شَدَّ)، فأنت ترى أن هذا التغيير لم

يُضِفْ للكلمة معنى لم يكن موجودًا في الأصل، وإنما حصل التغيير لغرضِ تخفيف النطق على اللسان.

مثال آخر: (قال) أصلها (قَوَلَ)، فتجدُ أن مَدْلول (قال) هو مدلول (قَوَلَ)، كما أن دلالة (شدَّ) هي دلالة (شدَدَ)، فلم يحصل التغيير لغرض معنوي كما تقدم في (رجال، وعَلَّام)، وشبههما بل الغرض هنا لفظيٌّ ليس غير.

هذا هو التصريف بالمعنى العملي.

وإما التصريف بالمعنى العلمي: هو العلم بأحكام بِنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك.

والمراد بـ"الصحة": إقرار الحرف على وضعه الأصلي كالياء في بياض وأبيض، والواو في سواد وأسود.

والمراد بـ"الإعلال": تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كقلب الياء ألفًا في (باع وكال) إذ أصلهما (بَيَعَ، وكَيَلَ) وقلب الواو ألفًا في (قال) كما تقدم.

والمراد ببِنيةِ الكلمة، ووزنِها، وصيغتِها: هيئتُها التي يمكن أن يشاركَها فيها غيرُها.

وهي عددُ حروفها المرتبة وحركاتُها المعينة وسكونُها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كلٌّ في موضعه.

فـ(رَجُل) مثلًا على هيئةٍ وصِفَةٍ يشاركه فيها (عَضُد) وهي كونه على ثلاثة أحرف أولها مفتوح وثانيها مضموم وعلى ذلك فقس.

تنبيهات:

أحدها: الحرفُ الأخيرُ لا تُعْتَبَرُ حركتُه ولا سكونُه في بنية الكلمة لأنه لحركة الإعراب أو البناء، ومَبْحَثُ ذلك علمُ الإعراب (النحو)؛ فـ (رَجُلٌ ورَجُلًا ورَجُلٍ) على بناءٍ واحدٍ وهو: (فَعُل).

الثاني: يدخلُ التصريفُ في الاسم المتمكن والفعل المتصرف دون الحرف وشبهه والمرادُ بالاسم المتمكن: الاسمُ المعربُ، ولو كان ممنوعًا من الصرف، والمراد بشبه

الحرف: المبنيُّ، فما دخل الحرفَ وشبهَهُ من تصريفٍ، كتصغير (ذا والذي) ونحو ذلك فشاذ.

الثالث: الصرفُ إنما هو في الكلمات العربية دون الأعجمية.

كيفية وزن الكلمات

إذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الأصليَّ من حروفها والزائد فقابل أصولها بأحرف (فع ل) الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام، مُسَوِّيًا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون.

فتقول في (فَلْسٌ): وزنه (فَعْلٌ) وفي (ضَرَبَ): وزنه (فَعَلَ)، وكذلك (قام، وشَدَّ) لأن أصلها (قَوَمَ، وشَدَدَ)، كما سيأتي في موضعه.

وتقول في وزن (عَلِمَ): (فَعِلَ)، وكذلك (هَابَ ومَلَّ)؛ لأن أصل (هَاب): (هَيِبَ)، وأصل (مَلَّ): (مَلِلَ).

وتقول في وزن (ظَرُفَ): (فَعُلَ)، وكذلك (طال، وحَبَّ) لأن أصل (طال): (طَوُلَ)، وأصل (حبَّ): (حَبُبَ).

فإذا قلت: كيف أعرف أن أصل كذا: كذا ؟

فالجواب:

أن ذلك يُعْرَفُ بالاستمرار في هذا الفن بالعلم بقواعد في ذلك تأتيك شيئًا فشيئًا عند الدراسة، ولكن لا تستعجل وتتحسر فتترك الفن.

إذن هذه طريقة وزن الكلمات الثلاثية الأصول مجردة عن الزوائد، فإن بقي من أصول الكلمة شيء لم يوزن بعد استيفاء أحرف «فعل» زدت لامًا ثانية في الرباعي فتقول في وزن (جَعْفَر: فَعْلَل)، وزدت لامًا ثانية وثالثة في الخماسي فتقول في وزن (جَحْمَرِش: فَعْلَلِل).

فإذا كان في الكلمة المراد وزنها حرفٌ زائدٌ أو أكثرُ، فلا يخلو هذا الزائد من أمرين: إما أن يكون تكرارًا لأحد أصول الكلمة، أو لا.

فإن كان الزائد ليس تكرارًا لأصل قوبل بلفظه في الميزان، فيقال في وزن (أَكْرَمَ، وبَيْطَرَ، وجَهْوَرَ): (أَفْعَلَ، وفَيْعَلَ، وفَعْوَلَ)، لأن الهمزة في (أكرم)، والياء في (بيطر)، والواو في (جهور) زوائد، وستعرف ذلك كلَّه في درس الزيادة، إن شاء الله، تعالى.

وإن كان الزائد تكرارًا لأصل قوبل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الأصل، فتقول في وزن (علَّم وجَلْبَب): (فعَّل وفَعْلَل).

وقد ذكرنا شيئًا من تفصيل ذلك موضحًا في رسالة المدخل إلى علم الصرف فراجعه، فإنه مهم.

بقي أن نعرض هنا لشيء لم نتكلم عنه في المدخل فانتبه له –رعاك الله–، وذلك أنه إذا كان في الموزون تَحْوِيْلٌ أوْ حَذْفٌ فعلت مثله في الميزان.

أولًا: وزن الكلمات التي دخلها تحويل:

أمثلة على ذلك:

الفعل (نأى) وزنه: (فَعَل)، ومصدره: (نَأْيٌ) ووزن المصدر: (فَعْلٌ)، وهذا لا إشكال فيه، كما ترى، لكنْ جاءت كلمةٌ أخرى بمعنى (نأى) الذي هو (بَعُدَ)، وهي الفعل (ناء)، فتلحظ أن حروفها هي حروف الكلمة الأولى، مع تخالفٍ في ترتيب هذه الحروف؛ فلهذا قال الصرفيون: (ناء) هي (نأى)؛ والدليل على ذلك أنَّ مصدر الفعلين واحد وهو النأي.

فكيف توزن (ناء) إذن؟

الجواب: أن وزنها يكون بملاحظة ما يلي:

أن الفعلَ المعتبر في الوزن هو الفعل الموافق في ترتيب حروفه للمصدر المشهور (نَأْي)، وذلك هو الفعل (نَأَى)، وأصله (نَأَيَ): فالنون فاء الكلمة، والهمزة عين الكلمة، والألف المنقلبة عن الياء هي لام الكلمة، فوزن (نَأَى): (فَعَلَ).

ثم ننظر إلى (ناء) فنحكم عليها بأنها محولة عن (نأى)؛ قُدِّمَت فيها اللام على العين فصارت (نَيَأَ)، ثم تحركت الياء، وانفتح ما قبلها فقلبت هذه الياء ألفًا، كما سيأتي توضيحه في باب الإبدال إن شاء الله، تعالى، فصارت الكلمة بعد هذا : (ناء).

فعند وزن هذه الكلمة الثانية ننظر إلى ترتيب حروفها فإذا هو قد تغير فنزن الكلمة مراعين في وزنها هذا التحوُّل، فنقول: (ناء) وزنها فلع؛ لأن لامها تقدمت على عينها، ونزيد هذا الشرح وضوحًا إلى وضوحه بالجدول التالي:

الموزون ⇐	نأى	ن أ ى	نَيَأَ	نَاء
الميزان ⇐	فعل	ف ع ل	فَلَع	فَلَع

مثال آخر:

(واحد)، و(حادي)، كلاهما مشتق من المصدر (وحدة) فالأصل الكلمة الأولى والثانية حصل لها قلب مكاني بتأخير الفاء إلى ما بعد اللام، وشرح ذلك يستفاد من شرح المثال الأول، وانظر الجدول التالي لمعرفة وزن الكلمتين:

الموزون ⇐	واحد	و ا ح د	ح ا د و	حادِو	حادِي
الميزان ⇐	فاعل	ف ا ع ل	ع ا ل ف	عالف	عالف

فوزن (حادي) عالف كما رأيت، فإن قلت لماذا قلبت الواو ياء في (حادو)؟

فالجواب: هو أن الواو إذا وقعت طرفًا وقبلها كسرة قلبت ياء، وسيأتي توضيح ذلك في باب الإبدال.

هذا الذي مرَّ معك هو التحويل، ويسمى القلب المكاني؛ لانتقال الحرف عن مكانه الأصلي إلى موضع آخر.

ثانيًا: وزن الكلمات التي دخلها حذف:

بعض الكلمات يعتريها حذفُ فائها أو لامها أو عينها؛ إما لعلة تصريفية وإما لغير علة، فإذا كان في الكلمة الموزونة أصلٌ محذوفٌ فإنه يحذف ما يقابله من الميزان.

توضيح:

الفعل (ضَرَبَ، يَضْرِبُ) جاء على وزنه الفعل (وَعَدَ، يَوْعِد)، لكن اللفظ المستعمل لمضارع (وَعَدَ) هو: (يَعِدُ) وليس (يَوْعِد)، فأنت تلاحظ أن الحرف الذي يقابل فاء الكلمة محذوف، فكيف نزن الفعل (يَعِدُ)؟

الجواب أننا نزنه بحذف الفاء في الميزان كما حُذِفَتْ في الموزون فنقول وزنها (يَعِلُ).

وهكذا تفعل عند وزن الفعل (قُلْ)، فتقول: وزنه(فُلْ)؛ لأن عين الفعل(الواو) محذوفة.

و(يَدٌ) أصلها: (يَدْيٌ) بحذف اللام (الياء) فعند وزنها لا يشكل عليك أنه (فَعٌ)، وهذه الكلمات الثلاث موضحة في الجدول التالي:

الموزون ⇐	يَوْعِد ـــ يَعِد	قَالَ ـــ قُلْ	يَدْيٌ ـــ يَدٌ
الميزان ⇐	يَفْعِل ـــ يَعِل	فَعَلَ ـــ فُلْ	فَعْلٌ ـــ فَعٌ

تنبيه:

المعتبر في الوزن من الشكل(الحركات والسكون) ما استحقه الموزون منه قبل التغيير، وبيان ذلك أنه تقدم لك أن (شَدَّ) أصلها: شدد، فإذا أردت أن تزن (شَدَّ) تجد أنها تَغَيَّرَ شكلُها فتقول على هذا: (شَدَّ) وزنها (فعَل)، ولا تقل: وزنها (فعْل)، لأن عينَ الكلمة في الأصل متحركةٌ بالفتح.

مثال آخر: (مَرَدٌّ) كان أصلها (مَرْدَدٌ)، على وزن (مَفْعَل)، فلما أُرِيدَ إدغام الدال الأولى في الثانية نُقِلَتْ حركةُ الدال الأولى إلى الراء الساكنة، فسَكَنَتِ الدال الأولى فأدغمت في الثانية فقيل: (مَرَدٌّ)، فإذا أردت وزن (مَرَدّ) فلا تقل: (مَفَعْل)، ولكن قل مَفْعَل.

مثال ثالث: (قال) وزنها: (فَعَلَ)، لا (فَعْل)؛ لأنه قبل الإعلال (قَوَلَ) كما تقرر.

فالحاصل أنه إن كان في الموزون تحويل أو حذف فعلت مثله في الميزان، وإن كان فيه تغيير في الشكل وزنت الكلمة باعتبار أصلها قبل التغيير.

المجرد والمزيد

ينقسم كلٌّ من الفعل والاسم إلى: مجرَّدٍ، ومَزِيْدٍ فيه.

فالفعلُ المجرَّدُ: **ثلاثيٌّ**، نحو: ضَرَبَ، **ورباعيٌّ**، نحو: دَحْرَجَ.

والمزيد فيه: **رباعيٌّ**، نحو: قاتل، **وخُماسيٌّ** نحو: انطلق، وتدحرج، **وسُداسيٌّ** نحو: استخرج، واحرنجم.

والاسم المجرَّدُ ثلاثيٌّ نحو: رجل، **ورباعيٌّ** نحو جعفر، **وخُماسيٌّ** نحو: سفرجل

والمزيد فيه: **رباعيٌّ** نحو: قتال، **وخُماسيٌّ** نحو: إكرام، ودحراج، **وسداسيٌّ** نحو: انطلاق، **وسباعيٌّ** نحو: استخراج، واحرنجام.

وتقدم في المدخل مزيد من التوضيح والأمثلة، فَجَدِّدْ به عهدًا.

مما تَقَدَّمَ تَعْلَمُ أن ما يَقْبَلُ التصريفَ لا يكونُ على أَقَلَّ من ثلاثة أصول، فإذا رأيت ما ظاهره أنه على حرف أو حرفين فاعلم أنه حصل للكلمة حذف، نحو قولهم:

(قُلْ)، و(بِعْ)، و(يَدٌ)، و(دَمٌ)، و(عِ) في قولك: (عِ الكلام)، و(مَ) في قولك: (مَ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ كذا)، لغةٌ في (ايْمُن اللهِ).

فأصل (قُلْ): (قُوْلْ)، وأصل (بِعْ): (بِيْعْ)، فحذفت عينُهما للتخلص من التقاء الساكنين وأصل (يد): (يَدْيٌ)، وأصل (دم): (دَمَيٌ) فحذفت لامهما اعتباطًا أي لغير علة تصريفية، وأصل (عِ): (اِوْعِ)، فحُذفت فاؤه تبعًا لحذفها في المضارع، كما سيأتي في باب الحذف، إن شاء الله، تعالى، واستغني عن همزة الوصل؛ لعدم الحاجة إليها؛ لأن الحرف الذي يليها بعد حذف الواو متحرك، وهي إنما يؤتى بها للتوصل إلى لنطق بالساكن.

وأصل (مَ): (ايمن)، فحذفت فاؤه(الياء)، ولامه(النون)، واستغني عن همزة الوصل؛ لتحرك الميم، على نحو مما قلنا في المثال قبله.

أوزانُ الأفعال والأسماء المجرَّدة

أولاً الفعل:

اعلم أن أوَّل الفعل الثلاثي المُجَرَّد لا يكون إلا مفتوحًا، وثانيه: إما مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، فنتجت لنا ثلاثة أوزان: (فَعَلَ) نحو: ضَرَبَ، وقَعَدَ، و(فَعِلَ) نحو: عَلِمَ، وفَرِحَ، و(فَعُلَ) نحو: شَرُفَ.

والوزنان الأوَّلُ، والثاني: يأتي منهما المتعدي، ويأتي منهما اللازم، أمَّا الثالث فلا يكون في الأصل إلا لازمًا.

والرباعيُّ المجرَّدُ له بناء واحد، وهو (فَعْلَلَ)، نحو: (دَحْرَجَ، ودَرْبَخَ).

ويأتي متعديًا كالمثال الأول ولازمًا كالثاني.

ثانيًا الاسم:

وأبنيةُ الاسم الثلاثي المجرَّد أَحَدَ عَشَرَ بناءً؛ وذلك أن أول الاسم الثلاثي: إما مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، وثانيه: إما مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، أو ساكن، فمجموع الصور اثنتا عَشْرَةَ صورةً، منها وَزْنٌ مهمل على المشهور، وهو (فِعُل)، بكسر أوله وضم ثانيه، فالباقي بعد ذلك أحد عشر وزنًا وهي:

الوزن	المثال	الوزن	المثال	الوزن	المثال
فَعَلٌ	فَرَسٌ	فِعَلٌ	عِنَبٌ	فُعَلٌ	صُرَدٌ
فَعِلٌ	كَتِفٌ	فِعِلٌ	إِبِلٌ	فُعِلٌ	دُئِلٌ
فَعُلٌ	عَضُدٌ	فِعُلٌ	ـــــ	فُعُلٌ	عُنُقٌ
فَعْلٌ	فَلْسٌ	فِعْلٌ	حِبْرٌ	فُعْلٌ	قُفْلٌ

فائدة:

وَزْنُ (فُعِل)، نحو (دُئِل)، قليل؛ لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بالفعل المَبْنِيِّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، ووزن (فِعِل)، نحو: (إِبِل)، قليل أيضًا.

وللرباعيِّ المجرَّد من الأسماء خمسةُ أبنية، وهي:

الوزن ⇐	فَعْلَلٌ	فِعْلِلٌ	فُعْلُلٌ	فِعَلٌّ	فِعْلَلٌ
المثال ⇐	جَعْفَرٌ	زِبْرِجٌ	دُمْلُجٌ	قِمَطْرٌ	دِرْهَمٌ

وللخماسيِّ المجرَّد منها أربعةُ أبنية، وهي:

الوزن ⇐	فَعَلَّلٌ	فَعْلَلِلٌ	فِعْلَلٌّ	فُعَلِّلٌ
المثال ⇐	سَفَرْجَلٌ	جَحْمَرِشٌ	قِرْطَعْبٌ	قُذَعْمِلٌ

تنبيه:

إنما حصل الإدغام في (فِعَلٌّ، وفَعَلَّلٌ، وفِعْلَلٌّ، وفُعَلِّلٌ)؛ لوجود موجِب الإدغام، وهو اجتماع مِثْلين في كلمةٍ أوَّلُهما ساكنٌ، ولم يحصل ذلك في الموزونات، وهي: (قِمَطْرٌ، سَفَرْجَلٌ ، قِرْطَعْبٌ، قُذَعْمِلٌ)؛ لعدم اجتماع المثلين.

فهذه جملة أوزان الأسماء والأفعال المجردة ، وأما أوزان الأفعال المزيدة فتأتي في باب خاصٍّ بالفعل، يعقد لاحقًا إن شاء الله، تعالى.

وأما أوزان الأسماء المزيدة فذكرها يطول جدًا؛ لكثرتها، وليس في سردها كبير فائدة، وستأتي في درس الزيادةِ القاعدةُ في معرفة الزائد ومواضعه بما يغني عن سرد الأوزان، والله أعلم.

الصحيح والمعتل

ينقسم كلٌّ من الاسم والفعل -باعتبار الصحة وعدمها- إلى: صحيح، ومُعْتَلٍّ.

أولاً الفعل:

الصحيح منه ما خلت أصوله من حروف العلة: (الألف، والواو، والياء).

وهو ثلاثةُ أقسام: **سالم، ومهموز، ومضعف.**

أوَّلًا: السالم: وهو ما سلمت أصوله من الهمز والتضعيف، نحو: (نَصَرَ، وتَنَاصَرَ، وانْتَصَرَ).

ثانيًا: المهموز: وهو ما كان أحد أصوله همزة، نحو: (أَخَذَ، وسَأَلَ، وقَرَأَ).

ثالثًا: المُضَعَّفُ: وهو على ضَربين: مُضَعَّف الثلاثي، ومُضَعَّف الرباعي.

فالضرب الأول: هو ما كانت عينُه، ولامُه من جنس واحد، نحو: (مَدَّ، وامْتَدَّ، واسْتَمَدَّ).

والضرب الثاني: هو ما كانت فاؤه، ولامُه الأولى من جنس، وعينُه، ولامُه الثانية من جنس آخر، نحو: (زَلْزَلَ، تَزَلْزَلَ).

☐ **ثم المُعْتَلُّ من الأفعال** ما كان أحدُ أصوله حرفَ عِلَّة.

وهو أربعةُ أقسام، لأنَّ حرفَ العلة: إمَّا أن يكون في موضع الفاء فقط، أو العين فقط، أو اللام فقط، أو اللام مع الفاء، أو اللام مع العين.

فالأول: المثال: وهو ما كانت فاؤه حرفَ علة نحو: (وَعَدَ، ويَسَرَ).

والثاني: الأجوف: وهو ما كانت عينُه حرفَ علة، نحو: (قَالَ، وبَاعَ، وخَافَ)، وأصلُها: (قَوَلَ، وبَيَعَ، وخَوِفَ)، قُلِبَتْ كل من الواو والياء ألفًا لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، كما سيأتي في موضعه من باب الإبدال.

والثالثُ: الناقصُ: وهو ما كانت لامُه حرفَ علة، نحو: (غَزَا، ورَمَى، ورَضِيَ، وسَرُوَ) وأصل (غزا، ورمى): (غَزَوَ، ورَمَيَ)، فحصل لهما ما حصل لـ(قال) وأخواتها.

والرابعُ: اللفيفُ: وهو قسمان:

الأول: لفيفٌ مفروقٌ: وهو ما كانت فاؤه ولامُه من حروف العلة، نحو: (وَقَى، ووَفَى، ووَعَى).

الثاني: لفيف مقرون: وهو ما كانت عينُه ولامُه من حروف العلة، نحو: (طَوَى، ونَوَى، وعَوَى).

وأكثر ما تستفيد من هذا التقسيم في باب اتصال الضمائر بالأفعال، وسيأتي ذلك، إن شاء الله، تعالى.

ثانيًا الاسم:

وهو كذلك يمكن تقسيمه إلى: صحيح، ومعتل، بنحو من التقسيم السالف في الفعل كما في «شذا العرف»، ولكن ليس على ذلك التقسيم كبير عمل، وإنما قَسَّمُوه تقسيمًا آخر أنفع - تمهيدًا لبعض الدروس - فقالوا:

الاسم على خمسة أنواع:

أحدُها: **الصحيحُ**: وهو ما ليس واحدًا مما يأتي، نحو: (رَجُل، وامْرَأَة).

الثاني: **المُنَزَّلُ منزلةَ الصحيح**: وهو ما كان آخرُه ياءً أو واوًا ساكنًا ما قبلهما، نحو: (ظَبْي، ودَلْو).

الثالثُ: **المُعْتَلُّ المَنْقُوصُ**: وهو ما كان آخرُه ياءً لازمةً مكسورًا ما قبلها، نحو: (الغازِي، والقاضِي، والمستدعِي).

الرابعُ: **المَقْصُورُ**: وهو ما كان آخره ألفًا لازمة، نحو: (الفتَى).

الخامسُ: **المَمْدُودُ**: وهو ما كان آخره همزة مسبوقة بألفٍ زائدة، نحو: (كِسَاء، وحَمْرَاء).

وأحْوَجُ ما تكونُ لهذا التقسيم عند تثنية الأسماء أو جمعها، وسيأتي، إن شاء الله، تعالى.

الزيادة

ليس خافيًا عليك أن الكلمات العربية مكونة من أحرف، وقد تقدم أن أحرف الكلمة إما أن تكون جميعها أصلية أو فيها بعض الزوائد.

فإذا أردت معرفة الحرف الزائد فهو الذي يسقط من بعض تصاريف الكلمة، وتقدم بيانه بأمثلته في مقدمة «المدخل» بما أغنى عن إعادته هنا.

فإن قلت: تقدم لنا قريبًا آخر باب: «كيفية وزن الكلمات»، أن الكلمة قد يحصل لها حذف، ومُثّل له بالفعل (يَعِدُ) فإن الواو سقطت منه إذ أصله (يَوْعِدُ)، وبالفعل (قُلْ) فإن الواو سقطت منه إذ أصله: (قُوْلْ).

فهل الواو فيهما حرفٌ زائد؛ نظرًا لسقوطها؟

فالجواب: أن الواو فيهما أصل، وليست زائدة؛ لأن سقوطها فيهما كان لعلةٍ تصريفيةٍ اقتضت ذلك، فالحذف في (يعد) بسبب وقوع الواو ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، و الحذف في (قل)لالتقاء الساكنين، والساقط لعلة تصريفية في حكم الثابت.

وإن قلت: نَجِدُ بعضَ الكلمات يحكم الصرفيون على بعض حروفها بالزيادة مع عدم سقوطها، مثال ذلك: (كَوْكَبٌ)، فإنك إذا صرفتها فقلت: (كَوَاكِبُ، وكَوْكَبَةٌ، وكَوْكَبَان)، ونحو ذلك، تجد أن الواو لم تسقط، فهل هذا دليل على أصالتها؟

فالجواب: أن الواو هنا مقدرةُ السقوط لأن أصل وضع الكلمة بدون الواو فزيدت فيها الواو للإلحاق بـ(جَعْفَر) ونحوه، والواو عُهِدتْ زيادتُها ثانيةً للإلحاق، نحو (جَوْهَر، وكَوْثَر).

ثم هذه الكلمات التي يَلْزَمُ فيها الحرف، وهو على تقدير السقوط قليلةٌ، مُنْطَوِيَةٌ تحت قواعد تضبطها وتبيِّنُها.

الإلحاق

لعلك أدركت أنَّ الزيادة قد تكون للإلحاق، وقد تكون لغير الإلحاق، وبما أنَّ الكلامَ قد انْجَرَّ لذكر الإلحاق، فقد تتساءل: ما المراد بالإلحاق؟ فنُعَرِّج عليه بكلام يسير يزيل الإشكال، إن شاء الله تعالى.

الإلحاقُ معناه: أن يُزادَ على أصول الكلمة حرفٌ واحدٌ أو أكثر لا لغرض معنوي، وإنما لِتُوازَنَ بها كلمةٌ أخرى؛ فتَجْرِيَ الكلمةُ الملحقةُ في تصريفها على ما تجري عليه الكلمةُ الملحقُ بها.

مثال ذلك: الفعل (جَلَبَ) على وزن (فَعَلَ)، فلمَّا أُرِيْدَ إلحاقُه بالفعل (دَحْرَجَ)، وُجِدَ أن (دَحْرَجَ)على أربعة أحرف، فزِيْدَ علي(جَلَبَ) حرفٌ؛ ليلحَقَ به، كما في الجدول الآتي، فقيل: (جَلْبَبَ).

مثال آخر: الاسم (مَهْدٌ) إذا أريد إلحاقه بـ(جَعْفَر)، قيل: (مَهْدَدٌ)، والإلحاق في الاسم الرباعي كثير، وهذا جَدْوَلٌ يُبَيِّنُ بعضَ الكلمات الملحقة بغيرها:

الكلمة قبل الإلحاق	نوعها	وزنها	الملحق به	وزنه	الكلمة بعد الإلحاق	وزنها
جلب	فِعْلٌ	فَعَلَ	دَحْرَجَ	فَعْلَل	جَلْبَبَ	فَعْلَل
قعس	فِعْلٌ	فَعلَ	اِحْرَنْجَم	افْعَنْلَلَ	اقْعَنسس	افْعَنْلَلَ
شطن	فِعْلٌ	فَعلَ	دَحْرَجَ	فَعْلَل	شيْطَنَ	فَيْعَلَ
كثر	اسْمٌ	فعلٌ	جَعْفَر	فَعْلَل	كَوْثَرٌ	فَوْعَلٌ
زنب	اسْمٌ	فعلٌ	جَعْفَر	فَعْلَل	زَيْنَبٌ	فَيْعَلٌ
مَهْدٌ	اسْمٌ	فَعْلٌ	جَعْفَرٌ	فَعْلَلٌ	مَهْدَدٌ	فَعْلَلٌ
فردس	اسْمٌ	فَعْلَلٌ	قِرْطَعْبٌ	فِعْلَلٌّ	فِرْدَوْس	فِعْلَوْلٌ

فوائد في باب الإلحاق:

١) ضابطُ الإلحاق في الأفعال اتحادُ المصادر، فكما أن مصدر (دَحْرَجَ): (دَحْرَجَة)، فكذلك يقال في مصدر (جَلْبَبَ): (جَلْبَبَة).

وتوضيح ذلك: أن يقال: هل (قَاتَلَ) مما زيدت الألف فيها للإلحاق بـ(دَحْرَجَ)؟

والجواب: أنْ لا؛ لأن مصدرَ الكلمتين غيرُ مُتَّحِد، فمَصْدَر دَحْرَجَ: (دَحْرَجَة)، ومصدر (قَاتَلَ): (قِتَالٌ، ومُقَاتَلَةٌ)، وعلى ذلك فقس.

٢) الأكثر أن يكون معنى الكلمة بعد زيادة الإلحاق كمعناها قبل الزيادة، وأحيانًا لا يكون لأصل الملحق معنىً في كلامهم نحو: (كوكب وزينب)؛ فإنه لا معنى لتركيب (كَكَب، وزَنَب).

٣) هل يُشترط في الإلحاق أن يكونَ الحرفُ المزيدُ من أحرف (سألتمونيها)؟

والجواب: أنَّ في ذلك تفصيلًا ، وهو: إن كان الزائد للإلحاق تكرارًا لأصل، نحو: (جَلْبَبَ، ومَهْدَدٍ)، فلا يُشترط أن يكون من أحرف الزيادة العشرة، وإن لم يكن الزائد للإلحاق تكرارًا لأصل، فيُشترط ذلك، نحو: (شَيْطَنَ، وكَوْكَب).

كيفيةُ معرفة الزائد وذكرُ مواضعه

اعلم –فَهَّمَكَ اللهُ ما ينفعُك- أنه لا يُحْكم على حرفٍ بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين، وبتعبير آخر: أن تكون الكلمة على ثلاثة أصول فصاعدًا؛ لما علمت أن أَقَلَّ ما يكون عليه الاسمُ المتمكنُ والفعلُ المتصرِّفُ ثلاثةُ أصول.

فلو قيل: هل الألفُ في (قال) زائدة؟

فالجواب: أننا لو حكمنا بزيادتها لبقيت الكلمة بعد ذلك على أصلين، وذلك ممتنع، فإذا امتنع أن تكون زائدة، فهي منقلبة عن أصل من أصول الكلمة؛ لأنَّ الألفَ فيما يدخل في الصرف لا تخرج عن هذين الحالين: إما زائدة، وإمّا منقلبة عن أصل، فإذا امتنع أحدهما ثبت الآخر، فالألف إذن في (قال) منقلبة عن الواو، وأصلها (قَوَلَ) كما تقدم.

وإذا قيل: هل الألف في (ضارب) زائدة؟

فالجواب: نعم؛ لأننا إذْ حكمنا بزيادتها وجدنا الكلمة قد بقيت بعد ذلك على ثلاثة أصول، وذلك سائغ جائز، فالألف على هذا زائدة.

ومن هذا الشرح نستخلص قاعدة، وهي: أن الألف في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، لا تكون أصلًا، وإنما تكون زائدة، أو منقلبة عن أصل.

أقسام الحرف الزائد:

اعلم -وفقك الله- أن **الزائد نوعان**: تكرار لأصل، وغيرُه.

فالأول: لا يَخْتَصُّ بأحرفٍ بعينها، بل يدخل في جميع حروف المعجم إلا الألف؛ لأن الألف لا تقبل التَّكرار.

مثاله: (قَتَّلَ، وجَلْبَبَ) فترى أننا في اللفظة الأُوْلى كرَّرْنا أصلًا من أصول الكلمة وهو التاء المثناة الفوقية، والتاء من حروف الزيادة الآتي ذكرها، وفي الثانية كرَّرْنا الباء المُوَحَّدَة، وهي من أصول الكلمة، وليست من حروف الزيادة.

والثاني: من نوعي الزائد -وهو ما ليس تَكرارًا لأصل- مختص بأحرف عشرة مجموعة في كلمة (سألتمونيها) وجمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرات فقال:

هَنَـاءٌ وتَسْـلِيْمٌ تَـلا يَـوْمَ أُنْسِـهِ نِهَايـةُ مَسْـئولٍ أَمـانٌ وتَسْـهِيلُ

وتَفَنَّنَ الناس في جمع هذه العشرة حتى وصلوا بها إلى بضعٍ وعشرين تركيبًا، فيما وقفتُ عليه، أشهرُها ما صُدِّرَ به، وهو كافٍ؛ لأن الغرض ضبط هذه العشرة.

معنى كونها حروف الزيادة:

ليس المقصود بكون هذه الحروف للزيادة أنها حيث وردت في كلمة لا تكون إلا زائدة، ألا ترى أن أحرف: (سَلِمَ، وأَنِسَ، ويَوْمٍ)، كلها أصول مع كونها من جنس أحرف الزيادة، وإنما المقصود أنه إذا زِيْدَ حرفٌ على الكلمة لا يكون ذلك المَزِيْدُ إلا من هذه الحروف العشرة.

من أدلة الزيادة:

اعلم أن الدليل الأعظم للزيادة هو الاشتقاق، وهو: الرجوع إلى الأصل الذي أُخِذَت منه الكلمة.

توضيح:

إذا أردت معرفة الأصلي والزائد من الكلمات التالية: (صبور، وصابر، وصبَّار، ويصبر، وتَصَبَّرَ)، فبالاشتقاق يُعلم أنها راجعة إلى أصل واحد، هو: الصَّبْرُ، فما عدا (الصاد، والباء، والراء) من حروفها فهو زائد.

والتصريف أيضًا من الأدلة المهمة لمعرفة الزائد من غيره، وهو: تغيير الكلمة إلى صيغ مختلفة، فما لزم من الحروف فأصل ، وما سقط فزائد، وتقدمت أمثلة ذلك في مقدمة المدخل، ويقال استدلالًا بالتصريف في الأمثلة السابقة: الواو في (صبور) زائدة؛ لسقوطها من (صابر)، والألف في (صابر) زائدة؛ لسقوطها من (تصبر)، والتاء في (تصبر) زائدة؛ لسقوطها من صبَّار)، وهكذا.

مواضع زيادة الأحرف العشرة:

هذان الدليلان: (الاشتقاق، والتصريف) واضحان في تعيين الزائد إلا أن بعض المواضع قد تَشْتَبِهُ على الناظر؛ لأجل ذلك بحث الصرفيون عن مواضع زيادة تلك الأحرف العشرة، وتأمَّلُوا فيها فاستنتجوا شروطًا لتلك الزيادة تُسَهِّل على الطالب الوقوفَ على الزيادة بيقين، ونحن نذكر لك فيما يلي هذه المواضعَ وشروطَها بنوعٍ من البيان المناسب لهذا الكتاب:

أولًا: زيادة الألف:

شرطُ زيادة الألف أن تجتمع مع ثلاثة أصول فصاعدًا، مثال ذلك: (ضارب) فالألف فيه صاحَبَتِ الضادَ والراءَ والباءَ المُوَحَّدَة، وثلاثتُها أصولٌ، بدليل اشتقاقها من المصدر (ضَرْب)، فالألف لذلك زائدة، ومثله الألف في: (غضبى)، والأَلِفَان في (سُلامى)؛ لأنها صاحبت ثلاثةَ أصول.

بخلاف الألف في (قام، ورمى) فليست بزائدة؛ لأنها إنما صاحَبَتْ أصلين.

ثانيًا، وثالثًا: زيادة الواو والياء:

تزاد الواو والياء بالشرط المتقدم في زيادة الألف، نحو: (صَيْرَف، وجَوْهَر، وقَضِيْب، وعَجُوْز، ويَكْتُبُ، ويُدَحْرِجُ) بخلاف نحو: (بَيْتٍ، وسَوْطٍ).

ويُسْتَثْنَى من ذلك الثنائيُّ المكرَّرُ، مثالُه: (يُؤْيُؤٌ، ووَعْوَع)، فهذا النوع يُحْكَمُ فيه بأصالة حروفه كلِّها، ومنها الواو، والياء.

رابعًا: زيادة الهمزة:

تُزادُ الهمزة متصدرةً، ومتطرفةً، ولها في الموضعين شروط:

❖ فأمَّا شرطُ زيادتِها **متصدرةً** -إن لم تكن همزة مضارعة-: فَأَنْ يَتَأَخَّرَ عنها ثلاثةُ أصولٍ ليس غير، نحوُ: (اعْلَمْ، وأَفْضَل، وَأَفْكَل)، بخلاف نحو: (كُنَأْبِيل)؛ لعدم تصدرها، ونحو (أَكَلَ)؛ لتأخُّرِ أصلين عنه، لا ثلاثة، ونحو (إِصْطَبْل)؛ لتأخر أكثر من ثلاثة أصول.

فإن كانَت الهمزةُ للمضارعة – وهي الهمزة الدالة على المتكلم الداخلة على الفعل المضارع– فهي زائدة مطلقًا، سواء تَأَخَّرَ عنها ثلاثةُ أصول أم أربعة ، نحو: (أَخْرُجُ، وأُدَحْرِجُ).

❖ وأمَّا شَرْطُ زيادتِها متطرفةً: فأَنْ تَسْبِقَها ألفٌ وأَنْ تكونَ تلك الألفُ مسبوقةً بثلاثة أصول، فصاعدًا، نحو: (حَمْراء، وعِلْبَاء، وقُرْفُصَاء)، بخلاف: (مَاء، وشاء)؛ لأنَّ الألف مسبوقة بأصل واحد فقط، وبخلاف نحو(بِنَاء، وأَعْداء)؛ لأن الألف مسبوقة بأصلين ليس غير، وبخلاف نحو: (بُطْء، ونَبَأ)؛ لفقد الألف قبل الهمزة، ولكون الهمزة مسبوقة بأصلين ليس غير.

فإنْ قلتَ: لِمَ لا يُحْكَمُ على الهمزة المتطرفة في (أَعْداء) بالزيادة، مع تقدم ثلاثة أحرف على الألف؟

فالجواب: أنَّ الشرطَ غيرُ مُتَوفِّر؛ لأن الألفَ لم تُسْبَقْ إلا بأصلين (العين، والدال)، أمَّا الهمزة المتصدرة فزائدة، فـ(أعداء) على وزن أَفْعَال، ومُفْرَدُها (عدُوّ)، فالهمزة المتصدرة ليست من أصول هذه الكلمة؛ لعدم وجودها في المفرد.

فإن قلت: فأين الواو التي في المفرد (عدوّ)؛ فإنَّا لا نراها في الجمع (أعداء)؟.

فالجواب: الهمزة المتطرفة التي في الجمع هي الواو التي كانت في المفرد، أبدلت همزة؛ لتطرفها بعد ألف، و سيأتي بيان ذلك في الإبدال.

خامسًا زيادة التاء:

تزاد في المواضع التالية:

١- في التأنيث، نحو: (قائمة).

٢- في أول المضارع، نحو (تَقُوْمُ، وتَتَعَلَّمُ).

٣- في (الاسْتِفْعال، والتَّفَعُّل، والافْتِعال، والتَّفاعُل)، وما تصرف منها، نحو: (استخرج، ويستخرج، واستخْرِجْ، واستخراج، ومستخرِج، ومستخرَج)، ومثله: (تَقَطَّعَ) وتصاريفه، و(اقْتَدَرَ) وتصاريفه، و(تَضَارَبَ) وتصاريفه.

٤- في (التَّفَعْلُل)، وما تصرف منه، وما أُلْحِقَ به، نحو(تَدَحْرَجَ) وتصاريفه، وستأتي أوزان الملحق بـ(تدحرج) في باب الفعل، عند ذكر أوزان الفعل الرباعي، إن شاء الله، تعالى.

٥- في (التَّفْعِيل، والتَّفْعال)، دون تصاريفِهما، مثالُ ذلك: (التَّقْطِيع) مصدر (قَطَّعَ)، و(التَّطْوَاف) مصدر (طَوَّفَ)، فالتاء الزائدة فيهما تَلْحَقُ المصدرَ دون فروعِه.

سادسًا زيادة السين:

تُزَادُ في (الاسْتِفْعَال)، وفروعِهِ، نحو: (استخرج، ويستخرج، واستخْرِجْ، واسْتِخْراج، ومُسْتَخرِج، ومُسْتَخرَج).

سابعًا زيادة الميم:

ولها شَرْطَان: أنْ تكونَ مُتَصَدِّرَة ، وأنْ يَتَأَخَّرَ عنها ثلاثةُ أصول، نحو: (مسجد، ومِحْضار)، بخلاف نحو: (ضِرْغَام)؛ لعدم تَصَدُّرِها، و بخلاف نحو: (مَهْد)؛ لِتَأَخُّرِ أصلين فقط، و بخلاف نحو: (مَرْزَجُوْش)؛ لِتَأَخُّرِ أكثر من ثلاثة أصول.

تنبيهان:

أحدهما: أن الميم في اسم الفاعل والمفعول والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الرباعي الأصول، يحكم بزيادتها وإن وقع بعدها أربعة أصول، نحو: (مُدَحْرِج، ومدحرَج)؛ لأن هذه المشتقات الخمسة تابعةٌ للمصدر الذي اشْتُقَّتْ منه، والمصدر يحوي جميعَ حروف الفعل، فلا بد أن تكون في الرباعي على أربعة أصول، والله أعلم.

الثاني: أن الأصلَ في الميم ألَّا تُزَادَ إلا في الأسماء.

ثامنًا: زيادة النون:

تُزَادُ النونُ متصدرةً، ومتوسطةً، ومتطرفة.

❖ فَأَمَّا زِيادَتُها **متصدرة** ففي المضارع المسند للمتكلم المعظِّمِ نفسَه أو الذي معه غيرُه، نحو: (نَذْهَبُ، ونَدْرُسُ، ونَتَعَلَّمُ).

❖ وَأَمَّا زِيادَتُها **متوسطة** ففي (الانْفِعال)، وفروعِهِ، نحو: (انْطَلَقَ، ويَنْطَلِقُ، وانْطَلِقْ، وانْطِلاقٍ، ومُنْطَلِقٍ، ومُنْطَلَقٍ إليه)، وفي (الافْعِنْلال)، وما تصرف منه، وما أُلْحِقَ به، نحو: (احرنجم)، وتصاريفِهِ، وستأتي أوزان الملحق بـ(احرنجم) في باب الفعل، عند ذكر أوزان الفعل الرباعي، إن شاء الله، تعالى.

وفي غير هذين الموضعين تُزادُ متوسطة بثلاثة شروط:

الأول: أن يكونَ تَوَسُّطُها بين أربعة أحرفٍ بالسوية.

الثاني: أن تكونَ ساكنة.

الثالث: أن تكون غير مدغمة، وذلك نحو: (غَضَنْفَر، وعَقَنْقَل، وقَرَنْفُل، وحَبَنْطَى) بخلاف نحو: (عَنْبَر)؛ لعدم التوسط، وبخلاف نحو: (غُرْنَيق)؛ لِتَحَرُّكِ النون، وبخلاف نحو: (عَجَنَّس)؛ لإدغام النون.

❖ وَأَمَّا زِيادَتُها **متطرفةً** فشرطُها هو شرطُ زيادة الهمزة المتطرفة، وهو أن تسبق بألف وتكون تلك الألف مسبوقة بثلاثة أصول فصاعدًا نحو: (عُثْمان، وغَضْبَان، وزَعْفَران)، بخلاف نحو: (آنٍ، وحانَ)؛ لأنَّ الألف مسبوقة بأصل واحد فقط، وبخلاف نحو: (أَمَان، وسِنَان)؛ لأن الألف مسبوقة بأصلين ليس غير ، وبخلاف نحو (أَيْمَن)؛ لفقد الألف قبل النون.

تاسعًا، وعاشرً:ا زيادة الهاء واللام:

وهي قليلة، وليس لها مواضع معينة، ولا ضابط مقرب، ولا دليل عليها إلا الاشتقاق، والتصريف، مثاله: زيادة الهاء في نحو: (أمهات، وأهراق)؛ بدليل سقوطها في الأمومة، والإراقة، وزيادة اللام في (طيسل)؛ بدليل سقوطها في الطيس.

تنبيه: ما خلا من الشروط السابقة الواردة في مواضع أحرف الزيادة- لا يُقْدَم على الحكم بزيادته إلا بحجة صحيحة، كالحكم على ميم (دُلامِص) بالزيادة؛ بدليل سقوطها في قولهم: (دِرع دِلاص)، والحكم على ميم (زرقم) بالزيادة؛ بدليل سقوطها في (الزرقة)، والاشتقاقُ وتصريفُ الكلمة أعظمُ أدلة الزيادة كما تقدم قريبًا.

زيادة همزة الوصل

همزة الوصل همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج، وسميت بذلك لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها، والقول الأول أظهر وأشهر.

ولهذه الهمزة مواضع في الأفعال، والأسماء، والحروف، والذي يخص الصرف منها زيادتها في الفعل والاسم، فأما ذكر الحرف هنا فللاستطراد:

أولًا: موضعها في الحروف:

لا تكون في الحروف إلا في (أل)، أو (أم) الحميرية التي بمعناها، نحو: (الرَّجُل، وامْرَجُل).

ثانيًا: موضعها في الأفعال:

الأفعال ثلاثة: ماض، ومضارع، وأمر:

١) أما المضارع فلا تكون فيه مطلقًا؛ لأن المضارع نحو: (أفهم، ونفهم، ويفهم، وتفهم) يبتدئ بأحرف معلومة متحركة أبدًا ، وهي: همزة المتكلم(وهي همزة قطع)، أو النون، أو الياء، أو التاء، فلم يحتج إلى همزة الوصل.

٢) وأما الماضي فلا تكون في الثلاثي نحو: (أمر، وأخذ)؛ لأن همزة الوصل زائدة، والثلاثي كله أصول، ولا تكون في الرباعي نحو: (أَكْرَمَ، وأَعْطَى)؛ لأن الرباعي المزيد بهمزة ليس منه إلا وزن واحد وهو (أَفْعَلَ) وهمزته قطع، وإنما تكون في الماضي الخماسي نحو: (انْطَلَقَ)، والسداسي نحو: (اسْتَخْرَجَ).

٣) وأما الأمر فتكون في أمر الثلاثي، نحو: (اضْرِبْ)، وفي أمر الخماسي، نحو: (انْطَلِقْ)، وفي أمر السداسي، نحو: (اسْتَخْرِجْ)، ولا تكون في أمر الرباعي، بل هي في الرباعي همزة قطع نحو: (أَكْرِمْ وأَعْطِ).

ثالثًا: موضعها في الأسماء:

لا تكون همزة الوصل في الأسماء قياسًا إلا في مصادر الخماسي، والسداسي، نحو: (انْطِلاق، واسْتِخْرَاج).

وسُمِعَتْ في أسماء معدودة وهي:

(اسم، واست، وابن، وابنم، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، وايمن -المخصوص بالقسم- وايم لغة فيه، وأل الموصولة)، وتثنية السبعة الأولى، وهي: (اسمان، واستان، وابنان، وابنمان، وابنتان، وامرآن، وامرأتان)، فتحفظ ولا يقاس عليها.

فعلم مما تقدم أن همزة الوصل لا تكون في حرف غير (أل)، ولا في مضارع مطلقا، ولا في ماضٍ ثلاثي، ولا رباعي، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي، والسداسي، والأسماء المحفوظة (اسم، وما ذكر بعده).

فائدة: (أل) إن كانت جزء كلمة، كما مر في قولنا: (الرجل)، فهمزتها وصل، وإن كانت كلمةً برأسها يُقْصَدُ الحديثُ عنها، نحو قولك: النكرة تدخل عليها (أل)، فهمزتها قطع.

تَتِمَّة:

مما ينبغي أن يعلم أن لحركة هذه الهمزة حالات فتارة تكسر، وتارة تفتح، وتارة تضم، وتارة يجوز وجهان، وإليك تفصيل هذه الحالات:

١- تفتح وجوبًا للتخفيف، وكثرة الاستعمال في همزة (أل) نحو: الرجل، الكتاب.

٢- تضم إذا ضم ثالث الفعل ضمًّا متأصلًا، نحو: (انْطُلِقَ، استُخْرِجَ -مَبْنِيَّيْنِ للمَفْعُول-، اسْلُكْ، انْظُرْ).

فإن قلت: إنا نجد في كتاب الله ما ظاهره مخالفة هذه القاعدة، فقوله تعالى: ﴿**ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا**﴾ تُقْرأ بكسر الهمزة مع أن الثالث مضموم، وقولهم : (اِمشُوا) تنطق في الابتداء بكسر أوله مع أن ثالثه مضموم.

فالجواب: أن الضم فيهما وفيما أشبههما ليس متأصلًا، وإنما عرض لمناسبة واو الجماعة؛ إذ أصل(اِمشُوا): اِمشِيُوا فحذفت الضمة التي على الياء للثقل، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصارت الكلمة (امْشِوْا)؛ **ولأجل** أن تسلم الواو من القلب

ياءً؛ لأنها سكنت بعد كسر، **ولكون** الواو يناسبها ضم ما قبلها؛ لهاتين العلتين أبدل من كسرة الشين ضمة، فصارت (امْشُوْا)، فعومل ثالث الفعل بعد ذلك معاملة الحركة الأصلية لا العارضة، فتنطق الهمزة بالكسر في افتتاح الكلام، وكذلك القول في (ايْتُوْنِي).

٣- تفتح برجحان في: (ايمن، وايم) ويجوز الكسر.

٤- تكسر برجحان في كلمة: (اسم) ويجوز ضمها.

٥- يترجح الضم على الكسر في نحو: (اغزي)؛ لأن الكسرة فيها ليست متأصلة، وإنما عرضت لمناسبة الياء؛ إذ أصلها: اغْزُوِي، فحذفت الكسرة التي على الواو للثقل، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصارت الكلمة (اغْزُيْ)، **ولأجل** أن تسلم الياء من القلب واوًا؛ لأنها سكنت بعد ضَمٍّ، **ولكون** الياء يناسبها كسر ما قبلها؛ لهاتين العلتين أُبْدِلَ من ضمة الزاي كسرة، وحُكِيَ في هذه الصورة إشمام ما قبل ياء المخاطبة، مع إخلاص ضم الهمزة.

٦- يجوز الضم، والكسر، والإشمام في المبني لما لم يسمَّ فاعله من نحو: (اختار، وانقاد)، فتقول: (اختور، وانقود) بضم الهمزة والثالث، و(اختير، انقيد) بالكسر الخالص، والإشمام، فإذا أشممت الثالث أشممت الهمزة، كذا في التصريح.

٧- يجب الكسر فيما عدا ذلك، وهو الأصل، نحو: (ابْنِ، اذهَبْ، اضرِبْ، اسْتَخْرَجَ، انْطَلِقْ، انْتظامٍ، امْشُوا، اثْنَيْنِ).

مسألة: إذا دخلت همزة الاستفهام على الكلمات المبدوءة بهمزة وصل، فإن كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة حذفت همزة الوصل لفظًا؛ لأن الأصل حذفها في الدرج، وخطًّا؛ لتوالي الأمثال في الصورة، قال الله تعالى: ﴿**أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا**﴾ وقال- سبحانه-: ﴿**أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ**﴾، ونحو قولك: (أَنْطُلِقَ بزيدٍ؟، أَسْتُخْرِجَ المالُ؟.

وإن كانت مفتوحة فلا تحذف؛ لأن حذفها يؤدي إلى التباس الخبر بالاستفهام.

فإذا قلت: ألحسن جاءك، وقع سامعك في اللبس، ولم يدر أتريد أن تخبر عن مجيء الحسن أم تريد أن تستفهم عن مجيئه؟

فلإزالة هذا اللبسِ سَلَكَتِ العربُ مذهبين:

أحدهما: إبدال همزة الوصل ألفًا ممدودة، وعليه أكثر العرب.

والثاني: تسهيل همزة الوصل مع القصر (أي: عدم المد مطلقًا)، وقد قرأ بهما السبعة في قوله تعالى: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾، و﴿آلْآنَ﴾، و﴿آلله﴾.

الإبدال

الإبدال لغة: التعويض، وفي الاصطلاح: جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا.

وهو من الدروس المهمة في التصريف فيجدر بطالب الصرف أن يهضمه هضمًا جيدًا.

والأحرف التي تبدل من غيرها إبدالًا شائعًا تسعة يجمعها: (هَدأْتَ مُوطِيا).

تنبيه:

إذا قيل: أبدل كذا من كذا، كقولهم: تُبْدَلُ الهاء من التاء، فإن الموجود في اللفظ الآن هو ما قبل (من) وهو الهاء، والمتروك لفظه هو ما بعد (من) وهو التاء، وعلى ذلك فقس.

[١] إبدال الهاء:

الهاء يَطَّرِدُ إبدالُها من التاء في الوقف على نحو: (رحمه، نعمه) عند جمهور العرب.

[٢] إبدال الهمزة:

تبدل الهمزة من الواو والياء في مسائل، منها:

المسألة الأولى: أن تتطرف الواو أو الياء بعد ألف زائدة.

أمثلة توضيحية على ذلك:

الأفعال: (كَسَا، وسَمَا، ودَعَا، وبَنَى) أصلها: (كَسَوَ، وسَمَوَ، ودَعَوَ، وبَنَيَ)، ووزنها (فَعَلَ)، فإذا جيء من الأول والأخير على وزن (فِعال)، ومن الثاني على (فَعال)، ومن الثالث على (فُعال)، فإنه يقال في الأصل: (كِسَاو، وسَماو، ودُعاو، وبِناي)، فترى الواو و الياء تطرفتا وقبلهما ألف زائدة، فتقلبان حينئذ همزة، فتصير الكلمات: (كساء، وسماء، ودعاء، وبناء).

مثال آخر:

(عَدُوٌّ)، وزنه فَعُول، وأصوله (العين، والدال، والواو) فإذا جمعته على وزن (أفعال) قلت: (أعداو)، فلما تطرفت الواو بعد ألف زائدة أبدلت منها الهمزة، فقيل: (أعداء).

بخلاف نحو: (قَاوَل، وبَايَعَ)؛ لعدم التطرف، ونحو: (غَزْوٌ، وظَبْيٌ)؛ لعدم الألف قبل الواو أو الياء، ونحو (واو)؛ لأن الألف أصلية.

تنبيه:

تُشارِكُ الواوَ والياءَ في ذلك الألفُ في نحو: (حَمْرَاء) فإن أصلها: (حَمْرَى)، مثل (سَكْرَى)، فزيدت الألف قبل الآخر للمَدِّ، كما زادوا ألفًا للمد في (كتاب، وغلام)، فصارت (حَمْرَاْىْ)، فأبدلت الثانية همزة، **ومن هنا** كان القول المحقَّق أن ألف التأنيث في حمراء وما شابهها هي الهمزة المبدلة من الألف، وقيل لها ممدودة؛ لأنها سبقت بألف المد الزائدة قبل الآخر.

المسألة الثانية: أن تقع الواو أو الياء عينًا لاسم فاعل بشرط أن تكون هذه الواو أو الياء مُعَلَّةً في فِعْلِه.

مثال:

الفعلان (قال، وباع) عين الأول واو، وعين الثاني ياء، وقد أعلتا في الفعل بقلبهما ألفًا كما ترى، فإذا أتيت باسم الفاعل منهما كان الأصل أن تقول: (قاوِل، وبايِع)، فتقعا حينئذٍ عينًا لاسم الفاعل بشرطه المذكور، فتَبِعَ اسمُ الفاعل الفعلَ في الإعلال، فقلبت الواو و الياء همزة، فقيل: (قائل، وبائع).

بخلاف(عاين، وعاور)، من قولهم: (عَيِن فهو عايِن)، و(عَوِر فهو عاوِر)؛ لعدم إعلالهما في الفعل.

المسألة الثالثة: أن تقع الواو أو الياء -وتشاركهما في ذلك الألف- بعد ألف مفاعل وقد كانت إحداها مدة زائدة في الواحد.

أمثلة:

المفردات: (عَجُوْزٌ، وصَحِيْفَةٌ، وقِلَاْدَةٌ) إذا تأملتها لحظت أن الواو في الأول والياء في الثاني والألف في الثالث زوائد؛ لأن أصولها (عجز، وصحف، وقلد)، وهذه الزوائد حروف مد (أي قبلها حركة تجانسها)، فعند جمع المفردات المذكورة على (مَفَاعِل) يقع ألف (مفاعل) متوسطًا أحرف المفرد، فيسبق بحرفين مفتوحين، ويلي الألف حرفان أوَّلُهما

مكسور، فتقول: (عَجَاْوِز، وصَحَاْيِف، وقَلَاْد)، فتجد أن الواو والياء والألف وقعت بعد ألف (مفاعل) فيقلب حرف العلة حينئذٍ همزة فيقال: (عجائز، وصحائف، وقلائد).

بخلاف (قساور جمع قَسْوَرَة،)؛ لعدم المد في المفرد، و(معايش جمع معيشة، و مشايخ جمع مشيخة)؛ لأن المدة (الياء) غير زائدة؛ فأصول (معيشة) العين، و**الياء**، والشين، وأصول (مشيخة) الشين، و**الياء**، والخاء.

تنبيه: (قلائد) لا يمكن النطق بأصله المفروض (قَلَاْد)؛ لالتقاء الساكنين على غير حَدِّه، راجع لذلك درس التقاء الساكنين.

[٣] إبدال الواو والياء والألف من الهمزة:

وذلك في باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة.

فاعلم أن الهمزتين المجتمعتين في كلمة لهما أربع حالات: إما أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية، وإما أن تتحرك الثانية وتسكن الأولى، وإما أن تتحركا جميعًا، أو تسكنا جميعًا، وهذا الأخير مُتَعَذِّر، فبقيت ثلاث حالات:

إحداها: أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية: ويجب في هذه الحال إبدال الثانية حرفَ مدٍ يجانس حركة ما قبلها:

❖ فإن كانت الأولى مفتوحة أبدلت الثانية ألفًا.

مثال:

الفعل (آمن) أصله: (أَأْمن)، فاجتمعت همزتان الثانية منهما ساكنة، فأبدلت حرفًا من جنس حركة الهمزة الأولى، وهو الألف، فصارت (أامن)، وترسم في الإملاء هكذا: (آمن).

❖ وإن كانت مضمومة أبدلت الثانية واوًا.

مثال:

الفعل (أُوْمن) أصله: (أُؤْمن)، فاجتمعت همزتان الثانية منهما ساكنة، فأبدلت حرفًا من جنس حركة الهمزة الأولى، وهو الواو، فصارت (أُوْمِن).

❖ وإن كانت مكسورة أبدلت الثانية ياء.

مثال:

المصدر (إِيْمان) أصله: (إِئْمان)، فاجتمعت همزتان الثانية منهما ساكنة، فأبدلت حرفًا من جنس حركة الهمزة الأولى، وهو الياء، فصارت (إِيْمانًا) .

الحال الثانية: أن تسكن الأولى وتتحرك الثانية: فإما أن تكون الهمزتان في موضع العين وإما أن تكونا في موضع اللام، ولا تكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن.

❖ فإن كانتا في موضع العين وجب إدغام الهمزة الأولى في الثانية.

مثال:

الألفاظ: (سآّل، ولآّل، ورآّس)، أصلها: (سأْأَال، ولأْأَال، ورأْأَاس)، على وزن (فعّال) في جميعها، فأدغمت الهمزة الأولى في الثانية، فصارت (سآّل، ولآّل، ورآّس)، وأما رسم المدة على الهمزة (سآّل) فهذا يرجع لفن الإملاء.

وهذا الموضع ليس فيه إبدال كما ترى، وإنما ذكر تكميلًا للقسمة.

❖ وإن كانتا في موضع اللام فهذا يأتيك حكمه في غير هذا (المختصر).

الحال الثالثة: أن تتحركا جميعًا وهذه أيضًا تفصيلها في شروح «الخلاصة» ونحوها.

لكن **أنبه** إلى أن الهمزة الأولى من المتحركتين إن كانت همزة المضارعة نحو: (أَؤُمُّ، وأَئِنُّ) جاز في الثانية التحقيق كما رأيت، والإبدال حرفًا من جنس الحركة التي عليها فتقول على الإبدال: (أَوُمُّ، وأَينُّ).

وتتميمًا للفائدة يقال:

إن كانت الهمزة ساكنة، وقبلها حرف غير الهمزة جاز إبقاؤها، وجاز إبدالها حرفًا من جنس حركة ما قبلها، فتقول في (اسْتَأْثَرَ، ويُؤْثِرُ، وبِئْسَ): (اسْتَاثَرَ، ويُوْثِرُ، وبِيْسَ).

وإن كانت متحركة وقبلها متحرك غير الهمزة بقيت - في غير ما نبه عليه الصرفيون - على التحقيق فيقال: (رَأَسَ، ودَأَبَ) إلا في صورتين يجوز فيهما الوجهان:

الأولى: أن تفتح الهمزة بعد ضمة، نحو: (يُؤَثِّرُ، ومُؤَجَّل)، ويجوز (يُوَثِّرُ، ومُوَجَّل).

الثانية: أن تفتح بعد كسرة، نحو: (قُرِئَ، وتَخْطِئَة)، ويجوز (قُرِيَ، وتَخْطِيَة).

[٤] إبدال الياء من أختيها الألف والواو:

أولاً: إبدالها من الألف.

تبدل الياء من الألف في مسألتين:

المسألة الأولى: أن ينكسر ما قبل الألف، وذلك أن الألف لا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فإذا انضم ما قبلها أبدلت هي واوًا، وإذا انكسر ما قبلها أبدلت ياء، ويأتي مثال ما انضم فيه ما قبلها قريبًا إن شاء الله، عَزَّ وجَلَّ، ونذكر في هذا الموضع مثال ما انكسر فيه ما قبل الألف.

مثال :

الاسم (مصباح) مفرد مكوَّن من خمسة أحرف، فإذا جمعته على (مفاعيل) وقعت ألف (مفاعيل) بين أحرف المفرد (مصباح) فتقع الميم والصاد قبل الألف، والباء والألف والحاء بعدها، هكذا: (مَ صَ ا بِ اْ ح).

وألف التكسير لا يكون ما بعدها إلا مكسورًا، فتلحظ أن الألف الثانية وقعت بعد كسرة، فتبدل ياء، فتصير (مصابيح) فالياء التي بعد الباء مبدلة من الألف، وكذلك يقال في: (مفاتيح) جمع (مفتاح).

وإذا صغرت (مصباحًا) وقعت ياء التصغير في المكان الذي وقعت فيه ألف مفاعيل، ويُكْسَرُ ما بعد ياء التصغير كما كُسِرَ ما بعد الألف هكذا: (مُ صَ يْ بِ ا ح)، فتبدل ألف مصباح عند تصغيرها ياء؛ لما تقدم، فتصير: (مُصَيْبِيْحًا) فالياء التي بين الباء والحاء في المُصَغَّر مبدلةٌ من الألف في المُكَبَّر، وكذلك يقال في: (مفيتيح) تصغير (مفتاح).

المسألة الثانية: أن تقع قبلَ الألفِ ياءُ التصغير.

تقدم لك أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، ولا تكون هي إلا ساكنةً.

واعلم أن ياء التصغير ياء ثالثة ساكنة، ولها ثلاثة أمثلة، هي: (فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيْل)، كما مر بك في المدخل، ويجب كَسْرُ ما بعد ياء التصغير في المثالين الأخيرين على ما يأتي في بابه.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن (غُلامًا) يُصَغَّرُ على (فُعَيْعِل)، فتقع ياء التصغير متوسطة بين أحرف (غلام)، هكذا: (غُ لَ يْ ا م)، وقد علمت أن ما بعد الياء يكون مكسورًا، وما بعدها هنا هو الألف ولا يمكن تحريكها، فمن أجل ذلك أُبْدِلَتِ الألف ياءً؛ لأنها تقبل الحركة، وكانت الياء دون أختيها ليَتَسَنَّى إدغامُ ياءِ التصغير فيها، فصارت هكذا: (غُ لَ يْ يِ م)، ثم (غُلَيِّم)، ومثله في كل ذلك (غُزَيِّل) تصغير (غَزَال)، و(رُسَيِّلَة) تصغير (رِسَالة).

ثانيًا: إبدال الياء من الواو:

وهو أكثر أنواع الإبدالات مسائل، فنذكر منها ثمانيَ مسائل، وهي:

المسألة الأولى: أن تقع الواو بعد كسرة وهي متطرفة حقيقة أو حكمًا.

مثال التطرف الحقيقي:

الفعل (رَضِيَ) أصله: (رَضِو)، فلامه واو بدليل المصدر (الرِّضْوَان)، فلما وقعت الواو متطرفة، وقبلها كسرة أبدلت ياء، فصارت (رَضِيَ)، ومثله: (قَوِيَ، وعُفِيَ، والغازِي، والداعِي)؛ لأنها من القُوَّة، والعَفْو، والغَزْو، والدَّعْوة.

ومثال ما هو في حكم المتطرف:

الألفاظ: (غازِيَة، وداعِيَة، وأَكْسِيَة) أصلها: (غازِوَة، وداعِوَة، وأَكْسِوَة)؛ لأنها من الغَزْو، والدعوة، والكِسْوَة، فلما وقعت الواو متطرفة، وقبلها كسرة أبدلت ياء، ولا يضر في مثل هذا وجود التاء في آخره؛ لأنها على تقدير الانفصال فالواو في ذلك حكمها حكم المتطرفة.

المسألة الثانية: إذا وقعت الواو عينًا لمصدر فِعْل أُعِلَّتْ هذه الواو في ذلك الفعل.

ويشترط عند ذلك شرطان:

الأول: أن ينكسر ما قبل الواو، **الثاني**: أن يقع بعد هذه الواو ألف.

أمثلة:

الفعل (انْقَادَ) وزنه: (انْفَعَلَ)، من القَوْد، فأصله (انْقَوَدَ)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فصارت (انْقَادَ)، فتلحظ أن العين في الفعل مُعَلَّة.

ومصدره (انفعال): فأصله (انْقِوَاد) وقعت الواو عينًا لمصدرٍ، وتوفرت الشروط المذكورة آنفًا، فقلبت الواو ياء، فقيل (انقياد)، ومثله: (صيام، وقيام).

بخلاف نحو: (صِوان، وسِوار، وسِواك)؛ لأنها ليست بمصادر.

ونحو: (لاوَذَ لِوَاذًا، وجَاوَرَ جِوَارًا)؛ لأن العين في الفعل صَحَّتْ ولم تُعَلَّ.

ونحو: (رَاح رَواحًا)؛ لعدم انكسار ما قبل الواو.

ونحو: (حَال حِوَلًا)؛ لعدم الألف.

المسألة الثالثة: إذا وقعت الواو عينًا لجمعٍ صحيحِ اللام، وقبلها كسرةٌ، وكانت الواو في المفرد: إمَّا مُعَلَّةٌ (منقلبة)، وإمَّا شَبيهةٌ بالمُعَلَّة (ساكنة).

فمثال ما كانت الواو في الواحد معلة، ثم جُمع الواحد:

(دار) فإنه مفرد أصله: (دَوَرٌ)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فأبدلت ألفًا، فلمَّا جُمِعَ على (فِعال) كان قياسه أن يقال: (دِوَار)، فتلحظ أن الواو وقعت عينًا لجمع صحيحِ اللام، وقبلها كسرةٌ، وهي معلة في المفرد، فتبدل الواو ياء فتصير: دِيَارًا.

مثال آخر:

(قِيْمة) أَصْلُها قِوْمة؛ لأنك تقول: قَوَّمتُ السلعة، فأبدلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما سيأتي، فعند جمعِها على فِعَل قياسُها (قِوَم)، فتلحظ أن الواو وقعت عينًا لجمع مع بقية الشروط آنفة الذكر، فأبدلت ياء فقيل: (قِيَم) وكذلك يقال في (حِيَل) جمع (حِيْلة).

ومثال ما كانت الواو في الواحد شبيهة بالمعلة (ساكنة):

(سَوْط) فالواو ليست معلة لكنها شبيهة بها لسكونها، ووجه الشبه الضعف في كلٍّ؛ لأن المُعَلَّ ضعيفٌ والساكنَ ضعيفٌ، فإذا جمعتها على فِعال فقياسه أن يقال: (سِواط)، فتلحظ أن الواو وقعت عينًا لجمع صحيح اللام... ، والواو في واحدِه ساكنة فتبدل هذه الواو ياء، فيقال (سِيَاط).

تنبيه:

يشترط في الشبيهة بالمُعَلَّة أن يلي الواوَ ألفٌ كما رأيت في (سِيَاط)، ومثله (حِيَاض) جمع (حَوْض)، و(رِيَاض) جمع (رَوْضة)، فإن فُقِدت الألف صَحَّت الواو، نحو: (كِوَزة) جمع (كُوْز)، فإن لم تكن الواو في هذه المسألة مُعَلَّة ولا شبيهةً بها كأن تكون صحيحة متحركة فلا إبدال. نحو: (طِوَال) جمع (طَوِيل) .

وقولهم في قيود المسألة: (جمع صحيح اللام)، أَخْرَجَ ما إذا كان الجمعُ مُعْتَلَّ اللام، فإن الواو تَصِحُّ فيه.

مثال ذلك: (ريَّان) -نقيض عطشان- أصلُه (رَوْيَان)، و(جَوّ): وهو ما بين السماء والأرض، فإذا جمعتها قلت: (رِواء، وجِواء) فتَصِحُّ الواو التالية للكسرة، ولا تُعَلُّ بقلبها ياءً ؛ لأن اللام معتلة.

المسألة الرابعة: إذا وقعت الواو في الطرف، وكانت رابعة فصاعدًا.

مثال:

الفعل (دَعَا) أصله (دَعَوَ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فلام الفعل واو، فإذا وقعت هذه اللام رابعةً أو خامسةً أو سادسةً، أبدلت ياءً، كوقوعها في الفعل (استدعى)، فإذا جاء الفعل (دَعَوَ) على وزن (استفعل) قلت: استدعَوَ، فتلحظ أن الواو وقعت سادسة فتقلب الواو ياء فتقول: استدعَيَ ثم تصير استدعَى لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويتبع ذلك الرسم الإملائي، فترسم الألف ياء لأنها مبدلة من ياء، ولهذا تقول عند إسناد الفعل لضمير الرفع المتحرك: استدعيتُ، ولا يقال: استدعوتُ.

مثال آخر:

الأفعال (عطا يعطو)، و(زكا يزكو)، إذا وقعت واوها رابعةً تبدل ياءً فتقول: أَعْطَيْتُ وَزَكَّيْتُ، ولا تقل: أَعْطَوْتُ وزَكَّوْتُ.

ومثل الفعل اسم المفعول نحو: مُعْطَيَانِ، ومُزَكَّيَانِ؛ إذ أصلهما مُعْطَوَان ومُزَكَّوَان.

المسألة الخامسة: إذا وقعت الواوُ بعد كسرة وكانت ساكنة غير مشددة.

مثال:

الألفاظ: (ميزان، وميقات، وميراث)، مشتقة من (الوزن، والوقت، والوراثة) ووزنها: (مِفعال)، كان الأصل أن يقال: (مِوْزان، ومِوْقات، ومِوْراث)، فتلحظ أن الواو سكنت وقبلها كسرة، فأبدلت هذه الواو ياء، فقيل: (مِيْزان، ومِيْقات، ومِيْراث).

بخلاف نحو: (صِوَان، وسِوَار)؛ لِتَحَرُّكِ الواو.

ونحو: (اعْلِوَّاط، واجْلِوَّاذ)؛ لأنَّ الواوَ مشدَّدة.

المسألة السادسة: إذا التقت الواو والياء في كلمة، وسَبَقَتْ إحداهما ساكنةً سواءٌ أكانت السابقةُ الواوَ أم الياءَ، وعند ذلك يجب إدغام الياء في الياء.

مثال:

(سيِّد، وميِّت) أصلهما (سَيْوِد، ومَيْوِت)، على وزن (فَيْعِل)، فتلحظ أن الواو لاقت الياء، مع بقية الشروط المذكورة في المسألة، فتبدل الواو ياء، ثم تدغم الياء في الياء، فتصير (سيِّدا، وميِّتا)، **هذا مثال ما تقدمت فيه الياء على الواو.**

ومثال ما تقدمت فيه الواو على الياء: (طيٌّ، وليٌّ) مصدرا (طَوَى، ولَوَى)، أصل المصدرين: (طَوْيٌ، ولَوْيٌ)، فاجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون وهي الواو هنا فأُبْدِلَت الواوُ ياءً وأدغمت في الياء، فقيل: (طَيٌّ، ولَيٌّ).

بخلاف نحو: (يَدْعُوْ يَاسِرٌ)، و(يَرْمِيْ وَاصِلٌ)؛ لأنهما في كلمتين.

ونحو: (طَوِيْل، وغَيُوْر)؛ لعدم سكون السابقة منهما.

المسألة السابعة: إذا وقعت الواوُ لامَ مفعولٍ لِفِعْلٍ على وزن: (فَعِلَ)، بكسر العين.

مثال:

(مَرْضِيٌّ) من قولهم: رَضِيَه، فهو مَرْضِيٌّ، فأصل مَرْضِيٌّ: (مَرْضُوْوٌ)، على وزن مفعول، فترى أن الواو وقعت لام مفعول للفعل (رَضِيَ)، وهو على وزن (فَعِلَ)، فقلبت هذه الواو ياءً، فصارت (مَرْضُوْيٌ)، ثم جاءت عند ذلك قاعدة اجتماع الواو والياء التي تقدم شرحها في المسألة السابقة، فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء، فقيل: (مَرْضُيٌّ)، ولما كانت الياء يناسبها كسر ما قبلها أُبْدِلَت الضمة كسرةً فقيل: (مَرْضِيٌّ).

مثال آخر:

(مَقْوِيٌّ) من قولهم: قَوِيَ عمرٌو على زيد، فـ(زيدٌ) مَقْوِيٌّ عليه، فـ(مقويٌّ) أصلها: (مَقْوُوْوٌ) على وزن مفعول فَفُعِل به ما فُعِلَ بـ(مرضِيٍّ).

بخلاف نحو: (مَدْعُوٌّ، ومغزوٌّ)؛ لأن الفعل منهما -وهو (دعا، وغزا)- على وزن (فَعَلَ) -بفتح العين- فلذلك وجب التصحيحُ فيهما، وإدغام واو مفعول في لام الكلمة؛ لأن أصلها: (مَدْعُوْوٌ، ومَغْزُوْوٌ)، فصارتا -كما رأيت-: (مَدْعُوًّا ومَغْزُوًّا).

المسألة الثامنة: إذا وقعت الواو لامًا لجمعٍ على وزن (فُعُوْل).

مثال:

(عصا) أصلها: عَصَوٌ، وزنها (فَعَلٌ)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ولذلك ترسم ألفها هكذا (ا)، وهي لفظة مفردة تجمع على فُعُول، كما جمعوا أَسَدًا على أُسُوْد، فكان قياس جمع (عصا) (عُصُوْوٌ)، فأنت ترى أن الواو وقعت لامًا لجمع على فُعُوْل، فتبدل الواو حينئذٍ ياء فيقال: (عُصُوْيٌ)، ثم تأتي قاعدة اجتماع الواو والياء التي تقدمت قريبًا في المسألة السادسة فيقال: (عُصُيٌّ)، ثم تقلب الضمة كسرة؛ لما مرّ معك في المسألة السابقة من أن الياء يناسبها كسر ما قبلها فيقال: (عُصِيٌّ)، ثم لك بعد ذلك الاكتفاء بما ذُكِر، ولك أن تتبع حركة الفاء لحركة العين، فتقول: (عِصِيٌّ) قال تعالى ﴿**فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ**﴾ وقال- سبحانه-: ﴿**فَأَلْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ**﴾.

ومثل عُصِيّ فيما ذكر (قُفِيٌّ) جمع (قَفَا)، و(دُلِيٌّ) جمع (دَلْو).

بخلاف نحو: (عُلُوٌّ، وعُتُوٌّ)، فمع كونهما على وزن (فُعُوْل) لم تبدل الواو فيهما ياءً، بل أدغمت فيها واو فعول، هكذا: (عُلُوْوٌ)، ثم (عُلُوٌّ)، و(عُتُوْوٌ)، ثم (عُتُوٌّ)، قال الله تعالى: ﴿**لا يُرِيدُونَ عُلُوّاً**﴾، وقال- سبحانه-: ﴿**وَعَتَوْا عُتُوّاً كَبِيراً**﴾.

والسبب في ذلك أن (فُعُوْلًا) هذا مصدر، والكلام في (فُعُوْل) جمعًا.

[٥] إبدال الواو من الألف والياء:

أولا: إبدال الواو من الألف:

اعلم - وفقني الله وإياك - أن الواو تبدل من الألف في **مسألة واحدة** وهي:

إذا انضم ما قبل الألف؛ لما تقدم في إبدال الياء من الألف أن الألف تُبْدَل واوًا إذا انضم ما قبلها، وتُبْدَل ياءً إذا انكسر ما قبلها.

مثال:

الفعل (بَايَعَ) مبنيٌّ للمعلوم فإذا قلت: بايع زيدٌ عمرًا، ثم حذفتَ الفاعل لأمرٍ ما، وبَنَيْتَ الفعل لما لم يسمّ فاعله، ضَمَمْتَ الحرفَ الأوَّلَ كما سيأتي - إن شاء الله - في باب الفعل، فَيَنْضَمُّ ما قبل الألف، فتقلب حينئذٍ واوًا فتقول: بُوْيِعَ عمرو.

ومثله: (ضُورِبَ)، و(وُوْرِيَ)، و(عُوقِبَ)، قال الله تعالى: ﴿**لِيُبْدِيَ لهما مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا**﴾، وقال: ﴿**فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ**﴾.

مثال آخر:

(صَالِحٌ) عند تصغيره يُضَمُّ أَوَّلُه فتنقلب الألف واوًا، فتقول: (صُوَيْلِحٌ)، وسيأتي شرح ذلك في التصغير إن شاء الله، تعالى، وحُمِلَ التكسيرُ على التصغير في هذا الإبدال، فتقلب الألف فيه واوًا، وإن لم يكن هناك ضمٌّ؛ لأن البابين من وادٍ واحد، فتقول في جمع (امرأة صالحة): (نِسَاءٌ صَوَالِحُ)، وتقول في جمع (دَابَّة): (دَوَابُّ)، فأنت ترى كيف قلبت ألف المفرد واوًا من دون ضم.

ثانيًا: إبدال الواو من الياء:

تبدل الواو من الياء في **مسائل**، نذكر منها اثنتين:

المسألة الأولى: إذا كانت الياء ساكنة غير مكررة (أي: غير مشددة) مضمومًا ما قبلها في غير جمع.

مثال:

(موقن) وزنه: (مُفْعِل)، من اليقين، فالياء في الأصل فاء الكلمة، والقاف عينها، والنون لامها، فكان حقها أن تلفظ: (مُيْقِن)، فلما وقعت الياء ساكنة، قُلِبَتْ الياء واوًا فقيل: (مُوْقِن).

مثال آخر:

(مُوْسِرٌ)، أصلها: (مُيْسِر)؛ لأنها من اليُسْر.

ومثاله في الأفعال: (يُوْقِنُ)، و(يُوْسِرُ).

بخلاف نحو: (هُيام)؛ لأن الياء متحركة.

و بخلاف نحو: (حُيّض)؛ لأنها مكررة، وفي جَمْعٍ أيضًا.

و بخلاف نحو: (هِيم) جمع أهيم، وهَيْماء، و(بِيض) جمع أبيض، وبيضاء.

وهذا الأخير كان حقه أن يُجمع على (فُعْل)، كما أن أحمر، وحمراء يجمعان على (حُمْر)، فكان القياس أن يقال: (هُيْم، وبُيْض)، فلما كان ذلك في الجمع- والجمع ثقيل- لم يُعْطَ الإعلالَ المتقدِّم في (موقن)، بل وجب أن تسلم الياء، فقلبت الضمة كسرة لذلك فقيل: (بِيْض وهِيْم).

المسألة الثانية: إذا وقعت الياءُ لام فِعل، وانضم ما قبلها.

مثال:

قولهم: (قَضُوَ الرَّجُلُ)، بمعنى: ما أَحْسَنَ قَضَاءَه.

أصله: قَضَى الرجلُ في المسألة فأحسن -وأصل (قَضَى): (قَضَيَ)؛ لأنك تقول: قضيتُ، فترجع الألف إلى أصلها-، فإذا أردت أن تتعجب من قضاء الرجل حولت قضى إلى صيغة فَعُلَ فقلت: قَضُيَ بمعنى: ما أقضاه، فتجد الياء وقعت لام فعل، وانضم ما قبلها، فأبدلتْ واوًا، فقيل: قضُو الرجل.

ومثل ذلك قولهم: (نَهُو الرجل)، إذا تعجبت من عقله، فأصل الواو ياء؛ لأنك تقول: نهيت، وتقول: النُّهية، التي هي العقل.

[٦] إبدال الألف من الواو والياء:

وهذا النوع من الإبدال كثيرٌ جدًا وهو مشروط بشروط، منها شروط في الواو والياء، ومنها شروط فيما قبلهما، ومنها شروط فيما بعدهما.

❖ فالشرط في الواو والياء أن يتحركا بحركة أصلية.

مثال: الفعل (قال)، أصله: قَوَلَ، و(باع)، أصله: بَيَع.

بخلاف نحو: (قَوْل، وبَيْع)؛ لعدم تحرك الواو والياء، وبخلاف نحو: (جَيَل، وتَوَم)؛ لأن الحركة عارضة إذْ أصلهما: (جَيْأَل وتَوْأَم)، فخُفِّفَا بأن نُقلت حركةُ الهمزة فيهما إلى ما

قبلها، ثم حُذِفَت، فقيل: (جَيَل، وتَوَم) فأنت تلحظ أن الحركة التي على الياء في الأول، وعلى الواو في الثاني عَرَضَتْ من الحرف بعدهما، عند قصد التخفيف، فلذلك لم يحصل الإعلال بالإبدال.

❖ والشرط فيما قبل الواو والياء أن يكون مفتوحًا، وأن تكون الفتحة في الكلمة التي هما فيها، وذلك ظاهر في المثالين المتقدمين: (قال، وباع).

بخلاف نحو: (عِوَض، وحِيَل، وسُوَرُ)؛ لعدم انفتاح ما قبلهما.

ونحو: (أَخَذَ وَرَقَةَ يَزيد)؛ لأن الفتحة في كلمة والواو، أو الياء، في كلمة أخرى.

❖ والشرط فيما بعدهما أن يتحركَ إن كانتا عينين، وألا يكونَ ألفًا ولا ياءً مشددة إن كانتا لامين، وهذا الشرط متوفر في الأمثلة المتقدمة.

بخلاف نحو: (بَيَان، وطَوِيْل)؛ لسكون ما بعد الياء (عين الكلمة) في المثال الأول، وما بعد الواو(عين الكلمة) في المثال الثاني.

وبخلاف نحو: (غَزَوَا، وعَصَوَان، ورَمَيَا)؛ لوقوع الألف بعد الواو أو الياء- وهما لام كلمة-، ونحو(عَلَوِيّ، وفَتَوِيّ)؛ لوقوع الياء المشددة بعدهما كذلك.

[٧] إبدال التاء من الواو والياء:

تبدل التاء من الواو والياء إذا وقعتا فاءً للافتعال وما تصرف منه.

مثال:

الفعل (اتَّصَلَ)، على وزن (افْتَعَلَ)، مأخوذ من الوصل، فكان أصله: (اوْتَصَل) فتلحظ أن الواو وقعت فاءً في افتعل فتبدل هذه الواو تاءً لسببين:

١- عُسْر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء.

٢- لو أقرت الواو لتلاعبت بها حركة ما قبلها، فكانت بعد الكسرة ياءً، وبعد الفتحة ألفًا، وبعد الضمة واوًا، فيقال: (يَاتصلُ، ومُوتَصِلٌ، وايتَصِلْ)، على أنها لغة لبعض أهل الحجاز.

فلما رأوا مصيرها إلى التغير لتغير حركة ما قبلها، أبدلوا منها حرفًا يلزم وجهًا واحدًا وهو التاء، وإنما اختاروا التاء لسببين أيضا:

١- قُرْب مخرج التاء من الواو.

٢- لِتُوَافِقَ ما بعدها فتدغم فيه.

فتدغم هذه التاء في تاء الافتعال؛ لأن الإدغام يرفع الثقل فتصير: (اتَّصل).

وهكذا يقال في (متَّصل، ويتَّصل، واتِّصال)، فأصلها: (موتصل، ويوتصل، واوتصال) فحصل لها ما تقدم.

مثال آخر:

الفعل (اتَّسَر)، على وزن (افْتَعَلَ)، مأخوذ من (اليسر)، فكان حقه أن يقال فيه: (ايتسر) ثم عمل فيه نظير ما تقدم، فصار(اتَّسَر) .

وهكذا يقال في (اتَّقَى، واتَّزَن، واتَّفَقَ، واتَّأَسَ)، من (الوقاية، والوزن، والوفاق، واليَأس) وما كان من تصاريف صيغة (افتعل) أخذ الحكم نفسه.

[٨] إبدال الطاء من تاء الافتعال:

تبدل الطاء وجوبًا من تاء الافتعال وما تصرف منه إذا كانت فاؤه أحد حروف الإطباق التي هي: الصاد والضاد والطاء والظاء.

مثال الصاد:

الفعل (اصطبر) مأخوذ من (الصَبْر)، ووزنه (افتعل)، فكان حقه أن يقال فيه: (اصْتبر) فتجد الصادَ وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء(افتعل) طاءً، فتصير: اصطبر وكذلك يقال في مصطبر، واصطبار، ويصطبر.

ولا تدغم الصاد في الطاء؛ لأن الصاد حرفُ صفير، والصفيريُّ لا يدغم إلا في مثله.

مثال الضاد:

الفعل(اضطرب) وزنه: (افتعل)، مأخوذ من (الضرب) فكان حقه أن يقال فيه: (اضترب)، فترى الضاد وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء(افتعل) طاءً، فتصير:

(اضطرب)، ولا تدغم الضاد في الطاء؛ لأن الضاد حرف مستطيل (أي: فيه صفة الاستطالة)، والإدغام يُفَوِّتُ هذه الصفة.

مثال الطاء:

الفعل(اطَّهَرَ) وزنه: (افتعل)، مأخوذ من (الطُّهْر) فكان حقه أن يقال فيه: (اطْتَهَرَ)، فترى الطاء وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء(افتعل) طاءً فتصير: (اطْطَهَرَ)، فيدغم وجوبًا لاجتماع المثلين في كلمة وأوّلهما ساكن فيقال: (اطَّهَرَ).

مثال الظاء:

الفعل(اظْطَلَمَ) وزنه: (افتعل)، مأخوذ من (الظلم) فكان حقه أن يقال فيه: (اظْتَلَمَ)، فترى الظاء وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء(افتعل) طاءً فتصير: (اظْطَلَمَ)، ثم لك بعد ذلك ثلاثة أوجه:

١- الإظهار (أي: إبقاء الظاء على ما هي عليه والطاء على ما هي عليه).

٢- الإدغام بإبدال الأول من جنس الثاني، فتصير: اطَّلَمَ، بالطاء المهملة.

٣- الإدغام بإبدال الثاني من جنس الأول، فتصير: اظَّلَمَ، بالظاء المشالة المعجمة.

وقد رُوِيَ قول زهير بن أبي سُلْمى:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوًا ويُظلم أحيانًا فيظَّلمُ

بالثلاثة الأوجه المتقدمة.

[٩] إبدال الدال من تاء الافتعال:

إذا وقعت الدال أو الذال أو الزاي فاءً للافتعال أو ما تصرف منه فإن تاء الافتعال تبدل بعدهن دالًا مهملة.

مثال الدال:

الفعل (ادَّانَ) مأخوذ من (الدَّيْن)، ووزنه (افتعل)، فكان حقه أن يقال فيه: (ادْتان) فتجد الدَّالَ وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء(افتعل) دالًا، فتصير: (ادْدَانَ)، وتدغم وجوبًا لاجتماع المثلين، فيقال: (ادَّانَ).

مثال الذال:

الفعل (ادَّكَرَ) مأخوذ من (الذِّكْر)، ووزنه (افتعل)، فكان حقه أن يقال فيه: (اذْتكر) فتجد الذَّالَ وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء(افتعل) دالًا، فتصير: (اذْدَكَرَ)، ثم لك بعد ذلك ثلاثة أوجه:

١- الإظهار (أي: إبقاء الذال على ما هي عليه والدال على ما هي عليه).

٢- الإدغام بإبدال الأول من جنس الثاني، فتصير: ادَّكَرَ، بالدال المهملة.

٣- الإدغام بإبدال الثاني من جنس الأول، فتصير: اذَّكَرَ، بالذال المعجمة.

قال الله تعالى:﴿**وادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ**﴾.

وقال سبحانه:﴿**فهل مِنْ مُدَّكِرٍ**﴾، سُئِلَ الأسود بن يزيد النخعي- رحمه الله- كيف تقرأ هذه الآية ﴿**فهل مِنْ مُدَّكِرٍ**﴾؟ أدالًا أم ذالًا؟ قال: بل دالًا، سمعت عبد الله بن مسعود يقول: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: ﴿**مُدَّكِرٍ**﴾، دالًا. متفق عليه، واللفظ لمسلم.

ففي الحديث إشارة إلى جواز الوجهين في العربية، لكن القراءة سنة متبعة، هذا وقد روي في بعض القراءات **الشاذة** بالذال المعجمة.

مثال الزاي:

الفعل (ازْدَجَرَ) مأخوذ من (الزَّجْر)، ووزنه (افتعل)، فكان حقه أن يقال فيه: (ازْتَجَرَ) فتجد الزاي وقعت فاءً في (افتعل)، فتبدل تاء(افتعل) دالًا، فتصير: (ازدجر)، ولا تدغم الزاي في الدال؛ لأن الزاي حرفُ صفير، والصفيريُّ لا يدغم إلا في مثله.

وكذلك يقال في(يَزْدَجِر، ومُزْدَجِر، وازْدِجَار)، قال تعالى: ﴿**وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ**﴾.

[١٠] إبدال الميم من الواو والنون:

أولا: إبدال الميم من الواو:

اعلم أن الميم تبدل من الواو وجوبًا في لفظة واحدة هي لفظة:(فم)، إن لم تضف إلى ظاهر أو مضمر، إذ أصلها: (فَوَهٌ)، بدليل تكسيره على (أفواه) -والتكسير يرد الأسماء إلى أصولها- فحذفوا الهاء؛ لخفائها تخفيفًا، فصارت (فوٌ)، ثم أبدلوا الميم من الواو؛ لكونها من مخرجها.

فإن أضيف (فم) رُجِع بالميم إلى أصلها، وهو الواو فقيل: (فوك)، و(فو زيد)؛ لأن الإضافة ترجع الأسماء إلى أصولها، وربما بقي الإبدال، كحديث: «لَخَلُوفُ فَمِ الصائم».

ثانيًا: إبدال الميم من النون:

تبدل الميم من النون لفظًا لا خطًّا بشرطين:

أحدهما: أن تسكن النون.

الثاني: أن تليها الباء سواء كانت النون والباء في كلمة نحو: ﴿**انبعث**﴾، أم في كلمتين نحو: ﴿**من بعثنا**﴾، والتنوين عبارة عن نون ساكنة فيأخذ الحكم نفسه.

خاتمة

حاصل ما ذُكر في هذا الباب - أعني باب الإبدال – هو أن:

- الهاء تبدل من التاء في الوقف.
- و الواو والألف والياء والهمزة تبدل كل واحدة من الأخرى، وتحتها اثنتا عشرة صورة.
- وتبدل التاء من الواو والياء.
- وتبدل الطاء من التاء.
- وتبدل الدال من التاء أيضًا.
- وتبدل الميم من الواو والنون.

وانظر الجدول في رسالة المدخل فإنه جَمَعَ أكثرَ ذلك.

ومما لم نذكره هناك إبدال الميم من الواو، وبعض المسائل التي تتفرع عَمَّا تقدم وتستطيع أخي الطالب، أن تضيفها في مواضعها من الجدول، والله الموفق.

بابـ النقل

المرادُ بهذا الباب نقلُ حركة الحرف المعتل لاستثقالها إلى الساكن الصحيح قبله.

وتحت هذا الباب **أربع مسائل**، نذكر منها **ثلاثًا**:

المسألة الأولى: إذا وقع الحرف المعتل عينًا لفعل وقبله ساكن صحيح.

مثال:

الفعل (يَقُوْلُ) فعل مضارع، أصله (يَقْوُلُ)، بضم الواو كـ(يَدْخُلُ)، كما بَيَّنَّا ذلك في «المدخل» بما يغني عن إعادته، فاسْتُثْقِلَتْ هذه الضمةُ على حرف العلة فنُقِلَتْ إلى الحرف الصحيح قبلها، فصارت(يَقُوْلُ).

مثال آخر:

(يَبِيْعُ)، أصله: (يَبْيِعُ)، بكسر الياء كـ(يَضْرِب)، فاسْتُثْقِلَت الكسرةُ على حرف العلة فنُقِلَتْ إلى الحرف الصحيح قبلها، فصارت(يَبِيْعُ).

ثم إن كانت الحركة مجانسةً للحرف المعتل لم يزد على النقل كما تقدم في المثالين السابقين فالضمة مجانسة للواو، والكسرة مجانسة للياء، وإن كانت غير مجانسة قلب حرف العلة حينئذٍ حرفًا مجانسًا لتلك الحركة المنقولة.

مثال:

الفعل (خاف) على وزن (فَعِلَ)، فأصله (خَوِفَ)؛ لأنه من الخوف، ومضارعه يأتي على (يَفْعَلُ)- بفتح العين- فكان حقه أن يقال فيه: (يَخْوَفُ)، كـ(يَفْرَحُ)، فتجد أنَّ حرفَ العلة متحركٌ، وقبله ساكنٌ صحيحٌ، والحركة التي على حرف العلة فتحة، وهي لا تجانس الواو، فتقلب الواو بعد نقل حركتها حرفًا مجانسًا للفتحة، وهو الألف، فيقال: (يَخَافُ).

ويقول الصرفيون في مثل هذا بعد النقل: تحرَّك حرف العلة باعتبار الأصل(يَخْوَفُ)، وانفتح ما قبله باعتبار الحال(يَخَوْفُ)، فقلبت الواو ألفًا.

مثال آخر:

(يُخِيْفُ) مضارع (أَخَافَ)؛ فإن وزنه (يُفْعِل) فكان قياسه أن يقال فيه: (يُخْوِفُ)، ك(يُكْرِمُ)، وبعد النقل (يُخِوْفُ)، فقلبت الواو ياءً، فقيل: (يُخِيْفُ)؛ لأن الواو سكنت وانكسر ما قبلها.

فتجد أن حرف العلة (الواو) لما تحرك بحركة لا تجانسه، وهي الفتحة في المثال الأول، والكسرة في المثال الثاني، قلب بعد النقل حرفًا يجانس تلك الحركة.

وقولهم في المسألة: (قبله ساكن صحيح)، خرج به نحو: (بَايَعَ)؛ لأن الساكن قبل حرف العلة ليس بصحيح، ومثله (عَوَّقَ)، و(بَيَّنَ)؛ لأن الساكن حرف علة؛ إذ الحرف المضعف بحرفين أولهما ساكن والآخر متحرك.

☐ ويَمْتَنِعُ النقلُ في مواضعَ منها:

١- فعل التعجب:

نحو: (ما أَبْيَنَهُ، وأَبْيِنْ به)، و(ما أَقْوَمَه، وأَقْوِم به)، حملوه في التصحيح على اسم التفضيل في قولهم: (كلام زيد أَبْيَنُ من كلام عمرو).

٢- والفعل المضعَّف: نحو:(ابْيَضَّ، واسْوَدَّ).

٣- **ومعتل اللام:** نحو: (أَهْوَى، وأَحْيَا).

المسألة الثانية: إذا وقع الحرف المعتل عينًا لمصدر على وزن (إِفْعَال) أو (اسْتِفْعَال)، وقبله ساكن صحيح.

مثال:

الفعل (أقام) أصله (أَقْوَمَ) على وزن (أَفْعَلَ)، فحصل له ما حصل لـ(يَخَافُ) المتقدم في المسألة السابقة، ويجيء مصدره على (إفعال)، كما تقول: (أكرم إكرامًا)، فكان حقه أن يقال فيه: (إِقْوَام)، فتجد العين (الواو) تحركت في المصدر (إِفْعَال)، وقبلها ساكن صحيح، فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصار هكذا: (إِقَوْام)، ولما كانت الحركة المنقولة(الفتحة) لا تجانس الواو قلبت الواو ألفًا كما تقدم في المسألة الأولى فصارت هكذا: (إِقَاْام)، فيلتقي ساكنان فيحذف أحدهما، ثم يعوض منه التاء في آخر المصدر، فيقال: إقامة.

واختلفوا في المحذوف أهو الألف الأولى(عين الكلمة) -كما ذهب إليه الأخفش والفراء- أم الثانية الزائدة-كما ذهب إليه الخليل وسيبويه-؟ والثاني أظهر؛ لثلاثة أسباب: زيادتها، وقربها من الطرف، ولأن الثِقَل حصل منها.

مثال آخر:

(اسْتَقَامَ، اسْتِقَامَةً)، أصله: (اسْتَقْوَمَ، اسْتِقْوَامًا)، فجرى له ما جرى لسابقه من نقل وقلب في الفعل(استقام)، ونقل وقلب وحذف وتعويض في المصدر (استقامة).

مثاله في اليائي:

(أَضَاعَ يُضِيعُ إِضَاعَةً)، أصله: (أَضْيَعَ يُضْيِعُ إِضْيَاعًا)، و(اسْتَزَادَ يَسْتَزِيدُ اسْتِزَادَةً) أصله: (اسْتَزْيَدَ يَسْتَزْيِدُ اسْتِزْيَادًا).

وقد تحذف هذه التاء قليلًا نحو قوله تعالى: ﴿**وإقام الصلاة**﴾.

المسألة الثالثة: إذا كان الحرف المعتل عينًا لصيغة (مَفْعُولٍ)، وقبله ساكن صحيح.

مثال:

(مقول) اسم مفعول من (قال)، كان حقه لو جيء به على نظائره أن يقال فيه: (مَقْوُوْل)، فتجد أن الواو تحركت، وقبلها ساكن صحيح، فنقلت حركة الواو إلى القاف، فصارت هكذا: (مَقُوْوْل)، فالتقى ساكنان، فحذف أحدهما –والخلاف في المحذوف هنا كالخلاف في المسألة السابقة- فقيل بعد هذا: (مَقُوْل)، ومثله: (مَصُوْن، ومَصُوْغ)، ووزنها (مَفُعْل) بضم الفاء وسكون العين على مذهب سيبويه، و(مَفُوْل) على مذهب الأخفش.

مثال آخر:

(مَبِيْع) اسم مفعول من (باع)، كان حقه أن يقال فيه: (مَبْيُوع)، فحصل نقلٌ على نحو ما تقدم في المثال قبله، فصارت هكذا: (مَبُيْوْع)، ثم حذف أحد الساكنين، وهو الثاني على القول المختار، فصار هكذا: (مَبُيْع)، ثم قلبت الضمة كسرة كي تسلم الياء من القلب واوًا، إذْ لو قلبت واوًا فقيل: (مبوع) لالتبستْ ذوات الياء بذوات الواو.

ومثل (مَبِيْع): (مَدِيْن، ومَكِيْل).

فائدة:

بنو تميم يصححون اليائي فيقولون: (مبيوع، مخيوط، مديون، معيون).

قال الشاعر:

قد كان قومُك يحسبونَكَ سيدًا وإخـالُ أنك سـيِّدٌ **مَعْيُوْنُ**

ولم يُسْمَعُ التصحيح في الواوي عن العرب إلا في كلمتين:(مَدْوُوْف، ومَصْوُوْن)، ذكرهما صاحب القاموس في مادة (دوف)، تقول: طِيْبٌ مَدُوْفٌ، ومَدْوُوْفٌ -على الوجهين- بمعنى (مَسْحُوْق أو مَبْلُوْل)، وتقول: عِرْضٌ مَصُوْنٌ، ومَصْوُوْنٌ، بمعنى (محفوظ)، والله أعلم.

باب الحذف

يَضُمُّ هذا البابُ **ثلاثَ مسائل:** الأولى تتعلق بحذف الحرف الزائد، والثانية بحذف فاء الفعل، والثالثة بحذف عينه أو لامه على خلافٍ في ذلك.

المسألة الأولى: حذف همزة (أَفْعَلَ) في المضارع.

اعلم أولًا أن أحرف الفعل المضارع هي أحرف الفعل الماضي بزيادة أحد أحرف المضارعة المجموعة في (أنيت)، فإذا دخلت همزة المضارعة على الماضي الموازن لِـ (أَفْعَلَ) اجتمعت همزتان في أوَّل الكلمة، فتحذف همزة (أَفْعَلَ) تخفيفًا.

مثال:

الأفعال: (أَكْرَمَ، وأَسْلَمَ، وأَعْطَى) أفعال ماضية، فكان حقها عند دخول أحرف المضارعة أن تكون :(أُؤَكْرِمُ، وأُؤَسْلِمُ، وأُؤَعْطِي)، كما تقول في مضارع (دحرج): (أُدَحْرِجُ)، لكن حصل ثِقَلٌ من اجتماع همزتين في أول الكلمة، فتحذف الهمزة الثانية التي هي همزة الماضي، وتبقى همزة المضارعة المضمومة، فتصير الأفعال:(أُكْرِمُ، وأُسْلِمُ، وأُعْطِي)، وقد بُيِّنَ ذلك في «المدخل »، فراجعه .

ثم حملوا بقية أحرف المضارعة: (النون، والياء، والتاء)، واسم الفاعل، واسم المفعول على الهمزة، فقالوا في ذلك: (نُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ويُكْرِمُ، ومُكْرِمٌ، ومُكْرَمٌ)، وكان الأصل أن تنطق هكذا: (نُؤَكْرِمُ، وتُؤَكْرِمُ، ويُؤَكْرِمُ، ومُؤَكْرِمٌ، ومُؤَكْرَمٌ)، وقد نطقوا بهذا الأصل المهجور في بعض ما سُمع منهم كقول الراجز:

فإنه أهلٌ لِأنْ يُؤَكْرَما

المسألة الثانية: إذا كان الفعل ثلاثيًا واويَّ الفاء، وعينه في المضارع مكسورة، فإن هذه الواو تحذف من مضارعه المبدوء بالياء؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة، وكسرة لازمة.

مثال:

(وَعَدَ) فإن مضارعه يأتي على: (يفْعِل)، فكان حقه أن يقال: (يَوْعِدُ)، فتلحظ أن الواو -التي هي فاء الكلمة- وقعت بين ما ذُكِرَ، فتحذف، وتصير: (يَعِدُ) على وزن (يَعِلُ)، وحُمِلَ على الياء بقيةُ أحرف المضارعة، والأمر، والمصدر المبني على (فِعْلٍ) -بكسر فسكون- ، إلَّا أن المصدر المذكور تُحَرَّكُ عينه بحركة فائه؛ ليكون بقاء الكسرة دليلًا على الواو المحذوفة، ويُعوَّض من فائه تاء التأنيث، فتقول: (أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ، وعِدْ عِدَةً).

وخرج بشروط المسألة: (يُوْعَدُ)؛ لأن الياء غير مفتوحة، وما بعد الواو غير مكسور.

و (يُوعِدُ)؛ لأن الياء غير مفتوحة.

و(يَوْجَل، ويَوْضُؤُ)؛ لأن ما بعد الواو غير مكسور.

و(يَوْعِيد) على وزن (يَقْطِين) اسمًا؛ لأن الحذف في المسألة خاصٌّ بالفعل.

تنبيه:

مثلُ (يَعِدُ، ويَرِثُ، ويَثِقُ): (يَضَعُ، ويَقَعُ)، ونحوهما.

فإن قلت: عين الفعل في (يَضَعُ، ويَقَعُ) مفتوحة، والشرط أن تكون مكسورة قلت: كذلك كانت، فأصلها: (يَوْضِعُ، ويَوْقِعُ)، فحذفت الواو؛ لتوفر الشرط، فصارت: (يَضِعُ، ويَقِعُ)-بكسر العين-، ثم حصل استثقال للكسرة مع الفعل الذي لامه حرف حلق، فَفُزِعَ إلى الفتحة؛ لخفتها، فصارا: (يَضَعُ، ويَقَعُ).

المسألة الثالثة: إذا كان الفعل مُضَعَّفًا، مكسورَ العين، مسندًا إلى ضمير الرفع المتحرك.

❖ فإن كان ماضيًا، نحو: (ظَلَّ)، فإنه يستعمل على ثلاثة أوجه:

الأول: التمام، فلا يُحْذَفُ منه شيءٌ، ولا تُنْقَلُ حركةُ عينه، فيقال في (ظَلَّ): ظَلِلتُ.

الثاني: أن تُحْذَفَ عينُه -على الصحيح- بعد نَقْلِ حركتها إلى الفاء، فتقول: (ظِلْتُ)، وقيل: المحذوف لام الفعل.

الثالث: أن تُحْذَفَ عينه مع ترك نقل حركتها، فتقول: (ظَلْتُ)، قال الله تعالى ﴿**فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ**﴾، وكذلك يقال في المسند لنون النسوة، فلك أن تقول: (ظَلِلْنَ، وظِلْنَ، وظَلْنَ).

ومثل (ظَلَّ): (مَسَّ، و مَلَّ، وشَمَّ، وعَضَّ)، في لغة سُلَيم.

وخرج بشروط المسألة قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ**﴾، فليس فيه إلا الإتمام؛ لأن العين مفتوحة.

❖ وإن كان الفعل مضارعًا أو أمرًا واتصل بضمير رفع متحرك -ولا يكون حينئذٍ إلا نون النسوة- جاز الوجهان الأولان: (الإتمام، والحذف مع النقل)، فتقول في (قَرَّ، يَقِرُّ) مسندًا مضارعه، وأمره لنون النسوة : (يَقْرِرْنَ ويَقِرْن، واقْرِرْن وقِرْن).

وخرج بشروط المسألة قوله تعالى: ﴿**فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ**﴾؛ لأن العين مفتوحة.

باب الإدغام

الإِدْغَامُ لغة: الإِدْخَالُ، وهو مصدر (أَدْغَمَ)، على وزن (أَفْعَلَ) كـ(أَكْرَمَ) عند الكوفيين، ومصدر (ادَّغَمَ)، على وزن (افتعل)، كـ(ادَّكر) عند سيبويه والبصريين، فهمزته على الأوَّل قَطْعٌ، وعلى الثاني وَصْلٌ.

واصطلاحًا: الإتيانُ بحرفين -أولُّهما ساكنٌ وثانيهما مُتَحَرِّكٌ - من مَخْرجٍ واحدٍ بلا فَصْل يَنْطِقُ بهما المتكلمُ دَفْعَةً واحدة.

ويدخل في جميع الحروف إلا الألف اللينة؛ لأنها لا تقبل الحركة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، والشأن في الإدغام أن يكون الحرف الثاني متحركًا، وما قبله ساكنًا، فتضادَّا.

والغرض من الإدغام: التخفيف.

ويكون باعتبار أصله في المتماثلين في كلمة، نحو(مرَّ)، أصلها(مَرَرَ)، وفي كلمتين، نحو:(قُلْ لَهُ)، ويكون في المتقاربين في كلمة، نحو:(ادَّكر)، وقد عرفت أصلها في باب «الإبدال»، وفي كلمتين، نحو:(قُل رَّب).

وسنقتصر في هذا الباب على إدغام المثلين في كلمة؛ طلبًا للاختصار، ولأنه اللائق بالتصريف.

اعلم -علمني الله، وإياك- أنه إذا اجتمع مثلان في كلمة، فالقسمة تقتضي أربع صور: إما أن يتحركا جميعًا، أو يتحرك الأول ويسكن الثاني، أو العكس، أو يسكنا جميعًا.

فأما سكونهما جميعًا فممتنع.

فبَقِيَ وراءَ ذلك ثلاثُ صور:

١) أن يسكن الأول ويتحرك الثاني فالأصل حينئذٍ وجوب الإدغام.

مثال:

(ردٌّ)، وزنه فَعْلٌ، فأصله إذن: (رَدْدٌ)، فوجب الإدغام؛ لسكون الأول، وتحرك الحرف الثاني.

٢) أن يتحرك الأول ويسكن الثاني، وهنا يمتنع الإدغام.

مثال:

الفعل (شَدَدْتُ) مسندًا إلى ضمير رفع متحرك أولُ المثلين فيه متحرك، والثاني ساكن؛ فلذلك امتنع الإدغام إلا في لغة ضعيفة لم يعتبروا السكون؛ لعروضه بسبب اتصال الضمير، فأدغموا، وقالوا: (شَدَّتُ).

ومثل (شَدَدْتُ)، في امتناع الإدغام: (أَشْدِدْ) من قولك: أَشْدِدْ ببياض وجوه المتقين.

٣) أن يتحركا جميعًا، فيجب الإدغام حينئذٍ **بشروطٍ**، نذكر منها **ثمانية**:

الأول وجودي، أي: لا بد من وجوده، والبَقِيَّةُ عَدَمِيَّةٌ، أي: لابد من انتفائها.

❖ **فالأول: أَنْ يكون المثلان في كلمة.**

مثال:

الأفعال: (شَدَّ، ومَلَّ، وحَبَّ)، أصلُهن: (شَدَدَ، ومَلِلَ، وحَبُبَ)، وتقدم في باب الإدغام من «المدخل» شيءٌ من توضيح ذلك، فَلَمَّا اجتمع المثلان في كلمة، مع بقية الشروط الآتي ذكرها وجب الإدغام.

أمثلة أخرى:

الألفاظ: (يُعِدُّ، ويَدُقُّ، ويَسْتَمِرُّ، ومُسْتَقِرٌّ، ومَشَقَّةٌ، ومَصَبٌّ)، أصلها: (يُعْدِدُ، ويَدْقُقُ ويَسْتَمْرِرُ، ومُسْتَقْرِرٌ، ومَشْقَقَةٌ، ومَصْبَبٌ)، فحصل الإدغام لِمَا ذُكِرَ.

وخرج بهذا الشرط ما إذا كان المثلان في كلمتين: نحو: (جَعَلَ لَكُمْ)، فالإدغام فيه جائزٌ لا واجبٌ، ويسمى إدغامًا كبيرًا.

❖ **الثاني**: أَلَّا يَتَصَدَّرَ أَوَّلُ المثلينِ، فلا إدغامَ في نحو: (دَدَن)؛ لِتَصَدُّرِ الدَّال الأُولى.

❖ **الثالث**: أَلَّا يَتَّصِلَ أَوَّلُهما بِمُدْغَم، فنحو: (جُسَّس) جمع: (جَاسٍّ) لا إدغام في سينيه الأخيرتين؛ فعندنا ثلاث سينات: الأولى ساكنة والأخيرتان متحركتان، فلا يجوز إدغام الثانية في الثالثة مع تحركهما؛ لأن الثانية متصلة بسين قبلها مدغمة فيها.

❖ **والرابع**: أَلَّا يكونَ المثلانِ في وزنٍ مُلْحَقٍ، فنحو: (قَرْدَدٍ، ومَهْدَدٍ، وجَلْبَبَ، وهَيْلَلَ واقْعَنْسَسَ) لا إدغام فيهنَّ؛ لأنَّهنَّ ملحقات بـ(جَعْفَرٍ، ودَحْرَجَ، واحْرَنْجَمَ)، فلو أدغمت لَفَاتَ (أي:فُقِدَ) الغرضُ المقصودُ من الإلحاق.

❖ **والخامس إلى الثامن:** أَلَّا يكونَ المثلان في اسم على واحدٍ من أربعةِ أوزانٍ:

١. (فَعَلٌ)، نحو: (طَلَل، ومَدَد).

٢. (فُعُلٌ)، نحو: (ذُلُلٍ، وجُدُدٍ).

٣. (فِعَلٌ)، نحو: (كِلَلٍ، ولِمَمٍ).

٤. (فُعَلٌ)، نحو: (صُفَفٍ وجُدَدٍ).

تنبيهات

يجوز الإدغام والفك في مسائل، نذكر منها ما يلي:

الأولى: فيما كان المثلان فيه ياءين لازمًا تحريك ثانيتهما.

مثال:

الفعلان (حَيِيَ، وعَيِيَ)، المثلان فيهما ياءان، وتحريك الياء الثانية لازم؛ لأن الفعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، فيجوز فيهما الفك كما مرَّ، ويجوز الإدغام، فتقول فيهما أيضًا: (حَيَّ، وعَيَّ)، قال الله تعالى: ﴿**وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ**﴾، بالإدغام في قراءة الجمهور، وبالفك: ﴿**حَيِيَ**﴾ في قراءة نافع، وعاصم من رواية شعبة، وابنُ كثير من رواية البَزِّي ، وكلاهما جَيِّدٌ فصيحٌ، والفَكُّ أجودُ عند أهل العربية.

وخرج بقولهم: (**لازمًا تحريك ثانيتهما**) ما لو كان الثاني متحركًا لعارضٍ.

مثال:

الفعل(يُحْيِيْ)، فِعْلٌ مضارع مرفوع بضمة غير ظاهرة، فإذا قلت: (لن يُحْيِيَ)، ظهرت الفتحة؛ لخفتها، فهذه الحركة إذن غير لازمة، لأنها ظهرت في حال النصب فقط، فلهذا لم يجز في المثال المذكور إلا وجه واحد هو الفكُّ، ومثل ذلك لفظة (مُحْيِيْ)، فإنها اسم مرفوع بضمة غير ظاهرة، فإذا قلت: (رأيت مُحْيِيًا)، لم يُدْغَم؛ لأن الحركة تعرض في حال دون حال.

الثانية: فيما إذا كان المثلان تاءين في وزن (افْتَعَلَ)، وما تصرف منه.

مثال:

الفعل (اسْتَتَرَ) وما تصرف منه، يجوز فيه الفك، فتقول: (اسْتَتَرَ، يَسْتَتِرُ، اسْتِتَارًا)، ووزنه: (افْتَعَلَ، يَفْتَعِلُ، افْتِعَالًا)، ويجوز الإدغام.

فإذا أردت الإدغام نقلت حركة التاء الأولى إلى فاء الكلمة، وهي السين في (اسْتَتَرَ)، وأسقطتَ همزةَ الوصل؛ للاستغناء عنها بحركة ما بعدها، ثم تُدغِم المثلين فتقول في الماضي: (سَتَّرَ)، وفي المضارع (يَسَتِّرُ) -بفتح أوله وثانيه، وتشديد الثالث مكسورًا-،

وأصلها: (يَسْتَتِرُ)، وفي المصدر: (سِتَّارًا)، -بكسر أوله، وتشديد الثاني- ومثل (اسْتَتَرَ) فيما ذكر (اقْتَتَلَ، يَقْتَتِلُ، اقْتِتَالًا)، فيجوز الفك، كما ترى، والإدغام فتقول: (قَتَّلَ، يَقَتِّلُ، قِتَّالًا).

فإن قلت: كيف نُفَرِّقُ بين (سَتَّرَ، وقَتَّلَ) اللذين أصلهما: (اسْتَتَرَ، واقْتَتَلَ)، وبين (سَتَّرَ، وقَتَّلَ) اللذين وزنهما (فَعَّلَ)؟

فالجواب: أن الفرق يتضح إضافةً إلى سياق الكلام- بالمضارع والمصدر، فمضارع الأَوَّلَيْنِ، ومصدرُهما قد تقدم، ومضارع الأَخِيرَيْنِ: (يُسَتِّرُ، ويُقَتِّلُ) -بضم الأَوَّلِ، ووزنُه: (يُفَعِّلُ)، ومصدرُهما: (تَسْتِيْرٌ، وتَقْتِيْلٌ)، ووزنُه: (تَفْعِيْلٌ).

الثالثة: في المضارع المضاعف بشروط أربعة:

١) أن يكون مجزومًا.

٢) أن يكون جزمه بالسكون.

٣) ألا تتصل به نون التوكيد.

٤) ألّا تتصل به نون النسوة.

فمما استكمل الشروط قول الله عز وجل: ﴿**ومن يشاق الله فإن الله شديد العقاب**﴾**[الحشر]**، ويجوز في غير القرآن الفك، وقد ورد الفك في آية أخرى، هي قوله تعالى: ﴿**ومن يشاقق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب** ﴾**[الأنفال]**.

وقوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه**﴾**[المائدة]**.

في الآية الأخيرة قرأ نافع، وابن عامر بالفك، وهو لغة الحجازيين، وقرأ الباقون بالإدغام، وهو لغة غير الحجازيين من بني تميم، وغيرهم.

و الفك أكثر، ومنه قول الله، عز وجل: ﴿**ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى**﴾**[طه]**، وقوله تعالى: ﴿**ولا تمنن تستكثر**﴾**[المدثر]**.

فإن كان المضاعف غير مجزوم، نحو قول الله تعالى: ﴿**ويُحِقُّ الحقَّ بكلماته**﴾**[الشورى]**. أو كان مجزومًا بغير السكون، نحو قوله تعالى:﴿**ولا تَرْتَدُّوا على**

أدباركم﴾[المائدة]، أو كان متصلًا بنون التوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿**لا يَغُرَّنَّكَ تقلُّب الذين كفروا في البلاد﴾[آل عمران]**، وحديث سمرة ا عند مسلم (١٠٩٤) مرفوعًا: «**لا يغرن أحدَكم نداءُ بلال من السّحور**»، يريد أنه يؤذن بليل، فكل ذلك ليس فيه إلا الإدغام.

وإن كان متصلًا بنون النسوة نحو: (الفاطماتُ يَمْدُدْنَ الحَبْلَ)، أو (لم يَصْدُدْنَ عن الحق)، فليس فيه إلا الفك.

الرابعة: أمر المضاعف بشروط ثلاثة:

١) أن يكون مبنيًا على السكون.

٢) ألا تتصل به نون التوكيد.

٣) ألّا تتصل به نون النسوة.

فمن الفك قوله تعالى: ﴿**واغضض من صوتك**﴾[لقمان].

ومن الإدغام قول جرير:

فغُضِّ الطَّرْفَ إنك من نُمَيْرٍ فلا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلابًا

فإن بني على غير السكون، نحو قوله تعالى: ﴿**فشُدُّوا الوَثاق﴾[محمد]**. أو اتصلت به نون التوكيد، نحو:(اسْتَعِدَّنَّ، يا عبد الله، لِلقاء الله)، فليس فيه إلا الإدغام.

وإن اتصلت به نون النسوة، نحو:(يا هنداتُ، اشْدُدْنَ الحَبْلَ)، فليس فيه إلا الفك.

ثم لغير الحجازيين في نحو: (لمْ يَشُدَّ، وشُدَّ)، ثلاثُ لغات: فتحُ الدال تخفيفًا، وكسرُها على الأصل في التقاء الساكنين، والضَّمُّ اتِّباعا لحركة العين.

وفي نحو: (لم يَمَلَّ ولم يَحِنّ، وفِرّ، وعَضّ): الفتح والكسر ويمتنع الضم؛ لعدم ما يتبع عليه.

تنبيه: ربما جاز الفك في ضرورة أو شذوذ كقوله:

الحمدُ لله العَلِيِّ الأَجْلَلِ الواسعِ الفضْلِ الوَهوبِ

وكقولهم: (أَلِلَ السِّقاء)، و(لَحِحَتْ عينُه).

باب خاص بالفعل

اعلم أن الفعل ثلاثة: **ماضٍ**، نحو: (قام، وأَقام، واسْتَقَامَ)، **ومضارع**، نحو: (يقومُ، ويُقِيمُ، ويَسْتَقِيمُ)، **وأمر**، نحو: (قُمْ، وأَقِمْ، واسْتَقِمْ).

وينقسم الفعل باعتبار التجرد والزيادة إلى مجرد، ومزيد فيه، وقد مَرَّ، وباعتبار الحركات والسكنات مع التجرد والزيادة إلى أبواب كثيرة.

[١] للماضي الثلاثي المجرد مع مضارعه منها ستة أبواب؛

لأن عين الماضي: إما مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة، وعين المضارع كذلك، فكانت القسمة تقتضي تسعة أبواب، لكن ثلاثة منها مهملة، فبقيت ستة، وهي:

الأول: **(فَعَل يَفْعُلُ)**، بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، نحو: (نَصَرَ يَنْصُرُ، وقام يَقُوْمُ، ومدَّ يَمُدُّ، وغزا يَغْزُو).

الثاني: **(فَعَل يَفْعِل)**، بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، نحو: (جَلَسَ يَجْلِسُ، وباع يَبِيْعُ، وفَرَّ يَفِرُّ، ورَمَى يَرْمِي، ووَعَدَ يَعِدُ، ووَقَى يَقِي، ويَسَرَ يَيْسِرُ).

الثالث: **(فَعَل يَفْعَل)**، بفتحها فيهما نحو: (نَهَضَ يَنْهَضُ، وفَتَحَ يَفْتَحُ، وسَعَى يَسْعَى)، قيل: ومنه: (وَضَعَ يَضَعُ)، وليس كذلك لما تقدم في باب الحذف.

وشرط هذا الباب أن يكون ثانيه أو ثالثه حرفًا من حروف الحلق، وهي الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، وشذ: أبى يأبى. فجاء المضارع على (يَفْعَل) مع خلوّ عينه أو لامه من حرف الحلق.

فكل ما كان من هذا الباب لا بد أن يكون لامه أو عينه حرف حلق، وليس كل ما كان ثانيه أو ثالثه حرف حلق يكون من هذا الباب، ألا ترى أن (وَعد يَعِد، وباع يَبِيْعُ، وساء يَسُوْءُ)، ونحوَهن كذلك، ولم تفتح العين في المضارع.

الرابع: **(فَعِلَ يَفْعَلُ)**، بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، نحو: (عَلِمَ يَعْلَمُ، وفَرِحَ يَفْرَحُ، وخَافَ يَخَافُ، ووَجِلَ يَوْجِلُ، ورَضِيَ يَرْضَى، وعَضَّ يَعَضُّ).

وكثيرًا ما تأتي منه الأَحْزان، والعِلَلُ، وأضدادها نحو: (سَقِمَ يَسْقَمُ، وحَزِنَ يَحْزَنُ، وسَلِمَ يَسْلَمُ، وفَرِحَ يَفْرَحُ)، ومنه الألوان، والعُيوب، والحِلى، نحو: (شَهِبَ، وعَوِرَ، وفَلِجَ)، والمراد بالحلى، بكسر الحاء وضمها، وفتح اللام، ما يُزَيِّنُ من الأمور الخَلْقِيَّة، كفَلَجِ الأسنان، و هو تَبَاعُدُها، وكاللَّمى، بتثليث اللام، وفتح اللام، وهو سمرة في الشفة مستحسنة، وكنحو ذلك.

الخامس: (**فَعُلَ يَفْعُلُ**)، بالضم فيهما، وهذا الباب للأوصاف الخلقية، أي التي لها مكث، نحو: (حَسُنَ يَحْسُنُ، وكَرُمَ يَكْرُمُ، وحَصُنَ يَحْصُنُ، ورَفُهَ يَرْفُهُ).

السادس: (**فَعِلَ يَفْعِلُ**)، بالكسر فيهما، وهو قليلٌ، نحو: (حَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، ووَرِثَ يَرِثُ، ووَلِيَ يَلِي).

وبعضُ أفعالِ هذا الباب سُمِعَ في مضارعه وجهان: الفتح والكسر، نحو: (حَسِبَ، ونَعِمَ).

وبيان دواعي ضمِّ العين في المضارع، وكسرِها، وشرط فتحها في الأبوابِ الثلاثةِ الأُوَلِ مع فوائد، ومعاني هذه الصيغِ تأتيك في لامية الأفعال وشروحها، إن شاء الله، تعالى.

وأفعالُ هذه الأبوابِ منها المتعدي، ومنها اللازم إلا الخامس فلا يكون إلا لازمًا.

[٢] ولمزيد الثلاثي بحرف ثلاثة أبنية:

الأول: (**أَفْعَلَ**)، نحو: (أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا، وأَعْطَى يُعْطِي إِعْطَاءً، وأَقَامَ يُقِيْمُ إِقَامةً، وآتى يُؤْتِي إِيْتَاءً).

والأمر منه (أَفْعِلْ)، بقطع الهمزة المفتوحة.

الثاني: (**فَعَّلَ**)، بتشديد العين، نحو: (فَرَّجَ يُفَرِّجُ تَفْرِيْجًا، وزَكَّى يُزَكِّي تَزْكِيَةً).

الثالث: (**فَاعَلَ**)، نحو: (قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً، وقِتَالًا، ووَالَى يُوَالِي مُوالَاةً، ووِلَاءً).

[٣] ولمزيده بحرفين خمسة أبنية:

الأول: (**انْفَعَلَ**)، نحو: (انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا، وانْشَقَّ يَنْشَقُّ انْشِقَاقًا، وانْقَادَ يَنْقَادُ انْقِيادًا، وانْمَحَى يَنْمَحِي انْمِحَاءً).

الثاني: **(افْتَعَلَ)**، نحو: (اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا، واشْتَقَّ يَشْتَقُّ اشْتِقَاقًا)، ومنه: (ادَّعَى، وادَّكَرَ، واتَّصَلَ، واتَّقَى، واخْتَارَ، وخَصَّمَ).

وتقدم لك في باب الإبدال أصل (ادَّعَى، وادَّكَرَ، واتَّصَلَ، واتَّقَى).

واعلم هنا أن أصل (اختار): اخْتَيَرَ، ووزنه (افْتَعَلَ)، فأبدلت الياء ألفًا؛ لِتَحَرُّكِها وانْفِتَاحِ ما قبلها.

وأصل (خَصَّم): اخْتَصَمَ، ووزنه (افْتَعَلَ)، فنقلت حركة التاء إلى الخاء، فاستغنى عن همزة الوصل، ثم أبدلت التاء صادًا، وأدغمت في الصاد التي هي عين الكلمة فصارت خَصَّمَ.

والخطوات قريبة مما تقدم قريبًا في باب الإدغام، عند الكلام على (سَتَّرَ) الذي أصله (اسْتَتَرَ).

وتقول في المضارع: (يَخَصِّمُ)، وربَّما كُسِرت الخاء باعتبار أن حركة التاء في (يَخْتَصِمُ) حذفت، فالتقى ساكنان الخاء والتاء المبدلة صادًا، والأصل في التخلص من التقائهما الكسر، قال الله تعالى ﴿**مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ**﴾ قُرِئَ بفتح الخاء وكسرها.

الثالث: **(افْعَلَّ)**، بِشَدِّ اللام، نحو: (احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَارًا)، ومنه: (ارْعَوَى، يَرْعَوِي، ارْعِوَاءً)، وحول هذه اللفظة فائدة نوردها مع غيرها من الفوائد بعد سرد الأوزان.

الرابع: **(تَفَعَّلَ)**، نحو: (تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ تَعَلُّمًا، وتَزَكَّى يَتَزَكَّى تَزَكِّيًا)، وكان قياس هذا الأخير ضَمَّ ما قبلَ الياء، هكذا: (تَزَكُّيًا)، لكنهم كسروه لمناسبة الياء؛ ولأن الضم لو بقي لقلبت الياء واوًا، كما سبق في بابه، فيخرج إلى ما ليس في كلامهم، وهو أن يكون آخر الاسم المعرب واوًا قبلها ضمة.

ومن أمثلة وزن (تَفَعَّلَ): (اذّكَّر، واطَّهَّر)، إذ أصلهما: (تَذَكَّرَ، وتَطَهَّرَ)، فأُرِيْدَ التخفيفُ والإدغام فقلبت التاء حرفًا من جنس ما بعدها فصارت: (ذَذَكَّرَ، وطَطَهَّرَ)، ثم سكن الحرف الأول؛ لأجل الإدغام؛ واحتيج لذلك إلى همزة الوصل للنطق بالساكن فقيل: (اذَّكَّرَ، واطَّهَّرَ)، ووزنهما: تَفَعَّلَ، قال تعالى: ﴿**وإن كنتم جنبًا فاطَّهَّروا**﴾، وورد

الوجهان من هذا الوزن في قوله تعالى: ﴿**فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين**﴾.

الخامس: (تَفَاعَلَ)، نحو: (تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدَ تَبَاعُدًا، وتَسَارَّ يَتَسَارُّ تَسَارًّا).

ومنه: (ادَّارَكَ، واثَّاقَلَ).

إذ أصلهما (تَدَارَكَ، وتَثَاقَلَ)، فحصل فيهما مثل ما حصل لـ(تَطَهَّرَ، وتَذَكَّرَ) المذكورتين في المسألة السابقة، قال الله تعالى: ﴿**بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ**﴾، وقال تعالى: ﴿**مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ**﴾.

[٤] ولمزيد الثلاثي بثلاثة أحرف أربعة أبنية:

الأول: (اسْتَفْعَلَ)، نحو: (اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا، واسْتَغْنَى يَسْتَغْنِي اسْتِغْنَاءً، واسْتَقَامَ يَسْتَقِيْمُ اسْتِقَامَةً)، وأصل الأخير: (اسْتَقْوَم يَسْتَقْوِم اسْتِقْوَامًا) فحصل له نَقْلٌ، وقَلْبٌ، وزِيْدَ معه في (اسْتِقْوَام) حَذْفٌ، وتَعْوِيْضٌ، كما تقدم في باب النقل، فجَدِّدْ به عهدًا.

الثاني: (افْعَوْعَلَ)، نحو: (اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيْشَابًا، واحْدَوْدَبَ يَحْدَوْدِبُ احْدِيْدَابًا)، وأصلهما: (اعْشِوْشَابٌ، واحْدِوْدابٌ)، فأُبْدِلَتِ الياءُ من الواو؛ لما تقدم في بابه.

الثالث: (افْعَوَّلَ)، بشدِّ الواو، نحو: (اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا).

الرابع: (افْعَالَّ)، بشد اللام، نحو: (احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيْرَارًا).

والياء في المصدر مبدلة من ألف (احْمَارَّ)، وفُكَّ الإدغامُ في المصدر للفصل بين المتماثلين.

[٥] وللرباعي المجرد وزن واحد:

وهو **(فَعْلَلَ)**، نحو: (دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا).

❖ **وألحقت به أوزان أشهرها ثمانية:**

الأول: (فَعْلَلَ)، نحو: (جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وجِلْبَابًا).

الثاني: (فَوْعَلَ)، نحو: (حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وحِيْقَالًا)، وياؤه مبدلة من واو (حَوْقَلَ).

الثالث: (فَعْوَلَ)، نحو: (جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً).

الرابع: (فَيْعَلَ)، نحو: (بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً).

الخامس: (فَعْيَلَ)، نحو: (شَرْيَفَ يُشَرْيِفُ شَرْيَفَةً).

السادس: (فَعْنَلَ)، نحو: (قَلْنَسَ يُقَلْنِسُ قَلْنَسَةً).

السابع: (فَنْعَلَ)، نحو: (سَنْبَلَ الزَّرْعُ يُسَنْبِلُ سَنْبَلَةً).

الثامن: (فَعْلَى)، نحو: (سَلْقَى يُسَلْقِي سَلْقَاةً)، وأصل (سَلْقَاة): سَلْقَيَة، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا.

[٦] ولمزيد الرباعي بحرف وزن واحد:

وهو (تَفَعْلَلَ)، نحو: (تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا).

❖ **وسبعةٌ ملحقةٌ به على المشهور:**

الأول: (تَفَعْلَلَ)، نحو: (تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا).

الثاني: (تَفَوْعَلَ)، نحو: (تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا).

الثالث: (تَفَعْوَلَ)، نحو: (تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكًا).

الرابع: (تَفَيْعَلَ)، نحو: (تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا).

الخامس: (تَفَعْيَلَ)، نحو: (تَرَهْيَأَ يَتَرَهْيَأُ تَرَهْيُؤًا).

السادس: (تَمَفْعَلَ)، نحو: (تَمَسْكَنَ يَتَمَسْكَنُ تَمَسْكُنًا).

السابع: (تَفَعْلَى)، نحو: (تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا)، وكان قياس المصدر أن يقال: (تَسَلْقُيًا)، بضم القاف، لكنهم كسروها لما تقدم قريبًا في الكلام على كلمة (تزكِيًّا) من وزن (تَفَعَّلَ).

[٧] ولمزيد الرباعي بحرفين وزنان:

الأول: (افْعَنْلَلَ)، نحو: (احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَامًا).

الثاني: (افْعَلَلَّ)، نحو: (اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَارًا).

❖ **وثلاثة ملحقة به على المشهور:**

الأول: (افْعَنْلَلَ)، نحو: (اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا).

الثاني: (افْعَنْلَى)، نحو: (احْرَنْبَى يَحْرَنْبِي احْرِنْبَاءً).

الثالث: (افْتَعْلَى)، نحو: (اسْتَلْقَى يَسْتَلْقِي اسْتِلْقَاءً).

فوائد و تنبيهات

الفائدة الأولى: جملةُ ما ذُكر من الأوزان للثلاثيِّ، والرباعيِّ بقسميهما، وما ألحق بهما واحد وأربعون وزنًا، وهي كما يلي:

ستة للثلاثي المجرد، **وثلاثة** لمزيده بحرف، **وخمسة** لمزيده بحرفين، **وأربعة** لمزيده بثلاثة، **وواحد** للرباعي المجرد، **وثمانية** ملحقة به، **وواحد** لمزيد الرباعي بحرف، **وسبعة** ملحقة به، **واثنين** لمزيد الرباعي بحرفين، **وأربعة** ملحقة به، فالمجموع واحد وأربعون وزنًا.

الفائدة الثانية: لهذه الأبنية معانٍ، ومعرفتها مهمة ، فارجع إلى ذلك في مثل «شرح الشافية» للرضي و«الشرح الكبير» للحضرمي، و«دروس التصريف» لمحمد محيي الدين، و«شذا العرف» للحَمَلاوي.

الفائدة الثالثة: قال أبو حيان -وهو يذكر أمثلة (افْعَلَّ): ... (ارْعَوَى)، وفيه شذوذ؛ لاعتلالٍ في اللام، وكونه لغير لون أو عيب، وكونه مطاوعًا (ارْعَوَيْتُهُ) اهـ «ارتشاف الضَّرَب من لسان العَرَب» (١/ ١٧٧).

فذكر أبو حيان رحمه الله، أنَّ شذوذه من جِهَات:

إحداها: أن لامه حرف علة، والأكثر في هذا الوزن أن يكون لامه حرفًا صحيحًا، كما رأيت في (احْمَرَّ)، ومثله (احْوَلَّ).

الثانية: أن الأصل في هذا الباب مجيئه في الألوان، والعيوب، كما رأيت في المثالين، والفعل (ارْعَوَى) ليس لِلَوْنٍ، ولا عَيْبٍ.

الثالثة: أن هذا الوزن ليس من أوزان **المطاوعة** المشهورة، ثم مجيء الوزن المطاوِع على لفظ الوزن المطاوَع قليل، ويزاد على ما ذكره، رحمه الله، جهة هي:

الرابعة: وهي أن أصوله كما هو ظاهر (الراء، والعين، والواو)، فلَّما جيء بها على وزن (افْعَلَلَ) كان القياس أن يقال: (ارْعَوَوَ)، فيجتمع مثلان متحركان، فيجب الإدغام، كما تقدم في بابه، فكان القياس أن يقال: (ارعوَّ)، مثل (احمرَّ)، ولكن العرب لم تفعل ذلك، بل

قدمت على الإدغام إبدالَ الواو الأخيرة ياءً؛ لوقوعها خامسة، ثم إبدالَ الياء ألفًا؛ لِتَحَرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، فصارت (ارْعَوَى)، كذا قلت هذا الأخير استنباطًا، ثم وجدت ما يشير إليه في الخصائص لابن جني (٢/ ١٠٤).

الفائدة الرابعة: وحيثُ انجرَّ الكلام في الفائدة السابقة إلى المطاوعة فنذكر تعريفها باختصار:

المطاوعة: قَبُولُ فِعْلٍ أَثَرَ فِعْلٍ آخرَ مُلاقٍ له في الاشتقاق، نحو: (دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ، كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ).

وقولهم: (مُلاقٍ له في الاشتقاق)، يخرج نحو: (دَفَعْتُهُ فَسَقَطَ)؛ فإنه لا يقال: إن (سَقَطَ) مُطَاوِعٌ لـ(دَفَعَ)؛ مع قبوله أثرَه، وإنما لم يقل ذلك لاختلاف الكلمتين في الاشتقاق.

الفائدة الخامسة: اعلم أن المصدر تجتمع فيه حروف الفعل مرتبة في المصدر في الأصل كترتيبها في الفعل، ولا بأس بزيادة حروف المصدر على حروف الفعل، بل هذا هو الغالب، فإن نقص في المصدر حرف أو أكثر من حروف الفعل سُمِّي اسمَ مصدر، نحو: (اغْتَسَلَ اغْتِسَالًا، واغتسل غُسْلًا)، فـ(اغتسال) مصدر، و(غُسْلٌ) اسم مصدر لـ(اغْتَسَلَ)؛ لسقوط الهمزة، والتاء منه.

فإن قلت: الناظر بِتَمَعُّنٍ في المصادر التي سيقت آنفًا يلحظ ما ظاهره خلاف هذه القاعدة، فإن (فَاعَل) مصدره (فِعَال)، والألف التي تلي فاء الفعل ليست موجودة في المصدر، ومصدر (فَعَّلَ) التَّفْعِيْل، وإحدى العينين ليست موجودة في المصدر، فكيف ذُكِرَا في المصادر، ولِمَ لا يقال عنهما أسماء مصادر؟!

فالجواب: أن (فِعال) مصدر (فاعل) أصله: (فِيْعَال) بزيادة ياء، وهذه الياء بدل من ألف (فاعل)، وكلُّ ما في الأمر أنهم خَفَّفُوا (فِيْعَال) إلى (فِعَال)، ومما يدلُّ لذلك ورودُ المصْدَر الأصل في بعض أشعارهم.

و(تَفْعِيْلٌ) مصدر (فَعَّلَ)، أصلُه: (تفعِعْل)، أُبْدِلت العين الثانية ياء للتخفيف، كما خَفَّفُوا المُضَعَّفَ من (دِنَّار، وقِرَّاط)، بإبداله ياءً، فقالوا: (دِيْنَار، وقِيْرَاط).

الفائدة السادسة: إذا دقَّقْتَ النظر في الأمثلة السابقة تلحظ أن هناك قاعدةً مُطَّرِدَةً في مصادر بعض الأوزان، ونلخص ذلك فيما يلي:

١- الفعل المبدوء بهمزة وصل قياسية:

القاعدة في مصدره أن يكسر ثالثه ويزاد قبل آخره ألف ولا يرد نحو: (استقام استقامة)، فإن أصله (استقوام)، وقولنا (همزة قياسية) أخرج نحو: (اذَّكَّر)، واذَّارَكَ، مما أصله بغير همزة.

٢- الفعل المبدوء بتاءٍ زائدة:

القاعدة في مصدره أن يضم رابعه إلا إذا كانت اللام ياءً نحو: (تزكى تزكِّيا، وتوانى توانِيًا، وتسلقى تسلقيًا) فيكسر الحرف المضموم لمناسبة الياء وقد قدمنا ذكر ذلك.

٣- مصدر (فَعْلَلَ) وما ألحق به:

مصدره المقيس (فعللةٌ)، وأما (فِعلال) فهو قياس في المضاعف سماعٌ في غيره، نحو: (زلزل زلزالًا).

٤- مصدر (فعَّل):

مصدره المقيس (التفعيل) في الصحيح و(التفعلة) في معتل اللام إلا ما ندر، وأصل (تفعلة) عند سيبويه (تفعيل) حذفت ياؤه، وعُوِّضَ منه التاء.

٥- مصدر (أفعل):

مصدره المقيس (الإفعال) ولا يرد (إقامة)؛ لأن أصلها (إقوام).

٦- مصدر (فاعل):

مصدره المقيس (المفاعلة)، أما (الفعال) فهو مصدر سماعي عند سيبويه.

هذه المصادر في **غير مصادر الثلاثي المجرد** أما هي فسيأتي الحديث عنها في موضع خاص، مع المصدر الميمي، واسم المرة، واسم الهيئة، بعون الله، سبحانه وتعالى، فمنه العون، وعليه التكلان.

فصل في اتصال الضمائر ونحوها بالأفعال

تقرر عندك أن الفعل: صحيح، ومعتل.

والصحيح: سالم، ومضعف، ومهموز.

والمعتل: مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف مقرون، ولفيف مفروق، وكلها تتصل بها الضمائر ولها أحكام تفصيلها على النحو التالي:

أولاً: السالم:

حكمه: أَلَّا يُحْذَفَ منه شيءٌ عند اتصال الضمائر، أو نحوها به، وقد تطرأُ عليه بعض التغييرات نوجزها فيما يلي:

١- إذا كان الفاعل مؤنثًا لحقتْه تاءُ التأنيث، نحو: (فهمتْ هند) ، و(طلعتِ الشمس)، على تفصيل في كتب النحو في مواضع وجوب أو جواز إلحاق هذه التاء.

٢- إذا اتصل به ضمير رفع متحرك وجب تسكين آخره، نحو: (ضربْتُ).

٣- إذا اتصل به ضمير رفع ساكن حُرِّكَ ما قبل الضمير بحركة مجانسة له، فتقول: (ضَرَبَا، وضَرَبُوا، واضْرِبا، واضْرِبُوا، واضْرِبِي، وتَضْرِبَانِ، وتَضْرِبُوْنَ، وتَضْرِبِيْنَ).

ثانيًا: المضعف:

وهو نوعان: مُضَعَّفُ الرُّباعِيِّ، ومُضَعَّفُ الثُّلاثِيِّ.

فأمَّا مُضَعَّفُ الرُّباعِيِّ فنحو: (زَلْزَلَ)، وحُكْمُهُ كالسالم، في جميع ما مضى.

وأما مضاعف الثلاثي فحكمه يتلخص فيما يلي:

١- يَجِبُ فَكُّ إِدْغَامِهِ إذا اتصل به ضميرُ رفعٍ مُتَحَرِّك، نحو: (شَدَدْتُ، وشَدَدْنَا، والنساء يَشْدُدْنَ).

٢- إذا كان الماضي منه المسند لضميرِ رفعٍ مُتَحَرِّك مكسورَ العين جازَ فيه ثلاثةُ أوجه- تقدمت في باب الحذف-: التمامُ، وحذفُ العين مع كسر الفاء، وحذفُ العين مع إبقاء الفاء على فتحها، فتقول: (ظَلِلْتُ وظِلْتُ وظَلْتُ)، فراجعه مع تتمته هناك.

٣- ما كان مسندًا لضميرٍ مستتر، أو اسمٍ ظاهر من مضارع الثلاثي المضعف المجزوم بالسكون، أو من أمره المبنيِّ على السكون، جاز فيه **وجهان**: **الفكُّ**، وهي لغة الحجازيين، **والإدغامُ**، وهي لغة غيرهم.

أمثلة:

تقول: (زيد لم يَشُدَّ الحَبْلَ)، ولك أن تقول: (لم يَشْدُدْ).

وتقول: (مُدَّ الحَبْلَ يا عمرو)، ولك أن تقول: (امْدُدِ الحبلَ يا عمرو).

هذه أمثلةُ ما أسند لضمير، ومثالُ ما أسند إلى اسم ظاهر: (لم يَرْتَدَّ الصالحون عن دينهم)، ولك أن تقول: (لم يَرْتَدِدِ الصَّالحون).

ويُحَرَّك الحرفُ الثاني من المتماثلين بالكسرة على الأصل في باب التقاء الساكنين، أو الفتح تخفيفًا، فإنْ كان ما قبلهما مضمومًا زِيدَ وجهٌ ثالث، وهو الضمُّ اتباعًا.

فنخلص إلى أن (لم يشدَّ)، ونحوَه فيه أربعةُ أوجهٍ: (لمْ يَشْدُدْ، ولم يَشُدَّ، ولم يَشُدِّ، ولم يَشُدُّ).

وفي نحو: (لم يَمَلَّ)، و(لم يَحِلَّ) ثلاثةُ أوجه: (لم يَمْلَلْ، ولمْ يَمَلَّ، ولمْ يَمَلِّ)، وكذلك تقول في (لمْ يَحِلَّ): (لمْ يَحْلِلْ، ولمْ يَحِلَّ، ولمْ يَحِلِّ)، ولا يجوز الضم؛ لعدم ما يُتْبَعُ عليه، وتقدمت هذه المسألة في باب الإدغام وأَعَدْناها هنا لمزيد التقرير.

❖ فمِمَّا تقدم من الشروط المذكورة في صدر هذه المسألة نُدْرِكُ أن الفَكَّ ممتنع في:

(شَدَّ، وشَدَّتْ)، ونحوِهما؛ لأنها أفعالٌ ماضية.

وفي (زيد يَمُدُّ الحَبْلَ، وهِنْدُ تَشُدُّ الخيطَ)؛ لعدم الجزم.

وفي (لم يَشُدُّوا، ولم يَشُدَّا، ولم تَشُدِّيْ)؛ لأنَّ الجزم بغير السكون، ولأن الضمير بارز.

وفي (شُدُّوا، وشُدَّا، وشُدِّيْ)؛ لأنه مبني على غير السكون.

ثالثًا: المهموز:

حكمه: كالسالم، في جميع ما مضى، إلا أن هناك كلماتٍ محصورةً كثُر دَوَرَانُها في كلامِهم، فحذفوا هَمَزاتِها، وإن لم يتصل بها ضميرٌ قصدًا للتخفيف، وهي: (أخذ وأكل وأمر وسأل ورأى وأرى)، وتفصيلها على النحو التالي:

١- (أخذ، وأكل):

تُحْذف همزتُها من صيغة الأمر، فإن قياس الأمر منهما كان: (اُؤْخُذْ، واؤْكُلْ)، فلمَّا حذفت الهمزة التي هي فاء الكلمة استُغني عن همزة الوصل، فصارتا (خُذْ، وكُلْ)، وهذا الحذف مُلْتَزَمٌ في الابتداء، قال الله تعالى: ﴿**خذوا ما آتيناكم**﴾، وقال تعالى: ﴿**كلوا من رزق ربكم واشكروا له**﴾، وكَثِيْرٌ في الأثناء، قال تعالى: ﴿**فخذها بقوة**﴾، وقال: ﴿**وكلوا واشربوا**﴾.

٢- (أمر، وسأل):

كسابقتيهما إلا أن الأكثر في درج الكلام إعادة الهمزة.

فمثال حذفها في الابتداء قولُهُ تعالى: ﴿**سل بني اسرائيل**﴾، وقوله عليه الصلاة والسلام: «مره فليراجعها»، وقوله: «مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس»، ومثالُ إثباتها في الدَّرْج قولُه تعالى: ﴿**واسألهم عن القرية**﴾ وقولُه: ﴿**وأمر أهلك بالصلاة**﴾.

٣- (رأى):

والحذف للهمزة هنا من صيغة المضارع، والأمر، فإنَّ قياسَ مضارعها: (يَرْأَى)، فحصل نَقْلٌ للحركة إلى الراء، وحذفٌ للهمزة، والأمر منه (رَه)، وقياسُه: (ارْأَ)، فَحَصَلَ ما تقدم ذكره، فاستُغْنِيَ عن همزة الوصل وأُتي بهاء السكت، وهي -أعني الهاء- هنا لازمة لبقاء الكلمة على حرف واحد.

٤- (أَرَى):

(أرى) من قولك: (أرى زيدٌ عَمْرًا الكتابَ، وقولك: أريت زيدًا عمرًا فاضلًا)، هي الفعل (رأى) بزيادة همزة التعدية، فأصلها: (أَرْأَى)، على وزن (أفعل)، كما تقول: (ذَهَبَ، وأَذْهَبَ، وفَشَا، وأَفْشَى)، وقياسُ المضارع (يُرْئِي)، والأمر (أَرْئِ)، فحصل ما تقدم من

النقل، والحذف، فصارت: (أَرى، ويُرِي، وأَرِ)، وهذا الفعلُ، والذي قبله مهموزان باعتبار عين الكلمة، وناقصان باعتبار لامها.

تنبيه:

ذكر هذه الكلمات الست في هذا الفصل استطراد؛ لأن الحذف وقع من غير أن يكون لاتصال الضمير به علاقة، والله أعلم.

رابعًا: المثال:

وهو قسمان: يائيٌّ، نحو: (يَسَرَ)، وواويٌّ، نحو: (وَعَدَ)، وحكمهما كالسالم؛ ولذا سُمِّي هذا النوع مثالًا لمماثلته السالمَ في أحكامه، وجَرْيِهِ مَجْراه.

وتقدم لك في باب الحذف أن المثال الواوي تحذف واوه في المضارع، والأمر، بشرطه المتقدم، فتقول في المضارع: (يَعِدُ)، وفي الأمر: (عِدْ)، والحذفُ واقعٌ من غير أن يكون لاتصال الضمير به علاقة.

خامسًا: الأجوف:

اعْلَمْ أَنَّ هناك ثمانيةَ أوزان تَصِحُّ فيها العينُ من الأجوف، ويكونُ حكمها كالسالم، ونذكر هنا أمثلتها، مع ملاحظة التمثيل بمثالين لكل وزن: أحدهما للواوي، والآخر لليائي، إلا الوزن الثامن فليس لليائي فيه مثال؛ لأنه داخل تحت الإعلال، والأمثلة هي:

(عَوِرَ، وغَيِدَ، وحَاوَلَ، بَايَعَ، وتَفَاوَتَ، وتَزَايَدَ، وهَوَّنَ، وزَيَّنَ، وتَسَوَّرَ، وتَصَيَّدَ، واعْوَرَّ، وابْيَضَّ، واعْوَارَّ، وابْيَاضَّ، وازْدَوَجَ) وانظرها مفصَّلة في «دروس التصريف» لمحمد محيى الدين ص(١٦٢- ١٦٤)، ومنه جل استفادتي في هذه المباحث.

وما عَدَا تلك الأوزان الثمانية فينقسم إلى **قسمين** ونلخصه فيما يلي:

١- مزيد الثلاثي بحرف أو أكثر من الأجوف:

بدأنا به؛ لقِصَرِ الكلام عليه، فحكمه: أن تُحْذَفَ عينُه إذا أُسند إلى ضمير رفع متحرك؛ تخلصًا من التقاء الساكنين، ويبقى بعد حذف العين على حاله.

أمثلة:

الأفعال: (اسْتَاكَ، وابْتَاعَ، وأَجَابَ، وأَهَابَ، وانْقَادَ، وانْزَاحَ، واسْتَقَامَ، واسْتَفَادَ) كلها أفعالٌ جَوْفَاءُ من مزيد الثلاثي، فإذا أُسْنَدَتْ إلى ضمير رفع متحرك فإن أواخرها تسكن، فتلتقي مع الألف قبلها، وهي ساكنة، فيُتَخَلَّصُ من ذلك بحذف الألف، فيقال في الأفعال السابقة: (اسْتَكْتُ، وابْتَعْتُ، وأَجَبْتُ، وأَهَبْتُ، وانْقَدْتُ، وانْزَحْتُ، واسْتَقَمْتُ، واسْتَفَدْتُ).

٢- الثلاثي المجرد من الأجوف:

الثلاثي المجرد من الأجوف له ثلاثة أوزان: (فعل)، بفتح العين، وضمها، وكسرها، وفيها تفصيل على النحو التالي:

١) (**فَعِلَ**)، **بكسر العين**، وهو نوعان:

واويٌّ، نحو: (خَافَ)، وأصله: (خَوِفَ).

ويائيٌّ، نحو: (هَابَ)، وأصله: (هَيِبَ).

إذا علمت ذلك فاعلم أن هذا الوزن إذا أُسْنِدَ إلى ضمير رفع متحرك يجبُ تسكينُ آخرِه، وتلحظ أنَّ قبل الآخر ألفًا، وهي ساكنة، فتحذف هذه الألف، وهي عينُ الكلمة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ثم يجب كسر الفاء؛ إيذانًا **بحركة العين** المحذوفة، ولا فرق في هذا النوع بين الواويِّ، واليائيِّ، فتقول في المثالين السابقين: (خِفْتُ، وهِبْتُ)، **والخُطُوات كالتالي:**

الفعل (خَافَ) مع الضمير (التاء مثلًا)، فيصير: (خَافْتُ)، ثم تحذف الألف، وهي عين الكلمة المكسورة في الأصل، فيصير: (خَفْتُ)، ثم تحرك الفاء بالكسر؛ إيذانًا، وإشعارًا بحركة العين، فيصير: (خِفْتُ). وقل مثل ذلك أيضًا في: (هِبْتُ).

٢) (**فَعُلَ**)، **بضم العين**، ولم يسمع منه في المشهور إلا كلمة واحدة، وهي الفعل (طَالَ)، ضد (قَصُرَ)، وأصله: (طَوُلَ)، فإذا أُسْنِدَ إلى ضمير رفع متحرك يجبُ تسكينُ آخرِه، وتلحظ أنَّ قبل الآخر ألفًا، وهي ساكنة، فتحذف هذه الألف، وهي عينُ الكلمة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ثم يجب ضَمِّ الفاء؛ إيذانًا بحركة العين المحذوفة، **والخطوات كالتالي:**

الفعل (طَالَ) مع الضمير (التاء مثلًا)، فيصير: (طَالْتُ)، ثم تحذف الألف، وهي عين الكلمة المضمومة في الأصل، فيصير: (طَلْتُ)، ثم تحرك الفاء بالضمِّ؛ إشعارًا بحركة العين، فتصير: (طُلْتُ).

٣) (**فَعَلَ**)، **بفتح العين**، وهو نوعان:

واويٌّ، نحو: (قَالَ)، وأصله: (قَوَلَ).

ويائيٌّ، نحو: (بَاعَ)، وأصله: (بَيَعَ).

فإذا أُسْنِدَ هذا الوزن إلى ضمير رفع متحرك يجبُ تسكينُ آخرِه، وتلحظ أنَّ قبل الآخر ألفًا، وهي ساكنة، فتحذف هذه الألف، وهي عينُ الكلمة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ثم يجب ضَمُّ الفاء في الواويِّ، وكسرُها في اليائيِّ؛ إيذانًا **بنوع العين** المحذوفة، **والخطوات كالتالي:**

أ- الفعل (قَالَ) مع الضمير (التاء مثلًا)، فيصير: (قَالْتُ)، ثم تحذف الألف، وهي عين الكلمة، وهي واو مفتوحة في الأصل، فيصير: (قَلْتُ)، ثم تحرك الفاء بالضم؛ إيذانًا بنوع العين، وأنها واو، فيصير الفعل: (قُلْتُ).

ومن الصرفيين من يقول هنا: إن الفعل (قال) حُوِّلَ أولًا إلى وزن (فَعُلَ)، بضم العين، عند اتصال الضمير به ثم جرى له ما جرى للفعل(طال)، على ما ذُكِرَ قريبًا.

ب- الفعل (بَاعَ) مع الضمير (التاء مثلًا)، فيصير: (بَاْعْتُ)، ثم تحذف الألف، وهي عين الكلمة، وهي ياء مفتوحة في الأصل، فيصير: (بَعْتُ)، ثم تحرك الفاء بالكسر؛ إيذانًا بنوع العين، وأنها ياء، فتصير: (بِعْتُ).

ومن الصرفيين من يقول هنا أيضًا: إن الفعل (باع) حُوِّلَ أولًا إلى وزن (فَعِلَ)، بكسر العين، عند اتصال الضمير به، ثم جرى له ما جرى للفعل(خاف، وهاب)، بالخطوات التي ذُكِرَتْ قريبًا.

❖ ويتلخص لك مما مضى أن الفاء في الثلاثي الأجوف إذا أسند لضمير رفع متحرك تُضَمُّ في موضعين، وتُكْسَرُ في موضعين.

[١] فموضعا الضم:

١) إذا كانت العين المحذوفة مضمومة في الأصل، نحو: (طال)، فتقول: (طُلْتُ)، والضمُّ حينئذ إيذانٌ **بحركة** العين.

٢) إذا كانت العين المحذوفة مفتوحة في الأصل، وأصلها الواو، نحو: (قال)، فتقول: (قُلْتُ)، والضمُّ حينئذ إيذانٌ **بنوع** العين، فلا تكون إلا في الواوي.

[٢] وموضعا الكسر:

١) إذا كانت العين المحذوفة مكسورة في الأصل، نحو: (خاف، وهاب)، فتقول: (خِفت، وهِبت)، والكسر حينئذ إيذانٌ **بحركة** العين، ولا فرق أن تكون العين واو، أو ياء.

٢) إذا كانت العين المحذوفة مفتوحة في الأصل، وأصلها الياء، نحو: (باع)، فتقول: (بِعْتُ)، والكسر حينئذ إيذانٌ **بنوع** العين، فلا تكون إلا في اليائي.

سادسًا: الناقص:

الناقص إما أن يكون ماضيا أو مضارعا أو أمرا، فنبدأ بالماضي:

[١] حكم الماضي الناقص كالتالي:

١) إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك سُكِّن آخره، وفيه التفصيل التالي:

أ- إن كان لامه واوًا أو ياء سلمتا، تقول: (سَرُوْتُ، ورَضِيْتُ).

ب- وإن كان ألفًا قلبت ياءً مطلقا -سواء كان أصلها الواو أم الياء- فيما زاد على الثلاثة، تقول: (أعطيت، واستدعيت)، ورُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي، تقول: (غزوتُ، ودعوتُ، ورميتُ، وبغيتَ).

٢) وإذا لحقته تاء التأنيث الساكنة فلها حالان:

أ- إن كانت اللام واوًا أو ياءً بقيت وانفتحت تقول: (سَرُوَتْ، ورَضِيَتْ).

ب- وإن كانت ألفًا حذفت مطلقًا نحو: (أَعطتْ، واستدعتْ، وغزتْ، ودعتْ، ورمتْ، وبغتْ).

٣) وإن كان المسندُ إليه ألفَ الاثنين فحكمه حكم ما أسند إليه ضمير رفع متحرك، فإن كان لامه واوًا أو ياء سلمتا، وإن كان ألفًا قلبت ياءً مطلقا إلا أن الألف هنا

يفتح ما قبلها، تقول: (سَرُوَا، ورَضِيَا، وأَعْطَيَا، واسْتَدْعَيَا، وغَزَوَا، ودَعَوَا، ورَمَيَا، وبَغَيَا).

إشكال، وجوابه:

فإن قلت: لماذا حذفت لام الكلمة من (رمتا، وغزتا) مع كونه مسندا لألف الاثنين؟

فالجواب: أن ألف الاثنين مسبوق بتاء التأنيث، فحَذْفُ لام الكلمة (الألف)؛ لأجل التاء كما مر بك، ثم لما ورد ألف الاثنين ورد على كلمة محذوفة اللام، فالحكم إذن هنا للأسبق، وبهذا يزول الإشكال.

٤) وإن كان واو الجماعة حُذفت لام الفعل مطلقًا ثم فيه التفصيل التالي:

أ- إن كانت اللام ألفا حذف وبقي الحرف الذي قبل الألف مفتوحًا إيذانًا بالحرف المحذوف، فتقول في (أعطى، واستدعى، وغزا، ورمى) مسندات لواو الجماعة: (أَعْطَوْا، واسْتَدْعَوْا، وغَزَوْا، ورَمَوْا).

ب- وإن كانت اللام واوا أو ياء حذفتا وضُم الحرف الذي قبلهما لمناسبة واو الجماعة، فتقول: (سَرُوْا، ورَضُوْا).

قال تعالى: ﴿**رَضُوا بأن يكونوا مع الخوالف**﴾.

[٢] حكم المضارع الناقص كالتالي:

المضارع يتصل به من الضمائر أربعة: (نون النسوة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة)، وبيانها كما يلي:

١) إذا أسند إلى نون النسوة بني على السكون، وله حالان:

أ- إن كانت لامه واوًا أو ياءً سلمتا، تقول: (النسوة يَسْرُوْنَ، ويَدْعُوْنَ، ويُعْطِيْنَ، ويُنَادِيْنَ)، قال تعالى ﴿**إلا أن يعفون**﴾.

ب- وإن كانت لامه ألفًا قلبت ياء مطلقًا، نحو: (يَرْضَيْنَ، ويَخْشَيْنَ، ويَتَداعَيْنَ).

٢) وإذا أسند إلى ألف الاثنين أخذ حكم ما أسند إلى نون النسوة، فإن كان لامه واوًا أو ياء سلمتا، وإن كان ألفًا قلبت ياءً مطلقا إلا أن الألف يفتح ما قبلها فتقول:

(يَسْرُوَانِ، ويَدْعُوَانِ ويُعْطِيَانِ، ويُنَادِيانِ، ويَرْضَيَانِ) وفي الحديث: «إن الله ورسوله يَنْهَيَانِكُم عن لحوم الحمر الأهلية».

٣) وإذا أسند إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقًا، ثم فيه التفصيل التالي:

أ- إن كانت اللام ألفا حذفت، وبقى ما قبل الألف مفتوحًا للإيذان بالحرف المحذوف. تقول: (يَرْضَوْنَ، ويَتَداعَوْنَ)، قال تعالى: ﴿**ويتناجون بالإثم والعدوان**﴾

ب- وإن كانت اللام واوا أو ياء حذفتا، وضم ما قبل الواو من ذي الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة، نحو: (يَسْرُونَ، ويغزُونَ، ويرمُونَ، ويُنادُونَ)، قال الله تعالى ﴿**إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون**﴾.

٤) وإذا أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة أخذ حكم ما أسند لواو الجماعة إلا أن ذا الواو والياء يكسر ما قبلهما لمناسبة الياء، فحكمه أن تحذف لامه مطلقًا، ثم فيه التفصيل التالي:

أ- إن كانت اللام ألفا حذفت، وبقى ما قبل الألف مفتوحًا؛ للإيذان بالحرف المحذوف، فتقول: (تَرْضَيْنَ)، وفي الحديث «أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة»، ونحو: (أنت لا تتعامَين عن الحق).

ب- وإن كانت اللام واوا أو ياء حذفتا، وبقي ما قبل الياء مكسورًا لمناسبتها، فتقول: (تسرِين، وتغزِين، وترمِين).

[٣] وأما الأمر فحكمه حكم المضارع المجزوم:

الأمر كالمضارع يتصل به من الضمائر أربعة: (نون النسوة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة)، وبيانها كما يلي:

١) إذا أسند إلى نون النسوة بني على السكون، وله حالان:

أ- إن كانت لامه واوًا أو ياءً سلمتا، تقول: (يا نسوة اسْرُوْنَ، وادْعُوْنَ، وارمين، وأعْطِيْنَ، ونادِيْنَ)، قال تعالى: ﴿**واتقين الله**﴾.

ب- وإن كانت لامه ألفًا قلبت ياء مطلقًا، نحو: (اسعَيْنَ، وارضَيْنَ، وتناجَيْنَ).

٢) وإذا أسند إلى ألف الاثنين أخذ حكم ما أسند إلى نون النسوة، فإن كان لامه واوًا أو ياء سلمتا، وإن كان ألفًا قلبت ياءً مطلقا إلا أن الألف يفتح ما قبلها فتقول: (اسْرُوَا، وادْعُوَا، وأعْطِيَا، ونَادِيا، وارْضَيَا).

٣) وإذا أسند إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقًا، ثم فيه التفصيل التالي:

أ- إن كانت اللام ألفا حذفت، وبقى ما قبل الألف مفتوحًا للإيذان بالحرف المحذوف. تقول: (ارْضَوْا، وتَداعَوْا)، قال الله تعالى: ﴿**واخشوا يومًا لا يجزي والد عن ولده**﴾، وقال تعالى: ﴿**وتناجَوا بالبر والتقوى**﴾.

ب- وإن كانت اللام واوا أو ياء حذفتا، وضم ما قبل الواو من ذي الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة، نحو: (اسْرُوا، واغزُوا، وارمُوا، ونادُوا)، قال الله تعالى: ﴿**واتقوا الله**﴾.

٤) وإذا أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة أخذ حكم ما أسند لواو الجماعة إلا أن ذا الواو والياء يكسر ما قبلهما لمناسبة الياء، فحكمه أن تحذف لامه مطلقًا، ثم فيه التفصيل التالي:

أ- إن كانت اللام ألفا حذفت، وبقى ما قبل الألف مفتوحًا؛ للإيذان بالحرف المحذوف، فتقول: (ارْضَيْ، وتداوَيْ).

ب- وإن كانت اللام واوا أو ياء حذفتا، وبقي ما قبل الياء مكسورًا لمناسبتها، فتقول: (اسرِي، واغزِي، وارمِي).

تنبيه:

هذا الدرس مهم جدًا تحتاج إليه في مخاطبتك، وإتقانه يرفع عنك بإذن الله تعالى إشكالات قد ترد عليك، ومن ذلك: أن بعض المبتدئين قد يستشكل آيتين: أولاهما فيها: ﴿**وآتُوا الزكاة**﴾ بضم الواو وفتح ما قبلها، والثانية: ﴿**وآتُوْا الزكاة**﴾ بسكون الواو وضم ما قبلها، فيبحث عن توجيهها.

والجواب عن هذا الإشكال كما يلي:

الآية الأولى: الفعل فيها ناقص ماض ولامه ألف؛ لأنه قبل الإسناد إلى الواو: (آتى)، والقاعدة فيه حذف الألف وإبقاء ما قبل الواو مفتوحًا؛ ليدل على الألف المحذوفة، وإنما حُركت الواو لالتقائها ساكنة مع اللام الشمسية في (الزكاة)، فقيل: ﴿**آتَوُا الزكاة**﴾، ولم تحذف؛ لأن حذفها يؤدي إلى التباس المفرد بالجمع.

والآية الثانية: الفعل فيها ناقص أمر، ولامه ياء؛ لأنه قبل الإسناد إلى الواو (آتِ)، فبني على حذف الياء وبقيت الكسرة للدلالة عليها، والقاعدة في الأمر إذا كانت اللام فيه ياء أنها تحذف، ويضم ما قبل واو الجماعة للمناسبة فقيل: (آتُوا)، وحذفت الواو لفظًا عند التقاء الساكنين؛ لعدم التباس المفرد بالجمع، لوجود الضمة دليلًا على الواو بخلاف الآية الأولى، والله أعلم.

سابعًا: اللفيف المفروق:

أمثلة: (وَقَى يَقِي، ووَعَى يَعِي، ووَجِيَ يَوْجَى).

وهو باعتبار أوله كالمثال، وباعتبار آخره كالناقص، وقد مضى الكلام عليهما، ولا يخفى عليك - إن شاء الله - تصريفه.

ثامنًا: اللفيف المقرون:

أمثلة: (طَوَى يَطْوِي، ونَوَى يَنْوِي، وقَوِيَ يَقْوَى).

وهو كالناقص في جميع تصريفاته.

مباحث في الأفعال

لا يخفى أن الفعل أحد أقسام اللفظة، فيكثر استعماله في الكلام، ومنه متعدي ومنه لازم، ومنه متصرف ومنه جامد، ثم الفاعل قد يحذف فتتغير صيغة الفعل، وتتصل بالفعل أشياء من ضمائر، ونحوها كتاء التأنيث، ونون التوكيد، فتعرض له تغييرات تختلف باختلاف أقسام الفعل، وها نحن نتناول أهم هذه التغييرات في هذه المباحث:

المبحث الأول: تصرُّف الفعل باعتبار اتصال الضمير به:

١) يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى **ثلاثة عشر** وجهًا:

اثنان للمتكلم نحو: (نصرتُ، ونصرنا).

وخمسة للمخاطب نحو: (نصرتَ، ونصرتِ، ونصرتما، ونصرتم، ونصرتن).

وستة للغائب نحو: (نصر، ونصرتْ، ونصرَا، ونصرتا، ونصروا، ونصرنَ).

٢) وكذا المضارع، نحو: (أنصر، وننصر، وأنتَ تنصر، وأنتِ تنصرين، وأنتما تنصران، وأنتم تنصرون، وأنتن تنصرن، وهو ينصر، وهي تنصر، والزيدان ينصران، والهندان تنصران، وهم ينصرون، وهن ينصرن).

والمبني لما لم يسم فاعله من الماضي والمضارع، ولا تخفى أمثلته.

٣) أما الأمر فلا يكون إلا للمخاطب، فله خمسة أوجه وهي: (انْصر، وانصرا، وانصروا، وانصري، وانصرْن).

وإذا أردت الأمر لغير المخاطب أتيت بالمضارع مقرونًا بلام الأمر، فتقول: (ليذهب زيد)، و(لِنطلب العلم)، قال الله تعالى: ﴿**ثم ليقطع فلينظر هل يذهبن كيده ما يغيظ**﴾، وقال عن الكافرين: ﴿**ولْنحمل خطاياكم**﴾.

المبحث الثاني: بناء الفعل لما لم يسم فاعله:

إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله حصل لصيغته تغيير، سواء كان الفعل ماضيًا أم مضارعًا.

[١] فنبدأ بالماضي، وفيه التفصيل التالي:

أولًا: **الماضي السالم:**

يُضَمُّ أولُه ويُكسرُ ما قبل آخره، نحو: (فُهِمَ الدرسُ، وحُفِظَ المتنُ).

ويُضَمُّ مع أوله ثانيه إن كان مبدوءًا بتاء مزيدة، نحو: (تُعُلِّمَ العلم، وتُصُدِّق على زيد، وتُدُحْرِجَ في الدار).

ويُضَمُّ مع أوله ثالثه إن كان مبدوءًا بهمزة وصل مزيدة، نحو: (اُنْطُلِق بمحمد، واجتُمع في الحجرة، واستُخرج المعدن).

وإن كان ثانيه أو ثالثه ألفًا زائدة قلبت واوًا، تقول في (قاتل، وضارب): (قوتل، وضورب)، وفي (تقاتل، وتضارب): (تُقُوتل، تضورب).

ثانيًا: **الماضي الأجوف:**

والأجوف إما أن يجب **تصحيحه**، كـ(غَيِدَ، وعوِر)، ونحوهما مما مر بك في الفصل السابق على هذه المباحث، فحكمه كالسالم.

وإما أن يجب **إعلاله**، نحو: (قال، وباع)، وهذا الثاني فيه **لغات** تفصيلها كالتالي:

١- أكثر العرب يجعل عينه ياءً خالصة مكسورًا ما قبلها، سواء أكان أصلها الياء أم لم يكن، فيقولون في (قال، وصام، وباع، وكال، وخاف): قِيل، وصِيم، وبيع، وكِيل، وخِيف.

وأصل (قيل) مثلًا (قُوِلَ) نقلت حركة الواو إلى القاف بعد سلب حركتها، فصارت: (قِوْلَ)، ثم قلبت الواو ياء؛ لسكونها إثر كسرة، فصارت: (قِيْلَ) ففيه إعلال بالنقل وإعلال بالقلب.

وأصل (بِيْعَ) مثلًا:(بُيِعَ)، فنقلت حركة الياء إلى الباء بعد سلب حركتها، فصارت: (بِيْعَ)، ففيه إعلال بالنقل ليس غير، وقس عليها سائر أخواتها.

٢- ومن العرب من يعكس الأمر فيجعل عينه واوًا مضمومًا ما قبلها سواءٌ أكان أصلها الواو أم لم يكن، فيقول: (قُوْلَ، وصُومَ، وبُوع، وكول، وخوف).

وأصل (قُوْلَ) على هذا: (قُولِ)، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فصارت: (قُولَ).

وأصل (بُوع) عليه أيضًا: (بُيِعَ)، فاستثقلت الكسرة على الياء، فحذفت ثم انقلبت الياء واوًا؛ لوقوعها ساكنة إثر ضمة، فصارت: (بوع)، وقس على ذلك سائر أخواتها.

٣- ومن العرب من يجعل العين ياءً ليست خالصة، ويُشم ما قبلها، وقرأ به جمعٌ من القراء.

وكيفية الإشمام في هذه الأفعال: أن تحرك الحرف الأول منها بحركة مركبة من حركتين ضمة وكسرة، وجزء الضمة مقدم وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ولا يَضْبِطُ هذا الإشمامَ إلا التلقي والأخذُ من أفواه الشيوخ المتقنين. انظر «الوافي في شرح الشاطبية» لعبد الفتاح القاضي (ص: ٢٠١).

والإشمام هنا غير الإشمام في الوقف؛ لأن الإشمام هنا في الحرف الأول، وفي الوصل والوقف، ويسمع، وحرفه متحرك.

أما الإشمام في الوقف فإنه في الحرف الأخير، وفي الوقف فقط، ولا يسمع، وحرفه ساكن.

❖ والمزيد من الأجوف يجري مجرى المجرد، فتجري فيه الأوجه الثلاثة، فتقول في (اقتاد، وانقاد):

١) اقْتُود، وانْقُود -بضم همزة الوصل في الابتداء-.

٢) واقتِيد وانقِيد -بكسر الهمزة-.

٣) والإشمام.

مقتضى كلام كثير من شراح الخلاصة وغيرهم أن همزة الفعل عند إشمام ثالثه تشم هي أيضا حتى قال صاحب «النحو الوافي» (٢/ ١٠٦): ينطق بالإشمام في حركة الحرف الأول والثالث.

قال ابن عصفور في «الممتع الكبير في التصريف» (ص: ٣٠٨): وإذا بَنيتَه-يعني الخماسيَّ الأجوفَ المُعَلَّ- للمفعول عاملت ما بعد الساكن [وهي الثلاثة الأحرف الأخيرة] معاملة الفعل على ثلاثة أحرف. فمن قال في (قال، وباع): قِيلَ وبِيعَ، قال: (انقِيْدَ، واختِيْرَ، واقتِيْدَ). ومن أشار إلى الضَّمَّة هنالك فأشَمَّ أَشَمَّ هنا. ومن قال: (قُوْلَ، وبُوْعَ)، قال: (انقُوْدَ، واختُوْرَ، واقتُوْد). اهـ

لأن قولك: (تار) من (اختار)، و(قاد)من (انقاد) كـ(قال، وبِاع)، فما جاز فيهما من الأوجه يجوز في الخماسي المذكور.

والأفصح من هذه الأوجه الثلاثة الكسر، ثم الإشمام، ثم الضم.

ثالثًا: **الماضي المضعف:**

نحو (مدَّ، وشدَّ) فللعرب عند بنائه لما لم يسم فاعله لغات:

١- فأكثر العرب يضم فاءه، فيقولون: مُدَّ الحبلُ، وشُدَّ المتاعُ، وأصلهما: (مُدِدَ، وشُدِدَ)، فلما أرادوا الإدغام حذفوا حركة الدال الأولى.

٢- ومن العرب من يكسر فاءه فيقولون: مِدَّ الحبلُ، وشِدَّ المتاعُ، وقرئ في الشواذ ﴿**ولو رِدُّوا لعادوا**﴾ و ﴿**هذه بضاعتنا رِدت إلينا**﴾.

وأصلها (مُدِدَ وشُدِدَ ورُدِدَ)، فلما أرادوا الإدغام نقلوا حركة الدال الأولى التي هي الكسرة إلى فاء الكلمة بعد حذف حركتها، وعلى ذلك فقس، فكَسْرُ ما قبل آخره مقدر.

٣- ومنهم من يُشِمُّ، وقد عرفت معنى الإشمام.

والأفصح في المضعف الضمُّ فالإشمامُ ثم الكسر.

[٢] أما حكم المضارع فكالتالي:

أولا: **السالم:**

يُضَمُّ أوله ويُفْتَحُ ما قبل آخره تقول: (يُنصَر، ويُكرَم، ويُتعلَم، ويُستغفَر).

ثانيًا: **الأجوف:**

تقلب عينه ألفًا، نحو: (يُقَالُ، ويُبَاعُ، ويُسْتَتَابُ).

والأصل في (يُقَالُ) -مثلًا- (يُقْوَلُ)، حصل فيها نقل وقلب كما تقدم معك في بابهما فصارت: يُقَالُ.

ثالثًا: **المضعف:**

المضعف كالسالم إلا أن فتحَ ما قبل آخره مقدر لأجل الإدغام، فـ(يُشَدُّ) أصلها: يُشْدَدُ.

تنبيه:

مثل السالم: المهموز، والمثال، والناقص، واللفيف، وأمثلتها كالتالي:

(أُخِذَ ، وسُئِلَ، وقُرِئَ، ويُؤْخَذُ، ويُسْأَلُ، ويُقْرَأُ).

(وُرِثَ، ويُوْرَثُ).

(رُضِيَ عنه، ويُرْضَى، وقُضِيَ، ويُقْضَى، ودُعِيَ، ويُدْعَى).

(طُوِيَ، ويُطْوَى، ووُقِيَ، ويُوقَى).

فائدة:

صيغة الأمر لا يتأتى منها المبني لنائب الفاعل، فإذا أردت الأمر حينئذ فإنك تجيء بالمضارع المبني للمجهول مسبوقًا بلام الأمر، فتقول: (ليُحفظ الدرس، وليُلتفت إلى الواجب).

المبحث الثالث: في انقسام الفعل إلى متعدٍّ ولازم.

ينقسم الفعل بالنظر إلى معناه إلى: متعد، ولازم.

فالمتعدي: ما يتعدى أثرُه فاعلَه، ويجاوزه إلى المفعول به، نحو: (رحم الله امرأً قال خيرًا فغنم).

وعلامته أن تتصل به هاء تعود على المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿**وهذا كتاب أنزلناه مباركٌ فاتبعوه**﴾، فالفعلان أنزل واتبع متعديان لاتصال الهاء العائدة إلى المفعول بهما.

بخلاف قولك: يوم الخميس سرته، واجْتَهِدْ في العلوم اجتهادًا اجْتَهَدَهُ الأعلام قبلك؛ لأن الهاء في (سرته) تعود إلى الظرف، وهو (يوم الخميس) وفي (اجتهده) تعود إلى المصدر الذي هو (اجتهادًا).

ويسمى المتعدي أيضًا: واقعًا ومجاوزًا وهو محتاج إلى شيئين فاعل يفعله ومفعول أو أكثر يقع عليه.

واللازم: ما لا يتعدى أثره الفاعل ولا يجاوزه إلى المفعول به، ويسمى قاصرًا، وغير واقع وغير مجاوز، نحو: قام زيد، ومات عمرو.

المبحث الرابع: في انقسام الفعل بالنظر إلى التصرف والجمود.

ينقسم باعتبار ذلك إلى: جامد، ومتصرف.

فالجامد: ما يلزم حالة واحدة، نحو: (عسى، وليس، وحبذا، ونعم، وبئس).

والمتصرف: ما لا يلزم حالة واحدة بل يتصرف من صيغة إلى أخرى لاختلاف الأزمنة التي تقع فيها الأحداث، نحو: (ضرب، ويضرب، واضرب).

ثم الجامد: منه ما يلزم صيغة الماضي كـ(عسى، وليس)، ومنه ما يلزم صيغة الأمر كـ(هات وتعال).

والمتصرف: منه ما يتصرف تصرفًا تامًا، وهو أغلب الأفعال، ومنه ما يتصرف تصرفًا ناقصًا بأن جاء منه الماضي والمضارع فقط، نحو: (كاد يكاد).

أو جاء منه المضارع والأمر، نحو: (يذر)، و(ذَرْ)، و(يدع)، و(دَعْ) عند الجمهور.

فصل في تأكيد الفعل بالنون

اعلم أن الفعل المؤكد هو ما لحقته نون التوكيد ثقيلة كانت أم خفيفة، نحو قوله تعالى: ﴿**ليسجنَنَّ وليكونًا من الصاغرين**﴾.

ثم اعلم أن الماضي لا يؤكد مطلقًا، والأمر يؤكد مطلقًا، وأما المضارع فله حالات نلخصها فيما يلي:

الحالة الأولى: وجوب التوكيد، وذلك: (إذا كان الفعل المؤكد مثبتًا مستقبلًا في جواب القسم غير مفصول عن لامه بفاصل)، نحو: قوله تعالى ﴿**وتالله لأكيدن أصنامكم**﴾.

الحالة الثانية: أن يكون قريبًا من الواجب، وذلك (إذا كان شرطًا لـ (إن) المؤكَّدة بما الزائدة)، نحو: قوله تعالى ﴿**وإما تخافنَّ من قوم**﴾ وقوله ﴿**فإما ترينَّ من البشر**﴾.

الحالة الثالثة: أن يكون كثيرًا، وذلك (إذا وقع بعد أداة طلب)، كلام الأمر، و(لا) الناهية، نحو: (لِيقومنَّ زيدٌ)، وقوله تعالى ﴿**ولا تحسبن الله غافلًا عما يعمل الظالمون**﴾.

الحالة الرابعة: أن يكون قليلًا، وذلك في صورتين:

١) (إذا وقع المضارع بعد لا النافية غير الواقعة جوابًا للقسم) فإن كانت (لا) واقعة في صدر جواب القسم امتنع، كما سيأتي.

٢) (إذا وقع المضارع بعد ما الزائدة التي لم تسبق بإن الشرطية)، نحو: قوله تعالى ﴿**واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة**﴾.

وقال حاتم الطائي:

قليلًا به **ما يحمدنّك** وارثٌ إذا نال مما كنت تجمع مغنما

الحالة الخامسة: أقل من الرابعة، وذلك في صورتين أيضًا:

١) (إذا وقع الفعل بعد لم)، كقوله:

يحسبه الجاهل ما **لم يعلما** شيخًا على كرسيه معمَّما

٢) (إذا وقع بعد أداة جزاء غير إما) كقوله:

ومهما تشأْ منهُ فزارةُ **تُمنعا**

فالألف في (يعلما)، و(تمنعا) مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، كما سيأتي في درس الوقف.

الحالة السادسة: أن يكون ممتنعًا وذلك إذا فقد شرطًا من شروط الوجوب المتقدمة في الحال الأولى، ولم يكن مما سبق.

فقوله:

والله لا يذهب شيخي باطلا

يمتنع تأكيده؛ لأنه منفي في جواب قسم.

وقوله تعالى - في قراءة ابن كثير-: ﴿**لَأقسم بيوم القيامة**﴾ يمتنع تأكيده؛ لأنه للحال وليس للاستقبال.

وقوله تعالى: ﴿**ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون**﴾ يمتنع تأكيده؛ للفصل من الفعل تحشرون بالجار والمجرور.

فصل في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل المؤكد إما أن يسند إلى اسم ظاهر، أو ضمير، والضمير إما مستتر، وإما بارز، والبارز (ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة، أو نون نسوة).

وتحت هذا الباب مسائل، نلخصها كالتالي:

إحداها: إذا أسند الفعل إلى ضمير مستتر أو اسم ظاهر بني آخره على الفتح صحيحًا كان آخر الفعل أم معتلًا.

ويلزمك حينئذ ثلاثة أمور:

١- أن تردّ إليه لامه إن كانت قد حذفت.

٢- وأن تقلبها ياءً إن كانت ألفًا؛ لتقبل الفتحة.

٣- وأن ترد إليه عينه إن كانت قد حذفت.

وموضوع المسألة **الضمير المستتر**، وهو خمسة (أنا، نحن، أنت، هو، هي)، **والاسم الظاهر** وهو ستة: المذكر مفردًا ومثنًّى ومجموعًا، والمؤنث كذلك، ودونك جدولًا توضيحيًّا لها:

الفعل	**إسناده مؤكَّدًا إلى:** ١) اسم ظاهر مذكر	٢) اسم ظاهر مؤنث
يجتهد	لَيجتهدنَّ زيدٌ (أو الزيدان أو الزيدون).	لَتجتهدَنَّ هند (أو الهندان أو الهندات).
لا يرضَ	لا يرضيَنَّ زيدٌ أو الزيدان أو الزيدون بالباطل.	لا ترضَيَنَّ هند أو الهندان أو الهندات بالباطل.
لا يدعُ	لا يدعوَنَّ زيدٌ أو الزيدان أو الزيدون إلى الشر.	لا تدعُوَنَّ هند أو الهندان أو الهندات إلى الشر.
لا يمشِ	لا يمشيَنَّ زيدٌ أو الزيدان أو الزيدون بالنميمة.	لا تمشِيَنَّ هند أو الهندان أو الهندات بالنميمة.
يسعى	لَيسعيَنَّ زيدٌ أو الزيدان أو الزيدون إلى الخير.	لَتسعَيَنَّ هند أو الهندان أو الهندات إلى الخير.
لا يقلْ	لا يقولَنَّ زيدٌ أو الزيدان أو الزيدون زورًا.	لا تقولَنَّ هند أو الهندان أو الهندات زورًا.

	٣) ضمير المتكلم المفرد	٤) ضمير المتكلم ومعه غيره أو معظمًا نفسه
يجتهد	لَأجتهدنَّ في العبادة.	لَنجتهدَنَّ في طلب العلم النافع.
لا يرضَ	لا أرضيَنَّ عنك فتسخطَ عليّ.	لا نرضيَنَّ عنك فتسخطَ علينا.
لا يدعُ	لا أدعوَنَّك فتأبى.	لا ندعونَّك فتأبى.
لا يمشِ	لا أمشيَنَّ بينكم بالسنة فتتنكروا.	لا نمشينَّ بينكم بالسنة فتتنكروا.
يسعى	والله لَأسعيَنَّ في طلب العلم النافع.	والله لَنسعَيَنَّ في طلب العلم النافع.
لا يقلْ	لا أقولَنَّ لك خيرًا فتردَّ بغيره.	لا نقولَنَّ لك خيرًا فتردَّ بغيره.
	٥) ضمير المخاطب المفرد	٦) ضمير الغائب المفرد
يجتهد	اجتهدَنَّ يا محمد.	قل لمحمد: لَيجتهدَنَّ في الطلب.
ارضَ	وارضَيَنَّ بالخير.	ولِيرضيَنَّ بالحق.
ادعُ	وادعُوَنَّ إليه.	ولِيدْعَوَنَّ إليه.
امشِ	وامشِيَنَّ بين الناس بالخلق الحسن.	وليمشِيَنَّ بالخلق الحسن.
تسعى	ولَتسعَيَنَّ إلى نشر السنة.	ولَيسعَيَنَّ إلى الآخرة بجدٍّ.
قلْ	وقولَنَّ الحق وإن كان مرًّا.	ولِيقولَنَّ الحق.
	٧) ضمير الغائبة المفردة	
	قل لهندٍ: لَتَجْتهِدَنَّ في الطلب. ولترضينَّ بسيرها الحسن. ولتدعُوَنَّ إلى السنة. ولتمشِيَنَّ بين أخواتها بالحق. وتالله لَتسعَيَنَّ في رضا ربها. ولتقولَنَّ لأبويها قولًا كريمًا.	
تنبيه: اللام المفتوحة واقعة في جواب القسم، والمكسورة لام الأمر.		

المسألة الثانية: إذا أسند الفعل إلى ألف الاثنين.

وحينئذ تحذف نون الرفع، - إن كان مرفوعًا فلكراهة توالي ثلاثة أمثال، وإن كان مجزومًا فبالجازم-، وتكسر نون التوكيد بعد حذف نون الرفع؛ تشبيهًا بها، فتقول: (لتجتهدانِّ، ولتدعوانِّ، ولتطوياننِّ، ولترضياننِّ، ولتقولانِّ، واجتهدانِّ، وادعوانِّ).

قال الله تعالى: ﴿**ولا تتبعانِّ**﴾.

المسألة الثالثة: إذا أسند الفعل إلى واو الجماعة.

وحينئذ تحذف نون الرفع أيضًا؛ لما ذكر.

ثم إن كان صحيح الآخر حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين - ولا يفعل ذلك بألف الاثنين لئلا يلتبس بالمسند للواحد - وبقي ما قبل الواو مضمومًا؛ ليدل على المحذوف، تقول: لتجتهدُنَّ.

قال الله تعالى: ﴿**ولا يصدُنَّك عن آيات الله**﴾.

وأصل (ولا يصدُنَّك) قبل دخول الجازم والتوكيد: (يصدونك) بنون واحدة للرفع، فلما دخل الجازم حذفت النون، فلما أُكِّد التقى ساكنان: (الواو، والنون المدغمة من نوني التوكيد)، فحذفت الواو؛ لاعتلالها، ووجود ما يدل عليها وهو الضمة.

وإن كان الفعل معتل الآخر حذف آخر الفعل مطلقًا، فأما واو الجماعة فإن كان الفعل معتلًا بالألف بقيت مفتوحًا ما قبلها، وتضم هي، نحو: (لترضوُنَّ، ارضوُنَّ).

وإن كان الفعل معتلًا بالواو أو الياء حذفت وضُم ما قبلها، نحو: (لتدعُنَّ، لتطوُنَّ، وادعُنَّ، واطوُنَّ).

تنبيه: الواو في (ارْضَوُنَّ) واو الجماعة، وفي (اطْوُنَّ) عين الكلمة.

المسألة الرابعة: إن أسند الفعل إلى ياء المخاطبة.

وحينئذ تحذف نون الرفع أيضًا؛ لما ذكر آنفاً.

ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت ياء المخاطبة، وأبقي كسر ما قبلها نحو (لتجتهدِنَّ، واجتهِدِنَّ).

وإن كان معتل الآخر حُذِف آخر الفعل مطلقًا.

فأما ياء المخاطبة فإن كان الفعل معتلًا بالألف، بقيت مفتوحًا ما قبلها وتكسر هي، نحو: (لترضَينَّ، وارضَينَّ ولتسعَينَّ واسعَينَّ).

قال الله تعالى: ﴿**فإما تَرَينَّ**﴾.

وإن كان الفعل معتلًا بالواو أو الياء حذفت وكسر ما قبلها، نحو: (لتدعِنَّ، لتطوِنَّ، وادعِنَّ، واطوِنَّ).

وأصل (ترينَّ) قبل دخول النون: تَرْأَيِيْنَ كتضربين، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة على ما مر عند الكلام على المهموز في فصل (اتصال الضمائر بالأفعال)، فصار: تَرَيِيْنَ، فقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، فصار: تَرَيْنَ، فلما أكد بالنون ودخل الجازم حذفت نون الرفع للجازم، وكسرت الياء للتخلص من الساكنين: (ياء المخاطبة والنون الأولى من نون التوكيد المشددة)، ولم تحذف الياء لعدم ما يدل عليها، فقيل: وإِمَّا تَرَينَّ.

المسألة الخامسة: إن كان الفعل مسندًا إلى نون جماعة الإناث جئت بألف فارقة بين النونين نون النسوة ونون التوكيد لكراهة توالي الأمثال ولم تحذف نون النسوة لأنها اسمٌ ولو حذفت لما بقي ما يدل عليها وكسرت نون التوكيد تشبيهًا لها بنون الرفع تقول: (لتكتُبْنَانِّ، ولترضَيْنَانِّ، ولتدعُوْنَانِّ، ولتَطْوِيْنَانِّ).

تنبيه:

كل موضع صح دخول الثقيلة فيه يصح دخول الخفيفة إلا موضعين:

الأول: الفعل المسند لألف الاثنين.

الثاني: الفعل المسند لجماعة الإناث؛ لأن الخفيفة لا تقع بعد الألف والسر في ذلك الفرار من التقاء الساكنين: الألف والنون الخفيفة.

فإن قلت: في الثقيلة أيضًا التقى ساكنان فهلّا مُنع كما منع هنا؟

فالجواب: أن الالتقاء هناك مغتفر لأن الساكن الثاني مدغم في مثله.

في باب خاص بالاسم

الاسمُ قِسْمان: جَامِدٌ، ومُشْتَقٌّ.

فالجامد: ما ليس مَأْخُوذًا من غيره، كالمصادر، وأسماء الأجناس، والأعلام إلا ما خصه الدليل فـ(فَهْم، وعِلْم، ورَجُل، وفَرَس، وزَيْد، وعَمْرو) أسماءٌ جامدةٌ.

ثم الجامد قسمان:

١- **اسم عين:** وهو ما دَلَّ على مَعْنًى قائمٍ بِنَفْسِه، نحو: (رَجُل، وفَرَس).

٢- **واسم معنى:** وهو ما دَلَّ على مَعْنًى قائمٍ بغيره، كالمصدر، نحو: (العِلْم، والفَوْز).

والمشتق: ما أُخِذَ من غيره، كالفعل واسم الفاعل، نحو: (ضَرَبَ، وضَارِب)، فإن (ضَرَبَ) مأخوذة من المصدر (ضَرْب)، و(ضَارب) مأخوذ من الفعل أو المصدر على خلاف بينهم.

فالاشتقاق: أَخْذُ كلمةٍ من أخرى مع تَنَاسُبٍ في المعنى وتَغْيِيرٍ في اللفظ.

والمشتقات عشرة، وهي:

(الفعل بأقسامه الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل-ومنه أمثلة المبالغة- واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة).

فأما الفعل فقد تقدم الكلام عليه، وبقيتْ سبعةُ مشتقات يأتي الكلام عليها، إن شاء الله، تعالى، بعد الحديث على المصدر.

والمشتق منه المصدر، ونبدأ به؛ لِقِصَرِ الكلام عليه.

المصدر: اسم دال على حدوث الفعل دون زمانه، فإذا قلت: (ضَرْب) دَلَّ ذلك على وُقُوْعِ حَدَثٍ، وهو الضَّرْبُ، ولم يَدُلَّ على زَمَنِهِ، ويخرج بهذا القيد الفعل، فـ(ضَرَبَ) – مثلًا– يَدُلُّ على حدوث فِعْلٍ، وهو الضرب، وعلى زمن ذلك الفعل، وهو المُضِيُّ.

أبنية المصدر:

المصدر قسمان: قياسي، وسماعي.

أما مصادر ما زاد على الثلاثي المجرد، سواءً أكان ثلاثيًّا مَزِيدًا أم رباعيًّا بنوعيه: المجرد، والمزيد، فقد تقدم ذكر أبنية مصادرها عند تفصيل أوزان الأفعال، بما أغنى عن إعادته هنا، وتبين هناك أن أكثر تلك الأوزان قياسية.

ولم يَبْقَ هنا إلا ذِكْرُ أوزانِ الثلاثيِّ، وهو ما وعدنا به في الباب المشار إليه، **فنقول**:

تقدم أن الفعل الثلاثيَّ المجرد له أبنية ثلاثة، وهي: (فَعَلَ، وفَعُلَ، وفَعِلَ).

فأمَّا (فَعُلَ) فلا يكون إلا لازمًا، وأما الآخران فيأتي منهما المُتَعَدِّي واللازم، وفي مصادرها ما هو قياسي ، وفيها ما هو سماعي.

ونُلَخِّصُ مصادرَ هذه الأوزانِ في التالي:

[١] قياس مصدر الفعل المتعدي:

قياسه (فَعْلٌ)، بفتح فسكون، سواءً كان ماضيه على (فَعَلَ)، أو (فَعِلَ)، نحو: (قَتَلَ قَتْلًا، وضَرَبَ ضَرْبًا، ورَدَّ رَدًّا، وفَتَحَ فَتْحًا، وحَمِدَ حَمْدًا، وفَهِمَ فَهْمًا).

[٢] قياس مصدر الفعل اللازم:

الفعل اللازم إمَّا أن يكون من باب: (فَعَلَ)، أو (فَعُلَ)، أو (فَعِلَ).

١. أمَّا (فَعَلَ) فقياس مصدره (الفُعُول)، نحو: (خَرَجَ خُرُوْجًا، وجَلَسَ جُلُوْسًا). إلا ما استثني.

٢. وأمَّا (فَعِلَ) فقياس مصدره (فَعَلٌ)، نحو: (فَرِحَ فَرَحًا، وعَمِيَ عَمًى) إلا ما استُثْنِي.

٣. وأمَّا (فَعُلَ) فقياس مصدره (فَعَالَةٌ أو فُعُوْلَةٌ)، نحو: (ظَرُفَ ظَرَافَةٌ، وجَزُلَ جَزَالَةٌ، وصَعُبَ صُعُوْبَةً، وسَهُلَ سُهُوْلَةً).

❖ **ومما استثني قولُهم:**

١) ما دَلَّ على (صَوْتٍ) فقياسُ مصدرِه الفُعَالُ، والفَعِيْلُ، نحو: (صَرَخَ صُرَاخًا، ورَغَى رُغَاءً، وصَهَلَ صَهِيْلًا، وحَنَّ حَنِيْنًا).

٢) وما دَلَّ على (داءٍ) فقياسُ مصدرِه الفُعَالُ، نحو: (سَعَلَ سُعَالًا، ومَشَتْ بَطْنُهُ مُشَاءً).

٣) وما دَلَّ على (حِرْفَةٍ، أو وِلايَةً) فقياس مصدره الفِعَالَةُ، نحو: (تَجَرَ تِجَارَةً، ونَجَرَ نِجَارَةً، ووَزَرَ وِزَارَةً، ووَلِيَ وِلايَةً).

٤) وما دَلَّ على (فِرَارٍ أو امْتِنَاعٍ) فقياس مصدره الفِعَالُ، نحو: (أَبَقَ إِبَاقًا، ونَفَرَ نِفَارًا، وجَمَحَ جِمَاحًا، وأَبَى إِبَاءً).

٥) وما دَلَّ على (لَوْنٍ) فقياس مصدره (فُعْلة)، نحو: (حَمِرَ حُمْرَةً، وخَضِرَ خُضْرَةً).

وتبقى أوزان أخرى تأتيك في كتب أوسع من هذا الكتاب، والله الموفق.

❖ تلك بعض الأوزان من المصادر القياسية، فأما السماعية -وهي الأكثر صِيَغًا في الثلاثيِّ المجرد- فمن أمثلتها:

(طَلَبَ طَلَبًا، ونَبَتَ نَبَاتًا، وكَتَبَ كِتَابًا، **ونَشَدَ نِشْدةً**، وشَكَرَ شُكْرًا، وشُكْرَانًا وذَكَرَ ذِكْرًا، وكَتَمَ كِتمانًا، وكَذَبَ كَذِبًا وكِذَابًا وكِذَّابًا).

و(لَعِبَ لَعِبًا، ونَضِجَ نُضْجًا، وكَرِهَ كَرَاهِيَةً، وسَمِنَ سِمَنًا، **ورَحِمَ رَحْمةً**).

و(كَرُمَ كَرَمًا، وعَظُمَ عِظَمًا، وحَسُنَ حُسْنًا، وجَمُلَ جَمَالًا).

فصل في اسم المَرَّة والهَيْئَة

[١] **اسم المرة**: هو مصدرٌ يُصَاغُ للدلالةِ على حُدُوثِ الفِعْلِ مَرَّةً واحدةً.

ويُصَاغُ من **الثلاثيِّ** على وزن (فَعْلَة)، بفتح فسكون، نحو: (جَلَسَ جَلْسَةً، وَأَكَلَ أَكْلَةً).

ويجوز أن يُؤَكَّدَ بواحدة، قال الله تعالى: ﴿**فإذا نفخ في الصور نفخةٌ واحدةٌ**﴾.

فإذا كان بناءُ مصدرِه الأصليِّ على التاء، فيَدُلُّ على المرة الوصفُ.

توضيح:

من المصادر السماعية ما جاء وزنه على (فَعْلة)، كما تقدم قُبَيْلَ هذا الفصل، نحو: (رَحِمَ رَحْمَةً)، وهي مُوَافِقَةٌ في اللفظ للصيغة التي تَدُلُّ على المرة، فإذا قلت في اسم المرة من (رَحِمَ): (رَحْمَة)، وَقَعَ مُخاطَبُكَ في لَبْسٍ، فلم يُدرَ أأردتَ المصدرَ الأصليَّ أم اسمَ المرة؟

فَلِدَفْعِ ذلك اللبسِ يُوْصَفُ اسمُ المَرَّة بـ(واحدة)، فيقال: (رحم رحمةً واحدةً)؛ لِيَدُلَّ على أنك لم تُرِد المصدر العام، وإنما أردت مصدرَ المرة.

ويُصَاغُ اسمُ المَرَّة من **غير الثلاثيِّ** من مصدرِهِ المُسْتَعْمَلِ بزيادة تاءٍ، إن لم تكن فيه، نحو: (انْطَلَقَ انْطِلَاقَةً)، فإن كان المصدر العام فيه تاءٌ في آخره، فيدل على المرة منه الوصفُ.

توضيح:

تقدم عند إيراد أوزان الأفعال ومصادرها أنَّ من المصادر القياسية ما جاء وزنه على (فَعْلَلة)، نحو: (دَحْرَجَ دَحْرَجَةً)، فإذا قلت في اسم المرة من (دَحْرَجَ): (دَحْرَجَة)، وَقَعَ مُخاطَبُكَ في لَبْسٍ، فلم يُدرَ أأردتَ المصدرَ الأصليَّ أم اسمَ المرة؟

فَلِدَفْعِ ذلك اللبسِ يُوْصَفُ اسمُ المصدر بـ(واحدة)، فيقال: (دَحْرَجَ دَحْرَجَةً واحدةً).

وقُلْ مِثْلَ ذلك في (أَقَامَهُ إِقَامَةً واحدةً، وعَامَلَهُ مُعَامَلَةً واحدةً).

[٢] **اسم الهيئة**: مَصْدَرٌ يُصَاغ للدَّلالةِ على هَيْئَةِ الحَدَثِ.

وهو من **الثلاثي** على وزن (فِعْلة)، بكسر فسكون، نحو: (جَلَسَ جِلْسَةً، وقَتَلَ قِتْلَةً)، وفي الحديث: «**إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِبْحَة**».

فإذا كان بناءُ مصدرِه الأصليِّ على التاء فَيَدُلُّ على الهيئة الوصفُ ونحوُه.

توضيح:

من المصادر السماعية ما جاء وزنه على (فِعْلة)، كما تقدم قُبَيْلَ هذا الفصل، نحو: (نَشَدَ نِشْدةً)، وهو مُوَافِقٌ في اللفظ للصيغة التي تَدُلُّ على الهيئة، فإذا قلت في اسم الهيئة من (نَشَدَ): (نِشْدة)، وَقَعَ مُخاطَبُكَ في لَبْسٍ، فلم يُدرَ أأردتَ المصدرَ الأصليَّ أم اسمَ الهيئة؟

فَلِدَفْعِ ذلك اللبسِ يُوْصَفُ اسمُ الهيئة بما يدلُّ عليها، أو يُضاف إلى ما يبين الهيئة؛ لِيَدُلَّ على أنك لم تُرِد المصدر العامَّ، وإنما أردتَ مصدرَ الهيئة، فيقال: (رَحَلَ رِحْلَةً مَاتِعَةً، ونَشَدَ الضَّالةَ نِشْدةَ المَلْهُوْفِيْنَ).

ولا يُصَاغُ من **غيرِ الثلاثيِّ** اسمُ هيئة على وزن (فِعْلة) إلا شذوذًا، نحو: (اخْتَمَرَتِ المَرْأَةُ خِمْرَةً، واعْتَمَّ الرَّجُلُ عِمَّةً).

فإذا أردتَ بيانَ الهيئة لِما زاد على الثلاثي فَأْتِ بالمصدر العامِّ، ثم أَلْحِقْ به ما يَدُلُّ على الهيئة مِنْ وَصْفٍ، أو إضافةٍ، أو نحوِهما، فتقول: (أَتْقَنَ عَمَلَهُ إِتْقَانًا بالِغًا، واسْتَمَعَ اسْتِمَاعَ المُنْصِتِيْنَ).

تنبيهان:

الأول: المصادرُ العامة لِما زاد على الثلاثة تقدمت في باب الفعل عقب ذكر أفعالها، وكُلُّها قياسيةٌ على ما تقدم تقريره.

الثاني: من المصادر ما يُسَمَّى بالمصدر الميمي، ويأتي الكلام عليه، إن شاء الله تعالى، عَقِبَ الكلامِ على اسْمَيِ الزمانِ والمكان.

المشتقات من الأسماء

وهِيَ -كما تَقَدَّمَ- سَبْعَةٌ:

الأول: اسم الفاعل:

وهو ما دَلَّ على الحَدَثِ والحُدُوْثِ وفَاعِلِهِ.

توضيح:

إذا قلت: (زيدٌ ضاربٌ عَمْرًا)، فإنك تَسْتَشِفُّ من لفظة (ضارب) ، وتستدل بها على ثلاثة أشياء:

١) حصول حَدَثٍ، وهو الضرب.

٢) وأن هذا الضَّرَبَ مُتَجَدِّدٌ، بمعنى أنه غيرُ مُسْتَمِرٍّ، فيحتمل أنه يضربُه في الزمن الحاضر، ولم يكن ضربه في الماضي، ويحتمل أنه سيَضْرِبُه في المستقبل، وليس ضاربًا له في الحال، ولم يكن تَقَدَّمَ له ضربٌ في الماضي.

٣) وأن لهذا الحَدَثِ (الضرب) فاعلًا، وهو زيد؛ لأن في (ضَارِب) ضميرًا مستترًا يُعْرَبُ فاعلًا لاسْمِ الفاعل، ويَعُوْدُ على زَيْدٍ.

كيفية صوغ اسم الفاعل:

يَأْتي من الثلاثيِّ على وزن (فَاعِلٍ)، نحو: (ناصِر، ووارِث، ومادٍّ، وراضٍ، ووافٍ، وطَاوٍ، وقائِل، وبائِع).

ويأتي من غير الثلاثي على وزن المضارع بإبدال أَوَّلِهِ ميمًا مَضْمُومةً، وكَسْرِ ما قبلَ آخرِهِ، إن لم يكن مكسورًا.

توضيح:

إذا أردت أن تَعْرِفَ اسمَ الفاعل من الأفعال التالية: (أَكْرَمَ، وعَظَّمَ، وتَدَحْرَجَ، واسْتَدْعَى)، فيؤتى أوَّلًا بالمضارع، فيقال: (يُكْرِمُ، ويُعَظِّمُ، ويَتَدَحْرَجُ، ويَسْتَدْعِي)، ثم يُبْدَلُ من حرف المضارعة ميمًا مضمومةً كما قلنا، ويُكْسَرُ ما قبل الآخر -إن لم يكن

مكسورًا كما هو الحال في المثال الثالث، وفي كلِّ ما بدئ بتاءٍ زائدة- فيقال: (مُكْرِمٌ، ومُعَظِّمٌ، ومُتَدَحْرِجٌ، ومُسْتَدْعٍ).

فائدة:

قد تُحَوَّلُ صيغةُ (فاعل) إلى أمثلةٍ متنوعةٍ؛ لإفادة الكثرة، وتسمى هذه الصيغ **أمثلة المبالغة**، و أشهرها خمسة، وهي:

١- (**فَعَّالٌ**)، نحو: (شَرَّاب، وعَلَّام، وصَبَّار).

٢- و(**فَعِيْلٌ**)، نحو: (سَمِيْع، وعَلِيم، وقَدِير).

٣- و(**فَعُوْلٌ**)، نحو: (غَيُور، وظَلُوم، وجَهُول)، قال الله تعالى: ﴿**وحملها الإنسان إنه كان ظلومًا جهولًا**﴾.

٤- و (**مِفْعالٌ**)، نحو: (مِنْحَار، ومِهْذَار، ومِعْطَار).

٥- و(**فَعِلٌ**)، نحو: (حَذِر)، وهذا الوزن الأخير أَقَلُّها استعمالًا.

الثاني: اسم المفعول:

وهو ما دَلَّ على حَدَثٍ وحُدُوثٍ ومَفْعُولِهِ.

توضيح:

إذا قلت: (زيدٌ مَضْروبٌ عَبْدُه)، فإنك تَسْتَشِفُّ من لفظة (مضروب) ثلاثةَ أشياء:

١) حصول حَدَثٍ، وهو الضرب.

٢) وأن هذا الضَّرَبَ مُتَجَدِّدٌ، أي: غيرُ مُسْتَمِرٍّ، فيحتمل أن العبدَ يُضْرَبُ في الزمن الحاضر، ولم يكن في الماضي كذلك، ولن يكون في المستقبل كذلك، ويحتمل أنه سيُضْرب في المستقبل، ولم يقع عليه ضربٌ في الماضي، وغير واقع في الحال.

٣) وأن هذا الحَدَث (الضَّرْب) وقع على مفعول، وهو العبد هنا.

كيفية صوغ اسم المفعول:

يَأْتي من **الثلاثيِّ** على وزن (مَفْعُول)، نحو: (مَنْصُور، ومَوْرُوث، ومَمْدُود، ومَقُوْل، ومَبِيْع، ومَرْضِيٍّ، ومَبْغِيٍّ عليه، ومَوْفِيّ، ومَطْوِيّ).

وأصلُ ما عدا الثلاثةَ الأُوَل: (مَقْوُوْلٌ، ومَبْيُوْعٌ، ومَرْضُوْوٌ، ومَبْغُوْيٌ، ومَوْفُوْيٌ، ومَطْوُوْيٌ)، وتقدم في بابي النقل والإبدال ما حصل لهذه الألفاظ من تغيير وإعلال، فاكْتُفِيَ بما مضى عن الإعادة خشيةَ الإملال.

ويُصَاغُ من **غير الثلاثيِّ** على وزن المضارع المبنيِّ لنائب الفاعل بإبدال أَوَّلِهِ ميمًا مَضْمُومةً.

توضيح:

إذا أردت أن تَصُوْغَ اسمَ المفعول من الأفعال التالية: (أُكْرِمَ، وعُظِّمَ، وتُدُحْرِجَ، واسْتُدْعِيَ)، فبؤتى أوَّلًا بالمضارع المبْنيِّ لما لم يُسَمَّ فاعِلُه، فيقال: (يُكْرَمُ، ويُعَظَّمُ، ويُتَدَحْرَجُ، ويُسْتَدْعَي)، ثم يُبْدَلُ من حرف المضارعة ميمًا مضمومةً، فيقال: (مُكْرَمٌ، ومُعَظَّمٌ، ومُتَدَحْرَجٌ، ومُسْتَدْعًى).

فائدتان:

الأولى: قد يَرِدُ وزن (فَعِيْل) مرادًا به اسمُ المفعول، نحو: (جَرِيْح)، بمعنى مَجْرُوح، و(أَسِيْر)، بمعنى مَأْسُور، و(قَتِيْل)، بمعنى مَقْتُول.

الثانية: بعض الأمثلة من الأجوف، والمدغم تأتي بلفظ واحد صالح لأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول بحسب التقدير.

توضيح:

الفعل (اختار)، خماسي ووزنه: (افْتَعَلَ)، فإذا جئت باسم الفاعل منه، على القاعدة التي مرت بك قريبًا، فإنك تأتي أوَّلًا بالمضارع المعلوم، فتقول: (يَخْتَارُ)، وأصله: (يَخْتَيِرُ) على وزن (يَفْتَعِلُ)، ثم تُبْدِلُ حرفَ المضارعة ميمًا مضمومة، وتَكْسِرُ ما قبل الآخر، فتقول: (مُخْتَيِرٌ)، على وزن (مُفْتَعِلٌ)، فَيَتَحَرَّكُ حرفُ العلة، وينفتحُ ما قبله، فيُقْلَبُ ألفًا، كما مَرَّ في الإبدال، فتقول: (مُخْتَارٌ).

وإذا جئت باسم مفعول منه، على القاعدة التي مرت بك آنِفًا، فإنك تأتي أوَّلًا بالمضارع المبني لما لم يسم فاعله، فتقول: (يُخْتَارُ)، وأصله: (يُخْتَيَرُ) على وزن (يُفْتَعَلُ)، ثم تُبْدِلُ حرفَ المضارعة ميمًا مضمومة، فتقول: (مُخْتَيَرٌ)، على وزن (مُفْتَعَلٌ)، فَيَتَحَرَّكُ حرفُ العلة، وينفتحُ ما قبله، فيُقْلَبُ ألفًا، كما مَرَّ في الإبدال، فتقول: (مُخْتَارٌ).

فأنت ترى أن لفظ اسم الفاعل لم يختلف عن لفظ اسم المفعول، إلا من حيث التقدير الذي بَيَّنْتُ لك، ولا يَضُرُّ اللبسُ في مثل هذا اعتمادًا على القرائن، فإذا قلت -مثلًا-: (النبيُّ -صلى الله عليه و على آله سلم- مُخْتَارٌ للرسالة)، كانت الصيغةُ دالةً على اسم المفعول، لكن إذا قلت: (الأميرُ مختارٌ زيدًا للوِزارة)، كانت الصيغةُ دالةً على اسم الفاعل.

هذا في الأجوف ومثله في الاحتمالين المدغم، نحو قولك: (مُضَارٌّ، ومُحْمَارٌّ، ومُسْتَنٌّ)، فيصحُّ أن تكون لاسم الفاعل، واسم المفعول، بحسب القرائن.

الثالث: الصفة المشبهة:

وهي ما اشْتُقَّ من مصدرِ اللازمِ للدلالة على الثُّبُوتِ واللُّزُوْم.

فهي تُفَارِقُ اسمَ الفاعل من جهاتٍ، منها:

١- أن اسم الفاعل يُشْتَقُّ من المتعدي، واللازم، والصفة المشبهة تُشْتَقُّ في الأصل من اللازم.

٢- وأن اسم الفاعل في الأصل يدلُّ على الحدوث، والصفة المشبهة تدلُّ على اللزوم.

توضيح:

هل يمكنك أن تُدْرِكَ بِذَوْقِكَ الفَرْقَ بين قولك: (زيدٌ ضاربٌ عمْرًا)، وقولك: (زيدٌ حَسَنُ الوَجْهِ)؟

لعلك تدركُ أن المثال الأول يَدُلُّ على التَّجَدُّدِ، كما مَرَّ عند الكلام على اسم الفاعل، لكن المثال الثاني لا يَدُلُّ على التَّجَدُّدِ ، وإنما يَدُلُّ على الثبوت، فإنك إذا قلت: (زيد حسن الوجه)، دَلَّ ذلك على ثبوتِ ولزومِ الحُسْنِ لِوجهِ زيدٍ في الزمن الماضي متصلًا بزمن التكلم، وهذا الفرق -أعني دلالة الصفة المشبهة على الثبوت، واسم الفاعل على التجدد- من أهم الفروق بينهما.

والثبوتُ في الصفة المشبهة نِسْبِيٌ، فيكون في بعض الصفات أكثرَ منه في بعضٍ آخر، فلا يَرِدُ علينا نحو: (عَطْشَانَ، وفَرِحٍ، وغَضْبَان).

ويَغْلِبُ بناءُ الصفة المشبهة من باب (فَعُلَ)، بفتح فضمٍّ، نحو: (شَرُفَ)، ومن لازم باب (فَعِلَ)، بفتح فكسر، نحو: (فَرِحَ)، ومن غير الغالب بناؤها من باب (فَعَلَ)،

بفتحتين، لازمًا كان، نحو: (مَيِّت، وشَيْخ)، من (مَاتَ يَمُوْتُ، وشَاخَ يَشِيْخُ) أو متعديًا، نحو: (سَيِّد)، من (سَادَ قومه يَسُوْدُهم)، وصَوْغُها من المتعدِّي أَنْدَرُ.

وأوزان الصفة المشبهة الغالبة اثنا عشر وزنًا بمعرفتها يسهل عليك الباب بإذن الله، تعالى، وهي مبينة في الجدول التالي:

م	الوزن	مثاله	بابه	م	الوزن	مثاله	بابه
١	أَفْعَلُ	أحمر	فَعِلَ	٧	فَعْلٌ	سبط- ضخم	فَعِلَ – فَعُلَ
٢	فَعْلَانُ	عطشان	فَعِلَ	٨	فِعْلٌ	صفر-ملح	فَعِلَ- فَعُلَ
٣	فَعَلٌ	حَسَنٌ	فَعُلَ	٩	فُعْلٌ	حرٌّ- صُلْبٌ	فَعِلَ-فَعُلَ
٤	فُعُلٌ	جُنُبٌ	فَعُلَ	١٠	فَعِلٌ	فَرِحٌ- نَجِسٌ	فَعِلَ- فَعُلَ
٥	فُعَالٌ	شُجاع	فَعُلَ	١١	فَاعِلٌ	صاحب- طاهر	فَعِلَ - فَعُلَ
٦	فَعَالٌ	جَبان	فَعُلَ	١٢	فَعِيْلٌ	بخيل-كريم	فَعِلَ - فَعُلَ

من الجدول السابق تلحظ أن الوزنين الأول والثاني مختصان بباب (فَعِلَ) وأن الثالث إلى السادس مختصةٌ بباب (فَعُلَ) وما عدا ذلك مشترك بين البابين.

ولا تأتي الصفة المشبهة من غير الثلاثي إلا إذا أُرِيْدَ به الثبوتُ واللزومُ، وتصاغ حينئذٍ على زِنةِ اسمِ الفاعل، نحو: (هو مُعْتَدِلُ القَامَةِ، ومُنْطَلِقُ اللسانِ).

الرابع: اسم التفضيل:

وهو الاسمُ المَصُوْغُ من المصدرِ للدلالة على أنَّ شيئينِ اشتركا في صفةٍ، وزاد أحدُهما على الآخر في تلك الصفة، نحو: (زيدٌ أَحْسَنُ من عمرو، وخالدٌ أَفْضَلُ من سعيد).

ولا يُصَاغُ قياسًا إلا مِمَّا اسْتَكْمَلَ ثمانيةَ شُرُوْطٍ:

الأول: أن يكونَ له فِعْلٌ، وشَذَّ: (هو أَقْمَنُ بِكَذا)، أي: (أَحَقُّ به)؛ لأن (أَقْمَنُ) لا فِعْلَ له.

الثاني: أن يكونَ الفعلُ ثلاثيًّا، وشَذَّ بناؤه من (اخْتَصَرَ) بالبناء لما لم يسم فاعله، فقالوا: (هذا الكلامُ أُخْصَرُ من غيرِه).

الثالث: أن يكونَ الفعلُ مُتَصَرِّفًا، فلا يُبْنَى من (لَيْسَ، وعَسَى)، ونحوهما من الأفعال الجامدة.

الرابع: أن يكونَ حَدَثُه قابِلًا للتَّفَاوُت؛ ليصحَّ التفضيل، فخرج فيما مَثَّلُوا: (مات، وفَنِيَ)، ونحوهما مما لا تفاوتَ في أصله.

الخامس: أن يكونَ تامًّا، فخرجت الأفعالُ الناقصةُ، نحو كان وأخواتها؛ لأنها لا تَدُلُّ على حَدَثٍ عند الجمهور.

السادس: ألَّا يكونَ مَنْفيًا، فلا يُبْنَى تفضيلٌ من نحو: (ما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)؛ لئلا يلتبس بالمثبت.

السابع: ألَّا يكونَ الوصفُ منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)؛ لئلا يلتبس الوصف باسم التفضيل، فلا يصاغ اسم تفضيل من (عَرِجَ، وفَلِجَ، وحَمِرَ)، ونحوها مما دل على: عَيْبٍ أو حِلْيَةٍ أو لَوْنٍ)، واستثنى بعض الصرفيين من الألوان الأبيض، والأسود، وهو استثناء مقبول في الأبيض، بدليل حديث الحوض في بعض طرقه، وفيه: «**ماؤه أبيض من اللبن**».

الثامن: ألَّا يكونَ مَبْنِيًّا للمجهول، ولو صورة؛ لئلا يلتبس بالمبنيِّ للمعلوم، وشَذَّ قولهم: (هو أزهى من ديك، وهذا الكلام أخصر من ذاك)، بَنَوْهُما من (زُهِيَ، واختُصِر)، المبنيين لما لم يسم فاعله، وتقدم في الأخير شذوذٌ آخر.

وهذه الشروط معتبرة في فِعْلَيِ التعجب، وهما صيغتا (ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به).

نحو: (ما أَكْرَمَهُ، وأَكْرِمْ بِهِ).

وقد جمع ابنُ مالك-رحمه الله تعالى- في الخلاصة هذه الشروط فقال:

وصُغْهما من ذي ثلاثٍ صُرِّفَا ... قابلِ فضلٍ تمَّ غيرِ ذي انتفا

وغيرِ ذي وصفٍ يُضاهي ... وغيرِ سالكٍ سبيلَ فُعلا

وقوله: (وصغهما)، أي: فِعْلَيْ التعجب، وقال في باب اسم التفضيل:

صُغْ من مصوغٍ منه للتعجبِ أفعلَ للتفضيل وأْبَ اللَّذْ أُبِي

فإنْ أردتَ التفضيلَ، أو التعجبَ مِمَّا لمْ يستوفِ الشروطُ فائتِ بصيغةٍ مستوفيةٍ لها واجعلْ مصدرَ غيرِ المستوفي تمييزًا لاسم التفضيل، أو مفعولًا لفعل التعجب (أَفْعَلَ)، أو فاعلًا مجرورًا بالباء الزائدة في (أَفْعِلْ به).

توضيح:

الفعل (دَحْرَجَ)، لم يستوفِ الشروطَ؛ لأنه غيرُ ثلاثيٍّ، فإذا أردنا التفضيلَ أو التعجبَ أتينا بمصدر (دَحْرَجَ)، وهو (دَحْرَجَةً)، ثم بصيغةٍ مستوفيةٍ للشروط، وهي (أَشَدُّ) مثلًا، فنقول: (زيدٌ أَشَدُّ دحرجةً من عمروٍ)، و(ما أَشَدَّ دحرجتَهُ وأَشْدِدْ بِدحرجتِهِ)، قال الحريري -رحمه الله تعالى- في «المُلحة»:

وإنْ تَعَجَّبْتَ منَ الألوانِ أَو عَاهةٍ تَحْدُثُ فِي الأبدانِ

فابْنِ لَهَا فعلًا مِنَ الثُّلاثي ثمَّ ائتِ بالألْوانِ والأحْدَاثِ

تقولُ مَا أنقَى بَيَاضَ العَاجِ وَمَا أشدَّ ظُلمَةَ الدَّياجِي

الخامس، والسادس: اسما الزمان والمكان:

وهما اسْمان مَصُوغان لزمانِ وقوع الحَدَثِ أو مَكانِه.

توضيح:

إذا قلت: (هذا مَوْلِدُ زيدٍ)، فيحتمل أنك أردت زمان ولادته أو مكانها، وقالوا: (مطعَم) لمكان أو زمان الطعام، و(منزِل) لمكان أو زمان النزول، و(موعِد) لمكان أو زمان الوعد، وهكذا.

كيفية صياغة اسمي الزمان والمكان:

اسما الزمان والمكان يأتيان قياسًا من **الثلاثيِّ** على (مَفْعِل)، أو (مَفْعَل)، وفي ذلك تفصيل نلخصه فيما يلي:

يبنيان على (**مَفْعَل**)، بفتح العين في **ثلاث أحوال**، نظرًا للمضارع:

الأولى: إذا كان المضارع مضمومَ العين، نحو: (كتب يَكْتُبُ) فتقول في اسمي الزمان أو المكان منه: (مَكْتَبٌ)، ومثله (مَقَامٌ)، من (قام يَقُوْمُ).

الثانية: إذا كان المضارع مفتوحَ العين، نحو: (مَذْهَب، ومَخَاف) من (ذهب يذهَب، وخاف يخاف).

الثالثة: إذا كان المضارع معتلَّ اللام مطلقًا، نحو: (مَرْمَى، ومَوْقَى، ومَسْعَى، ومَلْهَى)؛ لأن مضارعها (يرمي، ويقي، ويسعى، ويلهو)، وهي معتلة اللام.

ويبنيان على (مَفْعِل)، بكسر العين في **حالين**:

الأولى: إذا كانت المضارعُ مكسور العين في غير معتل اللام، نحو: (مَجْلِس، ومَبِيْع) من (جَلَسَ يَجْلِسُ، وبَاعَ يَبِيْعُ).

الثانية: إذا كان الفعل مثالًا مطلقًا في غير معتل اللام، نحو: (موعِد، وميسِر، وموجِل)، من (وَعَدَ يَعِدُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ، ووَجِلَ يَوْجَلُ).

وشَذَّتْ ألفاظٌ في هذا البابِ تُراجعُ في «لامية الأفعال»، وشروحها.

ويُصَاغان من **غير الثلاثي** على زِنةِ اسم مفعولِهِ، فتقول في اسم الزمان أو المكان من (أَكْرَمَ، واسْتَخْرَجَ، واسْتَعَانَ) :(مُكْرَمٌ، ومُسْتَخْرَجٌ، ومُسْتَعَانٌ).

استطراد:

من المصادر نوعٌ يقال له: (المصدر الميمي)، وهو مصدر يَدُلُّ على ما يَدُلُّ عليه المصدرُ العادي، وسمي ميميًّا؛ لأنه لا يكون إلا مبدوءًا بالميم.

كيفية صياغة المصدر الميمي:

يصاغ من **الثلاثي** على وزن(**مَفْعَل**)، بفتح العين مطلقًا إلا إذا كان واويَّ الفاءِ صحيحَ اللام فإنه يصاغ على وزن (**مَفْعِل**)، بكسر العين.

ويُصاغ من **غير الثلاثي** على زنة اسم مفعوله، كاسمي الزمان والمكان منه.

أمثلة:

- أعجبني مَقْعَدُ زيد، أي قُعودُه، وساءني مَوْقِفُه في الشمس، أي: وُقُوفُه.

- سُرِرْتُ بمُعْتَقَدِ سعيد، أي: اعتقادِه، لم أَشْعُرْ بمُنْطَلَقِ عمْرو، أي بانطلاقه.

وشَذَّتْ ألفاظٌ تُطْلَبُ في كتاب أوسع.

ويُفَرَّقُ بين اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي بالقرائن.

السابع: اسم الآلة:

هو اسمٌ مصوغ من مصدر الثلاثي لِيَدُلَّ على ما وقع الفعل بواسطته، فإذا قلت: (قَطَعْتُ الخشبَ بالْمِنْشار)، دَلَّ المثال على أن القطع حصل بواسطة المنشار، فالمنشار اسم آلة، وهو مأخوذ من (النَّشْر)، والنشر مصدر الفعل الثلاثي (نَشَرَ).

وله ثلاثة أوزان **قياسية**: (مِفْعَال، ومِفْعَل، ومِفْعَلة)، بكسر الميم فيهنَّ، نحو: (مِفْتَاح، ومِنْشَار، ومِحْلَب، ومِخْيَط، ومِلْعَقَة، ومِكْنَسَة).

وقد سُمِعَتْ ألفاظٌ ميميةٌ خَارجةً عن هذا القياس، تأتيك في «**لامية الأفعال**»، إن شاء المولى، عز وجل.

وهناك أسماءُ آلاتٍ **جامدةٌ** أَتَتْ على غير هذه الأوزان، ولا ضابطَ لها، نحو: (الفَأْس، والقَلَم، والسِّكِّيْن).

التأنيث

للتأنيث علاماتٌ منها ما يَخُصُّ الأفعالَ، ومنها ما يَخُصُّ الأسماءَ.

علامة التأنيث في الفعل: تَلْحَقُ الفعلَ الماضي في آخره تاءُ التأنيث الساكنة، للدلالة على تأنيث المسند إليه، فتقول: (قامتْ هِنْدُ، وضُرِبَتْ دَعْدُ)، وتلحق المضارع في أوله، نحو: (تفهمُ سُعاد).

علامات التأنيث في الأسماء: تؤنث الأسماء بواحدة من ثلاث علامات في آخرها:

١. التاء المتحركة، نحو: (عائشة، وقائمةٌ).

٢. ألف التأنيث المقصورة، نحو: (سَلْمَى، وذِكْرَى).

٣. ألف التأنيث الممدودة، نحو: (صَحْرَاء، وحَمْرَاء، وعُلَمَاء).

[١] أولا: التأنيث بالتاء:

هي تاء زائدة تلحق الأسماء العربية في آخرها لتدلَّ على التأنيث، نحو: (خديجة، وآمنة، ومسلمة، ومكة).

وقد أَنَّثَتِ العربُ أسماءً كثيرةً **بتاءٍ مُقَدَّرَةٍ**، ويُسْتَدَلُّ على هذه التاء المقدرة بأمور منها:

١) تأنيث الضمير العائد إلى تلك الكلمة، فتستدل على تأنيثها بذلك.

توضيح:

إذا قال لك قائل: لفظة (النار) أمُذَكَّرَة هي أم مُؤَنَّثَة؟

فالجواب أنك إذا تَصَفَّحْتَ مَوَارِدَ هذه اللفظة أَلْفَيْتَ الضمائرَ تعودُ إليها مؤنثةً، فتستدلُّ بذلك على كونها مؤنثةً بتاء مقدرة، قال الله تعالى: ﴿**النار وعدها الله الذين كفروا**﴾، وقال سبحانه: ﴿**فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة**﴾.

وقل مثل ذلك في لفظة (الحَرْب)، قال الله تعالى: ﴿**حتى تضع الحرب أوزارها**﴾.

٢) الإشارة إليها بإشارة المؤنثة، فلفظة (جهنم) مؤنثة؛ لقوله تعالى: ﴿**هذه جهنم**﴾.

٣) ثبوت التاء في تصغيرها، فلفظتا (عَيْن، وأُذُن) مؤنثتان؛ لأنك تقول في تصغيرهما: (عُيَيْنة، وأُذَيْنة)، وهذا الدليلُ خاصٌّ بتصغير الثلاثي، كما سيأتي في درس التصغير، إن شاء الله تعالى.

٤) ثبوتُ التاء في فعلها، فلفظة (العِير) مؤنثة بدليل إلحاق التاء لفعلها كما في قوله تعالى: ﴿**ولما فصلت العير**﴾.

٥) سقوط التاء من عدده الذي يجري على عكس القياس.

توضيح:

يَذْكُرُ النحاةُ في باب «العدد» من دروس النحو أن الأعداد من ثلاثة إلى تسعة وكذا العشرة إن لم تركب، أنها تُخالفُ المعدودَ في التذكير والتأنيث، فتقول: (عندي ثلاثةُ رجالٍ، وثلاثُ نسوةٍ)، ويقولون حينئذ: إنها تجري على خلاف القياس.

فعلى هذا يستدل بسقوط التاء في العدد على أن اللفظة المعدودة مؤنثة، والعكس بالعكس، فقولهم: (ثلاث أذرع) دليلٌ على أن الذراعَ مؤنثة، إذ لو كانت مذكرًا لقيل: (ثلاثة أذرع)، كما تقول: (ثلاثة أسهم).

أهم الأغراض المستفادة من التاء الملحقة بالأسماء:

١. فَصْلُ صفة المؤنث من صفة المذكر، وهو الغالب في أغراض التاء، فتقول: (رجلٌ صالحٌ، وامرأة صالحةٌ).

٢. فصلُ الواحد من الجنس، نحو: (تمرة وتمر، وتفاحة وتفاح).

٣. التعويض من فاء الكلمة، كما في (عِدَة، وثِقَة)؛ إذ أصلهما: (وِعْدٌ، ووِثْقٌ).

٤. التعويض من لام الكلمة، كما في (سَنَة)، وبابِهِ؛ إذ أصل (سَنَةٍ): (سَنَوٌ، أو سَنَهٌ)، حذفت لام الكلمة وعوض منه التاء، وباب سنة باب معروف في النحو يلحق في إعرابه بجمع المذكر السالم، فراجعه بشروطه من «القطر»، و«الألفية».

٥. المبالغة نحو: (راوية)، فإنه يوصف به المذكر، والتاء فيه تدل على المبالغة.

٦. تأكيد المبالغة نحو: (نَسَّابة، ومَلُولة).

والفرق بين هذا الغرض، وبين سابقه أَنَّ الأَوَّلَ اسْتُفِيْدَتِ المبالغة فيه من التاء، والثاني اسْتُفِيْدَتِ المبالغة فيه من مثالي المبالغة: (فَعَّال، وفَعُول)، فلما جاءت التاء موصوفًا بها المذكر صادفت لفظةً مؤكَّدةً، فقيل هي لتأكيد المبالغة، وهناك أغراض أخرى للإتيان بالتاء، وإنما اقتصرنا على الأهم، والله الموفق.

فائدة:

علمتَ أن الغالبَ في هذه التاء أنها للفصل بين صفة المذكر، والمؤنث إلا أن هناك أوزانًا تُتْرك معها هذه التاء في المؤنث، فيستوي فيها المذكر، والمؤنث، **وهي خمسة أوزان**:

الأول: (**فَعُوْل**)، بمعنى فاعل، تقول: (رجلٌ صبورٌ)، بمعنى (صابر)؛ فإن صبورًا مبالغة من صابر، فإذا وصفتَ به المؤنثةَ، قلت: (امرأة صبور)، بترك التاء.

وخرج بقيد (بمعنى فاعل) ما إذا كان (فَعُول) بمعنى (مَفْعُول)، نحو: (بَغْلٌ رَكُوْبٌ) بمعنى مركوب، لا بمعنى راكب، فإذا وصفتَ به المؤنثةَ أتيتَ بالتاء، فتقول: (ناقة ركوبة).

الثاني: (**فَعِيْلٌ**)، بمعنى (مفعول)، نحو: (رجلٌ جريحٌ، وامرأةٌ جريحٌ)، وخرج بقولهم: (بمعنى مفعول) ما إذا كان (فعيل) بمعنى (فاعل)، نحو: (امرأة رحيمة، وظريفة)، فإن التاء تلحقهما؛ لأنهما بمعنى فاعل.

الثالث: (**مِفْعال**)، نحو: (مِنْحَار، ومِهْذَار)، فيقال: (رجلٌ مِنْحَارٌ، ومِهْذَارٌ، وامرأةٌ مِنْحَارٌ، ومِهْذَارٌ).

الرابع: (**مِفْعِيل**)، نحو: (مِعْطِيْر)، تقول: (امرأةٌ مِعْطِيْرٌ)، وشَذَّ: (امرأة مِسْكِيْنَة) وسُمِعَ (امرأةٌ مسكينٌ) بترك التاء.

الخامس: (**مِفْعَل**)، تقول: (امْرأة مِغْشَمٌ، ومِدْعَسٌ).

ثانيًا: التأنيث بالألف المقصورة:

الألف المقصورة: هي ألف زائدة تلحق آخر اللفظة العربية للدلالة على التأنيث، واللفظة المشتملة عليها تكون ممنوعةً من الصرف (التنوين)، والأوزان التي ختمت بهذه التاء كثيرة، ومن تلك الأوزان:

١- (فعْلى)، بتثليث الفاء (أي: بالحركات الثلاث)، وسكون العين، نحو: (صَرْعَى، وحُبْلَى، وذِكْرَى).

٢- (فُعَالَى)، بضم أوله، نحو: (حُبَارَى)، اسم طائر.

٣- (فِعِّيْلَى)، بكسر الفاء، وتشديد العين المكسورة، نحو: (خِلِّيْفَى)، بمعنى الخلافة.

ثالثًا: التأنيث بالألف الممدودة:

ألف التأنيث الممدودة: هي ألف زائدة، تلحق آخر اللفظة العربية للدلالة على التأنيث، مسبوقة بألف زائدة للمد.

نحو: (صحراء)، فألف التأنيث هي الهمزة في آخر الكلمة، على الصحيح، وقيل لها ممدودة لسبقها بألف زائدة جيء به لمجرد المد، وتقدم في باب الإبدال أن هذه الهمزة مبدلة من ألف التأنيث، فراجعه.

وللألف الممدودة أوزان، منها:

١- (**فَعْلاء**)، بفتح فسكون، نحو: (صَحْراء، وحَسْناء، وحَمْراء).

٢- (**فعَلاء**)، بتثليث الفاء، وفتح العين، نحو: (جَنَفَاء، -بمعنى الجَنَف، وهو الميل-، وخُيَلاء، وسِيَرَاء-نوع من الثياب يخالطها حرير-).

٣- (**فِعْلِيَاء**)، بكسر أوله وثالثه، بينهما ساكن، نحو: (كِبْرِياء).

٤- (**أَفْعلاء**)، بفتح فسكون، والعينُ مُثَلَّثَةٌ، نحو: (أَرْبعاء).

٥- (**فاعُولاء**)، نحو: (عاشُوراء).

٦- (**فُعْلُلاء**)، بضم أوله وثالثه، بينهما ساكن، نحو: (قُرْفُصاء).

التثنية

هي إلحاق الاسم ألفًا ونونًا في حالة الرفع، وياءً ساكنة مفتوحًا ما قبلها، ونونًا مكسورة في حالتي الجر، والنصب.

كيفية التثنية:

تقدمت لك أقسام الاسم، وأنه: صحيح، ومنزل منزلته، ومنقوص، ومقصور، وممدود، وأمثلتها: (رَجُلٌ، ودَلْوٌ، وظَبْيٌ، وقَاضٍ، وفَتًى، وكِساءٌ).

فإذا ثنيت الأقسام الثلاثة الأولى لا يتغير منها شيءٌ، فتقول: (رَجُلانِ، ودَلْوَانِ، وظَبْيَانِ، وقَاضِيَانِ)، وهذه لا أشكال فيها كما ترى، فانحصر الكلام في قسمي المقصور، والممدود.

أولا: تثنية المقصور:

حاصل الكلام عليه أن للمقصور حالين: حالًا تقلب فيها الألف واوًا، وأخرى تقلب فيها الألف ياءً؛ وذلك أن ألف المقصور إمَّا أن تكون ثالثة أو فوق ذلك، وإليك البيان:

١- قلب ألف المقصور واوًا في التثنية:

تقلب ألفه واوًا إذا كانت ثالثةً، وأصلُها الواو، نحو: (عَصًا، وعَصَوَانِ، وقَفًا، وقَفَوَانِ).

وتوضيح ذلك أن الألف في اللفظة الثلاثية -كما مَرَّ بك في الإبدال- لا تكون زائدة، وإنما تكون منقلبة عن أصل (واو أو ياء)، فعند تثنيتها تعود تلك الألف إلى أصلها، وهذه الألف الثالثة هي المرادة بقول الشاطبي:

وتثنيةُ الأسماءِ تكْشِفُهَا وإِنْ...رَدَدتَّ إليك الفعلَ صادفْتَ مَنْهَلا.

٢- قلب ألف المقصور ياءً في التثنية:

تقلب ياءً في موضعين:

أ- إذا كانت ثالثة، وأصلها الياء، نحو: (فَتًى، وفَتَيَانِ).

ب- إذا كانت الألفُ رابعةً فصاعدًا، سواء أكان أصلها الواو أم الياء، نحو: (حُبْلَيَانِ، ومَلْهَيَانِ، ومُعْطَيَانِ، ومُسْتَدْعَيَانِ).

ثانيًا: تثنية الممدود:

تمهيد:

الممدود باعتبار الهمزة على أربعة أَضْرُب؛ لأن الهمزة إما أن تكون **أصلية**، وإما أن تكون **بدلًا من أصل**، وإما أن تكون **بدلًا من حرف الإلحاق**، وإما أن تكون **بدلًا من ألف التأنيث**، فالكلام إذن في أربعة مواضع، وهي كما يلي:

الموضع الأول: **ما كانت فيه الألف أصلية:**

والحكم حينئذٍ أنه يجب سلامة همزته.

أمثلة:

(قُرَّاء، ووُضَّاء)، الهمزة فيهما أصلية؛ إذ وزنهما (فُعَّالٌ)، من (قَرَأَ، ووَضُؤَ)-وهو من أمثلة المبالغة النادرة، كما قال الله تعالى: ﴿**ومكروا مكرًا كبارا**﴾-، فالهمزة إذن أصلية وهي لام الكلام، فعند التثنية تسلم هذه الهمزة، فتقول: (قُرَّاءَانِ، ووُضَّاءَانِ).

الموضع الثاني: **ما كانت فيه الألف بدلًا من أصل:**

وهنا يَتَرَجَّحُ التصحيحُ على الإعلال.

أمثلة:

(كِساء، وبِنَاء)، أصلهما: (كِسَاو، وبِنَاي)، كما سبق في «**الإبدال**»، فالألف فيهما مبدلة من أصل، فلذا تقول عند تثنيتهما: (كِسَاءان، وبناءان) على الوجه الراجح، ولك أن تقول: (كساوان، وبناوان) على الوجه المرجوح.

الموضع الثالث: **ما كانت الألف فيه بدلًا من حرف الإلحاق:**

أما الإلحاقُ فقد عُقِدَ له أولَ الكتاب بابٌ أغنى تقدمه عن إعادته هنا، فراجعه لِتَرْبِطَ به ما بين يديك من الكلام، فإذا كانت الألف للإلحاق فالحكم أنه يَتَرَجَّحُ فيه الإعلالُ على التصحيح عَكْسَ سابقه.

أمثلة:

(عِلْبَاءٌ، وقُوْبَاءٌ) أصلهما: (عِلْباي، وقُوْباي)، بياء زائدة فيهما للإلحاق بـ(قِرْطاس، وقُرْناس)، ثم أبدلت الياء همزة؛ لتطرفها بعد ألف زائدة، فعند التثنية تقول: (علباوان، وقوباوان) على الوجه الراجح، ولك أن تقول: (علباءَان، وقوباءَان) على الوجه المرجوح.

الموضع الرابع: **ما كانت فيه الهمزة مبدلة من ألف التأنيث:**

عرفت الهمزة المبدلة من ألف التأنيث قريبًا، فإذا كانت الهمزة في المفرد كذلك، فالحكم أنه يجب إعلال هذه الهمزة عند التثنية بقلبها واوًا، فتقول: في تثنية (حمراء، وصحراء): (حمراوان، وصحراوان).

تنبيه مهم:

الإعلال في هذا الباب هو قلب الهمزة واوًا، سواءً انقلبت في المفرد عن واو كـ(كساء)، أم عن ياء كـ(حياء وعلباء وقوباء)، أم عن ألف كـ(حمراء وصحراء).

جمع الأسماء

كما أن العرب في لغتها احتاجت إلى التثنية، وقد عَرَّفْناك طَرَفًا من طريقتها فيها، فكذلك تحتاج إلى الجمع، مثلها في ذلك مثل غيرها من لغات الناس، وهنا نعرض جانبًا من أسلوبها في الجمع.

فاعلم أن الجمع أربعة أنواع، وذلك أن المجموع إما مذكر، وإما مؤنث، والجمع إما أن يسلم فيه المفرد ويسمى **جمع التصحيح** ، أو يتكسر، ويسمى **جمع التكسير**، فينتج أربعة أنواع، وهي: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير لمذكر وجمع التكسير لمؤنث، فنبدأ بالأول.

أولا: جمع التصحيح

١- كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالمًا:

يجمع بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، وقد علمت أن الاسم خمسة أنواع، فإن كان صحيحًا، أو منزلًا منزلته، لم يزد على ذلك.

أمثلة:

إذا جمعت (زيدًا) أو شخصًا اسمه (دلو، أو ظبي) جمع مذكر سالمًا، فإنك تقول: (زيدون، ودلوون، وظبيون)، في حال الرفع، و(زيدين، ودلوين، وظبيين) في حالي الجر، والنصب.

وإن كان **منقوصًا** حُذفتْ ياؤه؛ لالتقاء الساكنين، وضُمَّ ما قبل واو الرفع للمناسبة، وكُسِرَ ما قبل الياء، فتقول: (القاضُون، والداعُون) رفعًا، و(القاضِين، والداعِين) جرًّا ونصبًا.

وأصل (القاضُوْنَ) القاضِيُوْنَ، حذفت الضمة التي على الياء للثقل، فالتقى ساكنان، الياء والواو، فحذفت الياء، وحُرِّكَ ما قبل الواو بالضمة للمناسبة.

وأصل (القاضِين) القاضِيِيْنَ، حُذِفت الكسرةُ التي على الياء للثقل، فالتقى ساكنان، الياء التي هي لام الكلمة، والياء التي هي حرف الإعراب، فحذفت الأولى.

وإن كان **مقصورًا** حُذفت ألفه، وأُبقيت الفتحةُ للدلالة عليها، فتقول في جمع (موسى) علمًا وجمع (أعلى، ومصطفى): (الموسَوْن، والأعلَوْن، والمصطفَوْن)، قال الله تعالى: ﴿**وأنتم الأعلون**﴾. وقال: ﴿**وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار**﴾.

وأصل (الأعلون) الأعلوون، تحركت الواو الأولى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فالتقى ساكنان، الألف المنقلبة عن الواو التي هي لام الكلمة، والواو التي هي حرف الإعراب، فحذفت الألف وبقيت الفتحة؛ للدلالة على الألف المحذوفة.

وأصل (المصطفين) المصطفوين، قلبت الواو ألفًا؛ لما مر، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف، وبقيت الفتحة؛ للدلالة على الألف المحذوفة.

وإن كان الاسم المجموع **ممدودًا** فحكمه حكم الممدود في التثنية، تفصيلًا، وترجيحًا، فَجَدِّدْ به عهدًا.

تقول في جمع (وُضَّاء): (وُضَّاءون)، وفي جمع (كِساء، وعِلْباء، وحَمْراء) أعلامًا لمذكرين: (كساءون، أوكساوون، وعلباوون، وعلباءون، وحمراوون).

٢- كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالمًا

جمع المؤنث السالم هو: ما جمع بألف وتاء مزيدتين، نحو قولك في جمع (زينب، ومسلمة): (زينبات، ومسلمات).

ومعرفة كيفية جمع هذا النوع متوقفة على إتقان ما تقدم في تثنية الأسماء، ويمكن إجمال ذلك في التالي:

- يَسْلَمُ في هذا الجمعِ ما سَلِمَ في التثنية، فتقول في جمع (هند): هندات، كما تقول في تثنيتها: (هندان)، إلا ما ختم بتاء التأنيث فإن تاءه تُحذف في الجمع، وتَسْلم في التثنية، تقول في جمع (مسلمة): (مسلمات) بينما تقول في تثنيتها: (مسلمتان) بإبقاء التاء.

- يَتَغَيَّرُ فيه ما تَغَيَّرَ في التثنية، تقول في جمع (حُبْلَى، وصَحْرَاء، وعِلْبَاء، وكِسَاء، وقاضِيَة): (حبليات، وصحراوات، وعلباوات، وعلباءات، وكساوات، وكساءات وقاضيات)، كما تقول في تثنيتها: (حبليان، وصحراوان، وعلباوان، وعلباءان، وكساوان، وكساءان، وقاضيتان).
- إذا كان الاسم مختومًا بتاء تأنيث المفرد، وقبلها حرف علة (ألف، أو واو، أو ياء) أَجْرَيْتَ عليه بعد حذف التاء ما يَسْتَحِقُّهُ لو كان آخرًا قبل مجيء التاء؛ والسِرُّ في ذلك أن هذه التاء – كما تقدم– تسلم في التثنية، فلا يكون في الكلمة إشكال عند تثنيتها، ولكنها تحذف في الجمع، لئلا تجتمع علامتا تأنيث على الكلمة الواحدة، فبعد حذفها تصير الكلمة كأن آخرها حرف العلة.

مثال:

لفظة (فتاة) إذا ثنيتها ثبتت التاء، فقلت: (فتاتان)، لكن عند جمعها جمع مؤنث سالمًا تُحْذَفُ هذه التاء في المفرد، فتصير الألف آخر الكلمة، فإذا أردت جمع ما آخره ألف، واللفظة ثلاثية، تعود الألف إلى أصلها، كما كانت تعود إلى أصلها في التثنية، فتقول: (فتيَات)، كما قلت: (فتيان)، في تثنية (فتى).

وهذا **جدول** يبين بعض الأمثلة لهذه المسألة:

الكلمة مختومة بالتاء	بعد حذف التاء	معاملتها بعد الحذف في التثنية	معاملتها في جمع المؤنث السالم	ملحوظة
قَنَاةٌ	قَنَا	قَنَوَانِ	قَنَوَاتٌ	
فَتَاةٌ	فَتَى	فَتَيَانِ	فَتَيَاتٌ	
مُصْطَفَاةٌ	مُصْطَفَى	مُصْطَفَيَانِ	مُصْطَفَيَاتٌ	
غَزْوَةٌ	غَزْوٌ	غَزْوَانِ	غَزَوَاتٌ	فُتِحَتْ عينُها لما سيأتي
ظَبْيَةٌ	ظَبْيٌ	ظَبْيَانِ	ظَبَيَاتٌ	فُتِحَتْ عينُها لما سيأتي

فصل تابع لجمع الاسم جمع مؤنث سالمًا

إذا كان جمع المؤنث السالم اسمًا ثلاثيًا ساكنَ العين غيرَ مُعْتلها ولا مدغمها، فإمَّا أن تكون فاؤه مفتوحةً، أو مضمومةً، أو مكسورةً، وهاك بيان الأوجه الثلاثة:

١) إن كانت مفتوحة لَزِم فتحُ عينِ الجمع، اتباعًا لحركة الفاء، تقول في جمع (سجْدة، و دعْد): (سَجَدات، ودَعَدات)، ومنه ما تقدم قريبًا في الجدول السابق: (غَزَوَات، وظَبَيَات)، قال الله تعالى: ﴿**كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم**﴾.

٢) وإن كانت مضمومة جاز في عينه: الفتحُ، والإسكانُ، والإتباع، فتقول في جمع (خُطْوة، وجُمْل): (خُطَوات، وخُطْوات، وخُطُوَات، وجُمَلَات وجُمْلات، وجُمُلات).

ما لم يكن الاسم مضمومَ الفاء، ولامُهُ ياءٌ، فإن كان كذلك امتنع الإتباع، وجاز الوجهان الأولان فقط، نحو: (دُمْيةٌ)، تقول في جمعها: (دُمَيَاتٌ، ودُمْيَاتٌ)، ويمتنع (دُمُيَاتٌ)؛ استثقالًا للضمة قبل الياء .

٣) وإن كانت مكسورة جاز في عينه: الفتحُ، والإسكانُ، والإتباع، فتقول في جمع (كِسْرة، وهِنْد): (كِسَرَات، وكِسْرَات، وكِسِرَات، وهِنَدَات، وهِنْدَات، وهِنِدَات).

ما لم يكن الاسم مكسورَ الفاء، ولامُهُ واو، فإن كان كذلك امتنع الإتباع، وجاز الوجهان الأولان، نحو: (ذِرْوة)، تقول في جمعها: (ذِرَوَاتٌ، وذِرْوَاتٌ)، وامتنع (ذِرِوَاتٌ)؛ استثقالًا للكسرة قبل الواو .

وقولهم فيما نقلناه في صدر الفصل: (إذا كان اسمًا ثلاثيًا ساكنَ العين غيرَ مُعْتلها ولا مدغمها) له محترزات نوردها فيما يلي:

١- خرج بالاسم الصفةُ، فليس فيها تغيير، تقول في جمع (ضَخْمَة): (ضَخْمات).

٢- وخرج بالثلاثي ما زاد على الثلاثي، فليس فيه تغيير، تقول في جمع (زَيْنَب): (زَيْنَبَات).

٣- وخرج بقولهم: (ساكن العين) مُحَرَّكُ العين، فليس فيه تغيير، تقول في جمع (شَجَرَة): (شَجَرَات).

٤- وخرج بقولهم: (غيرَ معتلها) مُعْتَلُّ العين، فليس فيه تغيير، تقول في جمع (جَوْزَة، وهَيْشَة): (جَوْزَات، وهَيْشَات)، وفي الحديث: «**وإياكم وهيشات الأسواق**».

٥- وخرج بقولهم: (ولا مدغمها) مدغمُ العين، فليس فيه تغيير، تقول في جمع (حَجَّة) -مثلثة الفاء-: (حَجَّات).

ثانيًا: جمع التكسير

جمعُ التكسير: هو ما دَلَّ على أكثرَ من اثنين أو اثنتين بتَغْيِيْرٍ في صِيغة مفردِهِ لفظًا، أو تقديرًا.

فالتغيير اللفظي ظاهرٌ، وستأتي صوره.

والتغيير التقديري، نحو: (فُلْك) فإنها للمفرد، وجمعها (فُلْكٌ) أيضًا إلا أن ضَمَّةَ المفرد كضمة (قُفْل)، وضَمَّةَ جَمْع التكسير كضمة (أُسْد)، ويُفرِّق بينهما سياقُ الكلام.

توضيح:

(فُلْك) -بمعنى سفينة وبمعنى سُفُن- لفظة تطلق على المفرد والجمع بلفظ واحد في الظاهر، ووزنها (فُعْلٌ) فقد يقول قائل: (فُلْكٌ) في المفرد هي (فُلْكٌ) في الجمع، ولا أرى تغييرًا فيه.

فيقال: التغيير تقديري، فإن وزن (فُعْل) وزن من الأوزان المشتركة بين المفرد، والجمع، ووافق أن اجتمعا في هذه اللفظة فـ(فُلْكٌ) في المفرد وزنها (فُعْلٌ) الذي هو من أوزان المفرد، فهي مثل (قُفْل، وجُمْل)، وعند جمعها ذهبت هذه الضمة، وأُتِي بِضَمَّةٍ أخرى، فصار وزنها (فُعْلًا) الذي هو من أوزان الجموع، فضمتها حينئذٍ كضمة (حُمْر، وشُعْث)، جمع (أحمر وحمراء، وأشعث وشعثاء).

فإن قيل: لِمَ لا نقول: إنها من الألفاظ التي وضعت للمفرد والجمع بلفظ واحد كما قالوا: في (جُنُب)، فإنها للمفرد، والمثنى، والجمع مذكرًا كان أو مؤنثًا؟، ولِمَ ارتكبنا هذا التقدير؟

فالجواب: أن الذي يَدُلُّ على ما ذكرناه أَوَّلًا أن تثنية (فلك) (فُلْكَانِ)، فلو كانت (فلك) كـ(جنب) لقيل في تثنيتها: (فُلْك) أيضًا، فتصير مثل (جُنُب) تطلق على المفرد، والمثنى، والجمع لكن الأمر ليس كذلك، فاتضح ما فصلناه، والله الموفق.

والتغيير اللفظي الذي يحصل للمفرد على ستة أنواع:

١) **الأول**: بزيادةٍ فقط، نحو (صِنْوٌ، وصِنْوَانٌ).

٢) **الثاني**: بنَقْصٍ فقط، نحو (تُخَمة، وتُخَم).

٣) **الثالث**: بتبديلِ شَكْلٍ فقط، نحو (أَسَد، وأُسْد).

٤) **الرابع**: بزيادة وتبديلِ شَكْل، نحو (رَجُل، ورِجَال).

٥) **الخامس**: بنقص وتبديل شكل، نحو (رَسُوْل، ورُسُل).

٦) **السادس**: بزيادة، ونقص، و تبديل شكل، نحو (غُلَام، وغِلْمَان).

أقسام جمع التكسير:

جمع التكسير على قسمين: جمع **قلة**، وجمع **كثرة**، وكل قسم له مبدأ، وغاية، وأوزان.

أولًا: جمع القلة:

جمع القلة مبدؤه في الأصل من الثلاثة، أو الاثنين -على الخلاف المشهور في أقل الجمع-.

وغايته العشرة.

وأوزانه أربعة، وهي: (أَفْعِلة، وأَفْعُل، وفِعْلَة، وأَفْعَالٌ)، قال ابنُ مالك في الخلاصة:

أفْعِلــةٌ أفْعُــلُ ثُــمَّ فِعْلَــه ثُمَّــتَ أفْعــالٌ جُمــوعُ قِلَّــه

ومن **أمثلته**: (أَسْلِحَةٌ، وأَفْلُسٌ، وفِتْيَةٌ، وأَحْمَالٌ)، جمع: (سِلاح، وفَلْس، وفَتًى، وحَمْل).

ثانيًا: جمع الكثرة:

مبدؤه: من فوق العشرة، و قيل يبدأ من مبدأ جمع القلة.

غايته: آخر الأعداد.

وأوزانه كثيرة، تزيد على العشرين، وإليك جدولًا نورد فيه **أمثلةً** عليها، فأما شروط مفرداتها، وبيان المُطَّرِدِ من ذلك، والكثيرِ، والنادرِ ففي غير هذا الكتاب:

م	المفرد	الجمع	وزنه	م	المفرد	الجمع	وزنه
١	أَحْمَرُ، وحَمْرَاءُ	حُمْرٌ	(فُعْلٌ)	١٣	غُلَامٌ	غِلْمَانٌ	(فِعْلَانٌ)
٢	حِمَارٌ	حُمُرٌ	(فُعُلٌ)	١٤	قَضِيْبٌ	قُضْبانٌ	(فُعْلانٌ)
٣	غُرْفَةٌ	غُرَفٌ	(فُعَلٌ)	١٥	كَرِيْمٌ	كُرَمَاءُ	(فُعَلاءُ)
٤	كِسْرَةٌ	كِسَرٌ	(فِعَلٌ)	١٦	شَدِيْدٌ	أَشِدَّاءُ	(أَفْعِلَاءُ)
٥	هَادِي	هُدَاةٌ	(فُعَلَةٌ)	١٧	كَاهِلٌ	كَوَاهِلُ	(فَوَاعِلُ)
٦	كَامِلٌ	كَمَلَةٌ	(فَعَلَةٌ)	١٨	سَحَابَةٌ	سَحَائِبُ	(فَعَائِلُ)
٧	جَرِيْحٌ	جَرْحَى	(فَعْلَى)	١٩	صَحْرَاءُ	صَحَارٍ	(فَعَالِي)
٨	كُوْزٌ	كِوَزَةٌ	(فِعَلَةٌ)	٢٠	صَحْرَاءُ	صَحَارَى	(فَعَالَى)
٩	صَائِمٌ	صُوَّمٌ	(فُعَّلٌ)	٢١	كُرْسِيٌّ	كَرَاسِيُّ	(فَعَالِيٌّ)
١٠	صَائِمٌ	صُوَّامٌ	(فُعَّالٌ)	٢٢	جَعْفَرٌ	جَعَافِرُ	(فَعَالِلُ)
١١	جَبَلٌ	جِبَالٌ	(فِعَالٌ)	٢٣	مَسْجِدٌ	مَسَاجِدُ	(مَفَاعِلُ)
١٢	فَلْسٌ	فُلُوسٌ	(فُعُوْلٌ)	٢٤	مِصْبَاحٌ	مَصَابِيْحُ	(مَفَاعِيْلُ)

تنميم:

من جموع التكسير صيغة يقال لها: **صيغة منتهى الجموع**، ويقال لها الجمع المتناهي، من أمثلتها الألفاظ: (مساجد، وصيارف، وسلالم، وكواهل، وكراسي، وصحاري، وأجانب، ...)، والألفاظ: (مصابيح، وقناديل، وقوارير، وسفاريج، ...)، والمتأمل لهذه الألفاظ يجد أنها قد شملت عدة أوزان، تنتظم في فرعين، لكل فرع ضابط.

فضابط الفرع **الأول** أنه: كلُّ جمعٍ بعدَ ألفِ تكسيرِه حرفان.

وضابط الفرع **الثاني** أنه: كلُّ جمعٍ بعد ألف تكسيره ثلاثةُ أحرف، وسطها ساكن.

وألف التكسير: هي ألفٌ تَدُلُّ على الجمع مسبوقة بحرفين مفتوحين غالبًا، -ويَنْدُرُ ضَمُّ الأَوَّلِ، نحو: (سُكارى)- ويليها حرفان، أولهما مكسور لفظًا أو تقديرًا، أو يليها ثلاثة أحرف، أولها مكسور، ووسطها ياء ساكنة.

أمثلة:

(مَسْجِدٌ، ودَابَّةٌ، وقِنْدِيْلٌ) هذه الألفاظ إذا أردت جمعها على صيغة منتهى الجموع، فإنك تأتي بألف التكسير، فتضعها على الوصف الذي وصفنا لك، فتقول: (مَسَاجِدُ، ودَوَابُّ، وقَنَادِيْلُ)، وأوزانها: (مَفَاعِلُ، وفَعَالِلُ، وفَعَالِيْلُ).

فقبل ألف التكسير في المثالين الأولين حرفان مفتوحان ، وبعده حرفان مكسور أولهما، غير أن الكسر في (مَسَاجِدُ) ظاهر، وفي (دَوَابُّ) مقدر؛ إذ أصله: (دَوَابِبُ)، فأُدْغِمَ لما مر بك في بابه، وأحسب أنك لا تزال مستذكرًا سبب قلب ألف (دَابَّةٌ) واوًا في الجمع، فإن نسيت فجَدِّدْ به عهدًا في باب الإبدال، والله يوفقك.

وقبل ألف التكسير في المثال الثالث (قَنَادِيْل) حرفان مفتوحان أيضًا، وبعده ثلاثة أحرف وسطها ياء ساكنة، ومثل قَنَادِيْل: جمع (مِصْبَاح، وقَارُوْرَة) على (مَصَابِيْح، وقَوَارِير)، ووزنها (مَفَاعِيْلُ، وفَوَاعِيْلُ).

تنبيه عزيز:

علمت أن أوزانًا كثيرة في صيغة منتهى الجموع تنتظم في ذينك الضابطين؛ فتقليلًا لهذه الأوزان يطلق النحاة عليها كلها أنها على هيئة (مفاعل) أو (مفاعيل)، وقد يقولون: (فعالل، وشبهه)، ويريدون به اصطلاحًا خاصًا بهذا الباب، فمرادهم من ذلك الشبه في العدد والهيئة، واعتبار مجرد اللفظ، وليس جاريًا على مصطلح الصرفيين من مقابلة الأصلي بالأصلي والزائد بالزائد، ومثل ذلك يقال في أبنية التصغير الثلاثة الآتي ذكرها في الباب التالي.

مسألة: يحذف من الاسم ما يُخِلُّ بصيغة الجمع سواء كان أصليًا أم زائدًا، تقول في جمع (سَفَرْجَل، ومُسْتَدْعٍ): (سَفَارِجُ، ومَدَاعٍ).

وتوضيح:

ألف التكسير في (مفاعل) يقع قبلها حرفان، وبعدها حرفان، فنحتاج إلى أربعة أحرف فقط، و(سفرجل) خماسية، و(مستدعٍ) سداسية، فيتعذر إبقاء جميع الأحرف، فلابد إذن من حذف بعضها، فما هو الأولى حذفًا من أحرف الكلمتين؟

الجواب: أن العرب حذفت اللام من (سفرجل)، دون سائر الحروف، وعلل ذلك النحاة بأن الثقل منها؛ لكونها طرفًا، فعند جمعه نَضَعُ بعد حذف اللام حرفين قبل ألف (مفاعل)، وحرفين بعدها، فيصير (سفارج).

وفي (مستدعٍ) لدينا ثلاثة أحرف أصول: (الدال، والعين، والياء المبدلة من الواو)، وثلاثة زوائد: (الميم، والسين، والتاء)، ولا يخفى أن الزائد أولى بالحذف من الأصلي، فانحصر النظر في ثلاثة (الميم، والسين، والتاء)، فنجد السين، والتاء أولى بالحذف من الميم لأن الميم وإن اشتركت معهما في كونها زائدة إلا أن لها عليهما مزية؛ لجمعها بين أمرين: التصدر ، والدلالة على معنى، وهو كون الكلمة اسم فاعل، فيبقى من الأحرف بعد حذف السين، والتاء أربعة، وهي: (م، د، ع، ي)، فنضع في وسطها ألف مفاعل، فتصير (مَدَاعِي)، ثم تحذف الياء، ويُعَوَّضُ منها التنوينُ فيقال: (مداعٍ).

وهناك ضوابط تُعْرَفُ بها الحروفُ التي هي أولى بالحذف، والأخرى التي هي أحق بالبقاء، يأتيك طرف منها في كتاب أوسع، إن شاء الله سبحانه، وتعالى.

فإذا حُذِف من الكلمة حرفٌ أو أكثر جاز لك أن تعوض عن المحذوف ياءً قبل الآخر، فتقول فيما تقدم: (سَفَارِيْج، ومَدَاعِيٌّ)، وأصل الأخير (مَدَاعِيْيُ)، فلما زيدت الياء أدغمت في لام الكلمة.

قال الحريري، رحمه الله:

وَقَدْ تُزَادُ اليَاءُ لِلتَّعْوِيضِ ... وَالجَبْرِ لِلْمُصَغَّرِ المَهِيضِ

كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ المُطَيْلِيقَ أَتَى ... وَاخْبَأَ السُّفَيْرِيجَ إِلَى فَصْلِ

وهذان البيتان وإن كانا في التصغير فقد قدمنا أن البابين من وادٍ واحد؛ ولذا جمع ابن مالك هذا الحكم للبابين في بيت واحد، فقال:

وجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يا قبلَ الطَّرَفْ إنْ كـانَ بعـضُ الاسْـمِ **فـيهما**

باب التصغير

للتصغير ثلاثة أبنية: (**فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيْلٌ**)، نحو: (فُلَيْس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِيْر).

ونلخص هذا الباب في النقاط التالية:

١) لا بد في كل تصغير من ثلاثة أعمال:

ضَمِّ الأول، وفتحِ الثاني، واجتلابِ ياء ساكنة ثالثة، ثم إن كان المصغر ثلاثيًا اقتصر على ذلك، وهي بنية (فُعيل)، نحو: (فُلَيْس، ورُجَيْل).

٢) وإن كان متجاوزًا للثلاثة احتيج إلى عمل رابع، وهو: كسر ما بعد ياء التصغير إلا ما استُثني، مما لم ينكسر فيه ما بعد الياء، كقولهم: (بُقَيْرَة، وحُبَيْلَى، وحُمَيْرَاء، وأُجَيْمَال، وسُكَيْرَان)، ونحوهنَّ، مما لا يحتمل تفصيله هذا الكتاب المختصر.

٣) ثم إن كان بعد هذا المكسور حرفٌ غيرُ لين لم تحتجْ إلى شيء بعد هذه الأعمال الأربعة، وهذه هي بنية (فُعَيْعِلٌ)، نحو: (جَعْفَر، وجُعَيفر، وضَارِب، وضُوَيْرِب، وغَزَال، وغُزَيِّل)، والتغيير الحاصل في (ضويرب، وغُزَيِّل) مَرَّ بك في باب الإبدال عند الكلام على إبدال الواو والياء من الألف، فنكتفي بالإحالة عن التكرار والإطالة.

٤) وإن كان بعده حرفُ لينٍ قبل الآخر فلا يخلو هذا اللين من ثلاث حالات:

١. إما أن يكون ألفًا، نحو: (مصباح).

٢. أو واوًا، نحو: (عصفور).

٣. أو ياءً، نحو: (قِنْديل).

فإن كان ياءً بقي على ما هو عليه، فتقول: (قُنَيْدِيل)، وإن كان ألفًا أو واوًا قلب ياءً؛ لأجل الكسرة، فتقول فيهما: (مُصَيْبِيْحٌ، وعُصَيْفِيْرٌ)، كما تقدم لك في الإبدال: أن الألف والواو إذا سكنتا، وانكسر ما قبلهما قلبتا ياءً، وهذه هي بنية (فُعَيْعِيْل)، ونزيد هذا توضيحًا في الجدول التالي:

الكلمة قبل التصغير	الكلمة عند تصغيرها	الكلمة بعد تصغيرها
قِنْدِيْلٌ	قُنَيْدِيْلٌ	قُنَيْدِيْلٌ
مصباح	مُصَيْبِـ(اْ)حٌ	مُصَيْـبِيْحٌ
عصفور	عُصَيْفِـ(وْ)رٌ	عُصَيْفِيْرٌ

٥) والتكسير والتصغير أخوان، فكما وجب في باب التكسير حذف ما يُخِلُّ بصيغة الجمع وجب هنا حذف ما يُخِلُّ بصيغة التصغير، وكما جاز لك هناك تعويض ياءٍ ساكنة قبل الآخر جاز ذلك هنا.

فكما كنت تجمع (سَفَرْجَلًا) على (سَفَارِج)، فصغِّرْها على (سُفَيْرِج)، وكما كنت تجمع (مُسْتَدْعِيًا) على (مَدَاعٍ)، فصَغِّرْها على (مُدَيْعٍ).

ويجمع (مُنْطَلِقٌ) على (مَطَالِق)، ويُصَغَّرُ على (مُطَيْلِق).

ولك أن تعوض عن المحذوف ياء قبل الآخر فتقول: (سُفَيْرِيْجٌ، ومُدَيْعِيٌّ، ومُطَيْلِيْقٌ).

فائدة:

تَلْحَقُ تاءُ التأنيثِ تصغيرَ المؤنث الثلاثيِّ العاري منها.

توضيح:

مَرَّ بك في باب «**التأنيث**» أن المؤنث بالتاء إما أن يكون تأنيثه بتاء ملفوظة، وإما أن يكون بتاء مقدرة، وقَدَّمْنا لك طرق معرفة تلك التاء المقدرة.

واعلم هنا أن المؤنث بتاء مقدرة إذا كان ثلاثيًا، نحو: (دَار، وسِنٌّ، وعَيْن، وأُذُن، ويَد)، يعود اللفظ إلى أصله عند تصغيره، فترجع تلك التاء، فتقول: (دُوَيْرَةٌ، وسُنَيْنَةٌ، وعُيَيْنَةٌ، وأُذَيْنَةٌ، ويُدَيَّةٌ).

وخرج بقولهم: (ثلاثي) ما زاد على الثلاثي، نحو: (زَيْنَب، وسُعَاد)، فإنك تقول في تصغيره (زُيَيْنِب، وسُعَيِّد)، ولا تعود التاء، فلا يقال: (زُيَيْنِبَةٌ، ولا سُعَيِّدَةٌ).

النسب

النَّسَبُ هو: إِلْحَاقُ ياءٍ مشددةٍ بآخرِ الاسم لِتَدُلَّ على نِسْبَتِهِ إلى المُجَرَّدِ منها.

ولا بُدَّ لك في النسب من عملينِ في آخره:

أحدهما: أَنْ تَزِيْدَ ياءً مُشَدَّدَةً تَصِيْرُ حرفَ إِعْرَابِهِ.

والثاني: أَنْ تَكْسِرَ هذا الآخِرَ لمناسبةِ الياء.

أمثلة:

تقول في النسب إلى دِمَشق: (رَجُلٌ دِمَشْقِيٌّ)، فَعُمِل به ما تقدم كما ترى، ودَلَّ هذا العمل على نسبة الموصوف به - وهو رجل - إلى المُجَرَّدِ من الياءِ وهو دمشق.

الأشياء المحذوفة عند النسب:

[١] تُحْذَفُ لأجل هذه الياءِ أشياءُ تكون في آخر المنسوب إليه:

أحدها: تاء التأنيث.

فتقول: في النسب إلى (السُنَّةِ، ومَكَّةَ، ووَادِعَةَ): (سُنِّيٌّ، ومَكِّيٌّ، ووَادِعِيٌّ).

الثاني: الياءُ المشددةُ الواقعةُ بعد ثلاثةِ أحرفٍ، فصاعدًا.

فتقول في النسب إلى (كُرْسِيٍّ، وشَافِعِيٍّ): (كُرْسِيٌّ، وشَافِعِيٌّ).

توضيح:

(كُرْسِيٌّ) في قولك: (قعد على الكرسي)،في آخره ياء مشددة زائدة، فإذا نسبت إليه شخصًا ما؛ إما لكونه يبيع الكراسي، أو يصلحها، أو لمعنى ناسب أن يضاف إليها، فإنك تقول: (جاء فلان الكرسيُّ)، فالعمل الذي تم هو حذف الياء المشددة التي كانت في المنسوب إليه والإتيان بياء أخرى مشددة في المنسوب.

مثال آخر أوضح:

الإمام محمد بن إدريس الشافعيُّ، رحمه الله، منسوب إلى جَدٍّ له اسمه (شَافِع)، فلما تَقَرَّرَ له مَذْهَبٌ، وانتشر في الأمصار صار أتباعُه ينسبون إليه، فيقال: (البيهقيُّ الشافعيُّ، وابنُ كثير الشافعيُّ، فالياءُ المشددةُ في (الشافعيّ) المنسوب إليه (الإمام رأس المذهب) هي ياء النسب إلى (شافع)، فلما نسبنا أتباعه إليه حُذفتْ تلك الياء وأُتِيَ بياء أخرى.

فإن قلت: هل لهذا الكلام ثمرة؟ ومتى تظهر؟

فالجواب: نعم له ثمرة في بعض المسائل والجزئيات، وستأتيك إن شاء الله، تعالى في غير هذا المختصر.

الثالث: **مما يحذف لأجل ياء النسب**: الألف بشرط أن تكونَ متجاوزةً للرابعة (أي: تكونَ خامسةً فصاعدًا)، أو رابعةً وثاني ما هي فيه متحرك.

أمثلة:

(**حُبَارَى**) إذا نسبت إليها حذفت هذه الألف؛ لأنها وقعت خامسة، فتقول: (**حُبَارِيٌّ**).

و(**جَمَزَى**) ألفها وقعت رابعة، وثاني ما هي فيه متحرك، فإذا نسبت إليه حذفت الألف أيضًا فقلت: (**جَمَزِيٌّ**).

وخرج بالقيد المذكور ما إذا كانت الألف **ثالثةً، أو رابعةً وثاني ما هي فيه ساكن** نحو: (فَتًى، وعَصًا، وحُبْلَى، ومَلْهَى).

فأما (فَتًى، وعَصًا)، ونحوُهما، فليس فيه عند النسب إلا القلب واوًا، فتقول: (فَتَوِيٌّ، وعَصَوِيٌّ).

وأما (حُبْلَى، ومَلْهًى) فلا يجب الحذف فيهما عند النسب، بل يجوز الحذف ويجوز القلب، فتقول في (حُبْلَى): (حُبْلِيٌّ) بالحذف، وهو أرجح؛ لأن الألف زائدة، ولك أن تقول: (حُبْلَوِيّ)، بالقلب، لكنه مرجوح، وتقول في (مَلْهًى): (مَلْهَوِيٌّ) بالقلب، وهو أرجح؛ لأن الألف منقلبة عن أصل، ولك أن تقول: (مَلْهِيٌّ) بالحذف، لكنه مرجوح.

الرابع: **مما يحذف لأجل ياء النسب**: ياء المنقوص المتجاوزة أربعة.

أمثلة:

(مُعْتَدٍ، ومُسْتَعْلٍ)، اسمان منقوصان، فتقول في النسب إليهما: (مُعْتَدِيٌّ، ومُسْتَعْلِيٌّ)، بحذف الياء وجوبًا؛ لأنها فوق الرابعة.

فإن كانت رابعةً، نحو: (قَاضٍ) فيجوز الوجهان: الحذف، فتقول: (قَاضِيٌّ)، وهو أرجح، والقلب، فتقول: (قَاضَوِيّ)، وهو مرجوح.

وإن كانت الياء ثالثة، فليس فيها إلا القلب واوًا، نحو: (شَجَوِيّ)، في النسبة إلى (شَجٍ).

تنبيه:

القلب في هذا الباب هو قلب الألف أو الياء واوًا ليس غير.

[٢] ومما يحذف للنسب متصلًا بآخر المنسوب إليه:

١) **ياء (فَعِيْلَة)**، بفتح الفاء إذا كانت صحيحة العين غير مضعفة، فتقول في النسب إلى (حَنِيْفَة، وبَجِيْلَة، وصَحِيْفَة): حَنَفِيٌّ، وصَحَفِيٌّ، وبَجَلِيٌّ.

وخرج بالقيد المذكور نحو: (طَوِيْلَة)؛ لاعتلال العين، و(جَلِيْلَة)؛ لأنها مضعفة.

٢) **ياء (فُعَيْلَة)**، بضم الفاء وفتح العين، غير مضعفة العين، نحو: (جُهَيْنَة)، فتقول في النسب إليها: (جُهَنِيٌّ).

وخرج بالقيد المذكور نحو: (قُلَيْلَة)، لأنها مضعفة، فتقول في النسب إليها: (قُلَيْلِيٌّ).

٣) **ياء (فُعَيْل، وفَعِيْل)**، معتلي اللام نحو: (قُصَيّ، وغَنِيّ، وعَلِيّ)، فإن أصلها بياءين: الأولى (ياء فُعَيْل أو فَعِيْل)، والثانية: (لام الكلمة)، هكذا: (قُصَيْيٌ، وغَنِيْيٌ، وعَلِيْيٌ)، فتحذف الياء الزائدة، فتُقْلَبُ كسرةُ عين الكلمة في (غنيّ، وعليّ) فتحة؛ لكراهة توالي كسرتين وثلاث ياءات في كلمةٍ يَسْتَحْوِذُ الكسرُ على أكثرِها، وسنُنَبِّهُ إليه آخرَ الباب، فتقع الياء الثانية التي هي لام الكلمة متحركةً بعد فتحةٍ فَتُقْلَبُ ألفًا، ثم تُقْلَبُ واوًا؛ لأَنَّ ما قبل ياءِ النسب لا بُدَّ من كسرِه، والألفُ لا تَقْبَلُ الحركةَ، واختيرت الواو دون الياء؛ لئلا يَحْصُلَ ثِقَلٌ من توالي كسرةٍ وثلاثِ ياءات، فتقول: (قُصَوي، وغَنَوي، وعَلَوي).

وخرج بالقيد المذكور نحو: (عُقَيْل، وعَقِيْل)؛ لعدم اعتلال اللام، فتقول في النسب إليهما: (عُقَيْلِي، وعَقِيْلِي) وشَذَّ قولُهم: (قُرَشِيٌّ) في النسب إلى قُرَيْش، و(ثَقَفِيٌّ) في النسب إلى ثَقِيْف.

هذا مقتضى مذهب سيبويه وأجاز المبرد الوجهين: الحذفَ وعدمَه.

والذي يظهر - والله أعلم - أن الحذف في (فُعيل)، بضم الفاء ليس بشاذ؛ لكثرته نحو: (قُرَشِيٌّ، وسُلَمِيٌّ، وهُذَلِيٌّ) في النسبة إلى: (قُرَيْش، وسُلَيْم، وهُذَيْل)، وأما الحذف في (فَعِيل)، بفتح الفاء فلم يسمع منه إلا (ثَقَفِيٌّ)، فيما وقفت عليه، فلا يبعد الحكم عليه حينئذٍ بالشذوذ.

تنبيه: أصل الياء الثانية في (قُصَيّ، وعَلِيّ) واو؛ لأنها من قَصَا يقصو أي: بَعُدَ، وعلا يعلو، أي: ارتفع، وإنما قلبتا ياءً؛ لاجتماعهما مع ياء ساكنة سابقة عليهما، كما مر بك في باب «**الإبدال**».

٤) **واو (فَعُولَة)**، صحيحةَ العينِ غَيْرَ مضعفة اللام، نحو: (شَنُوْءَة)، فإذا نسبت إليها حذفت الواو، ويتبع حذف الواو حذف الضمة، وتجتلب فتحة على النون، فتقول: (شَنَئِيٌّ)، هذا مذهب سيبويه.

وخرج بالقيد المذكور (قَوُوْلَة)، ونحوها؛ لِاعْتلالِ العَيْنِ، و(مَلُوْلَة)، ونحوها؛ لأنها مضعفة، فلا حذف فيهما عند النسب فتقول: (قَوُوْلِيٌّ، ومَلُوْلِيٌّ).

فائدة:

(قَوُوْلَة) يجوز إبدال الواو الأولى همزةً، فيقال (قَؤُوْلَة).

مسألة:

يجب قلب الكسرة فتحة في كل ثلاثي مكسور العين كيفما كانت فاؤه، فشمل ثلاثة أوزان: (فَعِل، وفُعِل، وفِعِل)، وعلةُ هذا القلب الثقل الحاصل من توالي كسرتين وياءين، فتقول في النسب إلى (نَمِر، ودُئِل، وإِبِل): نَمَرِيٌّ، دُؤَلِيٌّ، إِبَلِيٌّ، بفتح العين فيهن.

تنبيه: (حَنِيْفَة، وصَحِيْفَة، وبَجِيْلَة، وعَلِيٌّ، وغَنِيٌّ، وثَقِيْفٌ)، ونحوُهنَّ بعد حذف الياء الزائدة لأجل النسب تصير الألفاظ إما على: (فَعِلة)، أو: (فَعِل)، فتُفْتَحُ الكسرةُ فيها كما تُفْتَحُ في (نَمِرٍ).

مسألة في النسب إلى الممدود:

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية:

فإن كانت الهمزة أصلًا سلمت، تقول في النسب إلى (قُرَّاء): (قُرَّائِيٌّ).

وإن كانت بدلًا من أصل، أو للإلحاق فالوجهان، تقول في النسب إلى (كِسَاء، وعِلْبَاء): (كِسَائِيٌّ، وكِسَاوِيٌّ)، والأَوَّلُ أَجْوَدُ، و(علبائي وعلباوي)، والثاني أجودُ.

وإن كانت للتأنيث قلبت واوًا، تقول في النسب إلى (صَحْرَاء): (صَحْرَاوِيٌّ).

الإمالة

الإمالة: أَنْ تَذْهَبَ بالفتحة إلى جِهَةِ الكسرة، فإن كان بعدها ألفٌ ذَهَبْتَ بهذه الألف إلى جِهَةِ الياءِ، وإن لم يكن بعدها ألف فالْمُمَالُ الفتحةُ وحدَها.

أمثلة:

لفظة (**الفتى**) من الألفاظ التي تميلها بعض العرب، والإمالة واقعة على فتحة التاء وتلك الفتحة بعدها ألف فتمال تلك الألف إلى جهة الياء.

ولفظتا (**نِعْمَةَ، وبِسَحَرٍ**) مما يميله بعض العرب، والإمالة واقعة على فتحة الميم من (**نِعْمَةَ**) عند الوقف عليها، فتحة الحاء من (**بِسَحَرٍ**).

فائدة:

للإمالة أصحابٌ، وحُكْمٌ، ومَقْصَدٌ.

أما أصحابها فهم بنو تميم، ومن جاورهم من أَسَدٍ وقَيْسٍ، وبعضِ نَجْدٍ.

وأما حكمها فهو الجواز وليست بواجبة.

وأما المقصد والفائدة منها فهو تَقَارُبُ الأصواتِ وتَنَاسُبُها وصَيْرُوْرَتُها من نَمَطٍ واحد.

وقولنا في حكمها إنه الجواز هذا باعتبار الأصل لمن جاء بعد أصحابها، وقد تجب لعَارِضٍ، كورودها في قراءة من يَلْزَمُ الإمالةَ، في موضع أو مواضع؛ لأن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يُقْتَفَى فيها أَثَرُ القُرَّاءِ بحسب ما ورد عنهم بالأسانيد دون تغيير، والله أعلم.

أسباب الإمالة:

أسبابها ثمانية:

أحدها: كونُ الألفِ مُبْدَلَةً من ياءٍ مُتَطَرِّفَةٍ، سواء كان ذلك التطرف حقيقة أو حكمًا.

فالألف المتطرفة حقيقة نحو: (**اشْتَرَى، والفَتَى**)، فإن الفتحة التي سبقت الألف في اللفظتين تُمال، ويتبع ذلك إمالةُ الألف، ومن المثالين تلمح أَنْ لا فَرْقَ في الإمالة بين الفعل والاسم.

والألفُ المُتَطَرِّفةُ حُكْمًا نحو: (**فَتَاة**)، فإن فتحة التاء وَسَطَ اللفظة تمال، ويتبع ذلك إمالة الألف التالي لها؛ لأن التاء على تقدير الانفصال فالألف في حكم المتطرفة.

الثاني: كونُ الياء تَخْلُفُ الألفَ في بعض التصاريف.

توضيح:

لفظة (**مَلْهَى**) تمال فيها الألف فقد تقول: هذه الألف أصلُها الأَوَّلُ الواو؛ لأنها من اللَّهْو، فلماذا أميلت؟

والجواب: أنَّ الحال وإن كان كما قلتَ غير أن هذه الألف لما كانت الياءُ تَخْلُفُهَا في بعض التصاريف، كقولك: (مَلْهَيَانِ) كان هذا سَبَبًا لإمالةِ هذه الألفِ.

الثالث: كونُ الألف مُبْدَلةً من عَيْنِ فِعْلٍ يَئُوْلُ عند إسناده للتاء إلى وزن: (**فِلْتُ**)، بالكسر.

توضيح:

الفعلان (**بَاعَ، وخَافَ**) تمال فيهما الألف، فقد تتساءل ما سبب الإمالة فيهما؟

فالجواب أن الفعلين عند إسنادهما لضمير الرفع المتحرك يئولان إلى وزن (فِلْتُ)، فتقول: (بِعْتُ، وخِفْتُ).

هذا ضَابِطٌ مُقَرِّبٌ، وإن أردتَّ بيانًا أوضح لهذا السبب، بإذن الله، عز وجل، فهو: أن الفعلين لما اتصل بهما ضمير رفع متحرك حُذِفَتْ عينُهما؛ للتخلص من التقاء الساكنين، وحُرِّكَتْ فاؤهما بالكسر، وهذه الكسرة في (بِعْتُ) تُؤْذِنُ بأن **العين** ياء؛ إذ أصل (باع): (بَيَعَ)، بينما هي في (خاف) تُؤْذِنُ بأن **حركة العين** كسرة؛ إذ أصل (خاف): (خَوِفَ)، وقد مر بك ذلك مفصلًا في «**فصل اتصال الضمائر بالأفعال**»، ولله الحمد، فأميلت الألف في (باع)؛ لدلالتها على الياء، وأميلت الألف في (خاف)؛ لدلالتها على الكسرة.

الرابع: وقوعُ الألفِ قبل الياء.

مثال:

الفعل (**بايَعْتُهُ**)، الألفُ فيه مُمَالةٌ بسبب الياء التالية لها في كلمتها، ولا يَضُرُّ كونُ هذه الياء مفتوحةً كما مثلنا، أو مضمومةً، نحو: (**التَّبَايُعُ**)، أو مكسورةً، نحو: (**بايِعْ** التاجرَ الأمين)، واجتمع في هذا الأخير سببان: (الياء، والكسرة)، ولا يضر فصل الياء عن الألف بالهاء، نحو: (**شاهِين**)؛ لخفاء الهاء فلم يعتد بها في الحجز.

الخامس: وقوع الألف بعد الياء، سواء كانت متصلةً بها نحو: (**بَيَان**)، أم منفصلة بحرف، نحو: (**شَيْبَان**)، أم بحرفين أحدهما هاء، ولم يفصل بين الهاء والياء ضمة، نحو: (**دَخَلْتُ بَيْتَهَا**)، فإذا قلت: (**هذا بَيْتُهَا**) لم تمل الألف؛ لأن الضمة فيها ارتفاع في النطق، والإمالة فيها انخفاض فتدافعا .

السادس: وقوع الألف قبل الكسرة، نحو: (**عَالِم**)، سواء كانت هذه الكسرة لازمة كما مَثَّلْنَا، أم عارضة بسبب العامل نحو: (**في بَابِه**)؛ فالكسرة عَرَضَتِ بسبب حرف الجر إلا أَنَّ الإِمالةَ فيما كَسْرَتُهُ لازمة أقوى منها فيما كَسْرَتُهُ عارضة.

السابع: وقوع الألف بعد الكسرة منفصلةً عنها إما:

بحرفٍ، نحو: (**كِتَاب**).

أو بحرفين أحدهما هاء غير مفصول بينها وبين الكسرة بحرف مضموم، نحو: (يريد أن **يَضْرِبَهَا**)، فإذا قلت: (**هو يَضْرِبُهَا**) لم تمل الألف؛ لأن الضمة فيها ارتفاع في النطق، والإمالة فيها انخفاض فتدافعا.

أو ساكن نحو: (**شِمْلال**).

أو بثلاثة أحرف أحدها هاء والآخر ساكن، وليس أحدها مضمومًا، نحو: (**هذان دِرْهَمَاكَ**).

الثامن: إرادة التناسب، وذلك في **صورتين**:

إحداها: إذا وقعت الألف مع ألفٍ مُمَالةٍ لسبب في كلمتها.

مثال: (**رَأَيْتُ عِمَادَا**)، فالألف الأولى ممالةٌ بسبب الكسرة قبلها، فأميلت الألف الثانية المُبْدلة من التنوين المنصوب؛ لتُنَاسِبَ الألفَ الأولى الممالة.

الصورة الثانية: إذا وقعت الألفُ في كلمة قَارَنَتْهَا كلمةٌ أخرى مُمَالةٌ.

مثال:

قوله تعالى: ﴿**والضحى والليل إذا سجى**﴾، فإن لام (الضحى) منقلبة عن واو (الضحوة)، فليس فيها سببٌ للإمالة، ولكنها أميلت هنا؛ لمناسبة (سجى)، وما بعدها، مما أميل لسبب، وهذا السبب الثامن هو في الحقيقة إمالة للإمالة.

وبهذا يظهر أن أسباب الإمالة ترجع إلى: الياء أو الكسرة، أو الدلالة عليهما أو التناسب.

موانع الإمالة:

للإمالة موانعُ تمنعُها مع توفر أسبابها المتقدمة، وهذه الموانع الراء، وحروف الاستعلاء:

أولًا: الراء: الراء تمنع الإمالة بشروط ثلاثة:

١- كونها غير مكسورة.

٢- أن تكون هذه الراء متصلة بالألف قبلها أو بعدها.

٣- أن لا يُجاور الألفَ راءٌ أخرى مكسورة.

مثال: (**هذا الجِدَارُ**)، و(**رَاشِد**) لا إمالة في المثالين لوجود المانع.

توضيح:

سبب الإمالة في المثال الأول موجود ألا وهو: الكسر السابق للألف، لكن اللفظة لم تمل فيها الألف؛ لوجود المانع الذي هو الراء بشرطها المذكور، وسبب الإمالة في المثال الثاني ظاهر وهو الكسر التالي للألف، لكن اللفظة لم تمل فيها الألف مع ذلك؛ لوجود المانع الذي هو الراء.

وخرج بالشروط المذكورة ما إذا انكسرت الراء أو فُصِلت من الألف أو جاورتها راءٌ مكسورة.

فلم تَمْنَع الراءُ الإمالةَ في نحو: (**فَارِس، ورِجَال**)؛ لانكسارها، ولا في نحو: (**هذه عَمَائِرُ**)؛ للفصل بين الراء والألف، ولا في نحو: ﴿**إن كتاب الأبرار**﴾؛ لأن الألف جَاوَرَتْها راءٌ مكسورةٌ.

ثانيًا: حروف الاستعلاء:

وهي سبعة مجموعة في قولهم: (**خص ضغط قظ**).

وهذه الحروف إما أن تكون **متقدمة** على الألف أو **متأخرة** عنها.

❖ فالمتقدمة يشترط في منعها الإمالة:

١- أَلَّا يكونَ حرفُ الاستعلاءِ مكسورًا، نحو: (**طالب، وصالح**)، فإن كان مكسورًا لم يمنع، نحو: (**طِلاب، وصِيام**).

٢- أن يكونَ حرفُ الاستعلاءِ متصلًا بالألف، كما مثلنا، أو منفصلًا عنها بحرف واحد، نحو: (**غَنَائِم**)، فإن فصل بحرفين لم يمنع، نحو: (**غَلَيَان**).

٣- أَلَّا يكونَ ساكنًا بعد كسرة، فإن سكن بعد كسرة لم يمنع، فيمال نحو: (**مِصْبَاح، ومِطْوَاع، وإِصْلَاح**).

٤- أَلَّا تكونَ ثمَّةَ راءٌ مكسورةٌ مجاورةٌ، فنحو: ﴿**على أبصارهم**﴾ لا يمنع الصاد إمالة الألف فيها؛ لمجاورتها الراء المكسورة، فتبقى اللفظة على الإمالة.

❖ وحروفُ الاستعلاء المتأخرة المانعة للإمالة يُشْتَرَطُ لها:

أن تتصل بالألف، فنحو قولك: (**سَاخِرٌ**) غيرُ ممال.

أو تنفصل منه بحرف، فنحو قولك: (**بَالِغٌ، ونَاعِقٌ**) غيرُ ممال.

أو بحرفين، فنحو قولك: (**مَوَاثِيْقُ**) غيرُ مُمال.

وبعض العرب لا يعتبر المانع في هذا الأخير بل يميل هذا اللفظ ونحوه؛ لتراخي الاستعلاء.

تنبيه: هذه الموانع إنما تمنع فيما إذا كان السبب كسرة أو ياء ظاهرتين، فأما إن كان السبب دلالةً على ياء أو كسرة لم تؤثر، فلا يشكل إمالة: (**خَافَ، واشْتَرَى**) مع وجود المانع.

التقاء الساكنين

مِمَّا يَعْرِضُ حالَ الكلامِ التقاءُ حرفين ساكنين، ولغة العرب لا يلتقي فيها الساكنان إلا فيما ينبه عليه بعد، بخلاف لغات أعجمية أخرى لا تتحاشى من التقائهما، فإذا التقى ساكنان في العربية حدث تغييرٌ دَرَسَه الصرفيون في هذا الباب.

فإذا التقيا وَجَبَ التَّخَلُّصُ من التقائهما، إما بتحريكِ أحدِهما، وهو الأصل أو حَذْفِه، ونحن نرتب هذا الباب على ما يناسب هذا المختصر في الفقرات التالية:

١- إذا كان أحد الساكنين حرف مد -ولا يكون المد إلا الأول- فإن كان الساكنان في كلمة، والثاني مدغم في مثله فيغتفر التقاؤهما، وسيأتي الكلام عليه لاحقًا، وإن كانا في كلمة ليس الثاني مدغمًا في مثله حُذِفَ المدُّ لفظًا وخطًّا، كما مر في نحو: (**قُلْ، وبِعْ**) إذ أصلهما: (**قُوْلْ، وبِيْعْ**).

٢- وإن كانا في كلمتين وأولهما حرف علة ومد حُذِفَ المدُّ لفظًا لا خطًّا، نحو قوله تعالى: ﴿**وقيلا ادخلا النار**﴾، وقوله تعالى: ﴿**وقالوا الحمد لله**﴾، وقوله تعالى: ﴿**أفي الله شك**﴾.

٣- فإن لم يكن الأول حرف علة فيتخلص من التقائهما بتحريك أحدهما هو الأول غالبًا، وتحريكه إما بالكسر، وهو الأصل، نحو: ﴿**قمِ الليل**﴾، ﴿**وقلِ الحق**﴾، وإما بغير الكسر لنكتة، نقتصر من تلك النكات على ما يلي:

١) **التخفيف:**

نحو: (أَيْنَ، وكَيْفَ) قال الصرفيون: هذه المبنيات أصلها البناء على سكون الآخر، وقبلها ياء ساكنة، فلو كسر الآخر ثقلت اللفظة، ففزع إلى الفتحة؛ لكونها أخف الحركات، ومن ذلك قوله تعالى: (آلمَ الله لا إله إلا هو الحي القيوم) قرأ القراء جميعًا بفتح الميم وصلًا للتخفيف.

٢) **الرد إلى الأصل:**

وذلك في (لهمُ البشرى)، و(مُذُ الْيوم)؛ لأن أصل ميم الجمع، وذال (مُذْ) الضم.

٣) **الاتباع:**

نحو: (قُلُ ادْعُوا)؛ ضُمَّتِ اللام عند أكثر القراء لمناسبة ضمة العين بعد الساكن الثاني، وهذا كثير في القرآن، ومنه قوله تعالى: (ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم)، وقوله: (نصفه أو انقص منه قليلا) قرأ أكثر القراء بضم النون من (أن) في الآية الأولى، والواو من (أو) في الآيتين لأجل الاتباع.

٤) **خوف اللبس:**

وذلك في نحو قولك: (**اضْرِبَنَّ**)؛ لأنه لو قيل: (**اضْرِبِنَّ**)، بكسر الباء؛ لالتبس خطاب المذكر بخطاب المؤنث.

٤- إن كان الأول تنوينًا فالأصل في التخلص من التقائهما الكسر، نحو: (**مررت بزيدِ الظريف**)، قال الله تعالى: (**وإذ قالت أمة منهم لم تعظون قومًا الله مهلكهم**)؛ ولذا رققت اللام من لفظ الجلالة.

٥- فإن كان بعد الساكن الثاني حرفٌ مضمومٌ ضمًّا لازمًا فمن العرب من يضم التنوين اتباعًا، نحو: هذا زيدٌ اخْرُج إليه، وفيهم من يكسر.

٦- فإن كانت الضمة عارضة فليس إلا الكسر، نحو: (**زيدٌ ابنُك، وزيدٌ اسمُك**)؛ لأن الضمة حركة إعراب، وهي عارضة.

٧- إن كان الساكن الأول نون (مِنْ)، بكسر الميم، فالغالب أن النون تفتح مع (أل)، وتكسر مع غيرها، نحو: (مِنَ المسجد، ومِنِ ابنك).

٨- وإن كان الساكن الأول نون (عَنْ)، فالغالب كسرها مطلقًا مع (أل)، وغيرها، قال تعالى (لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة)، وتقول: (عَنِ ابْنِكَ).

٩- وإن كان الساكن الأول واوًا مفتوحًا ما قبلها فإن كانت الواو للجمع فالغالب ضمها، نحو: (**فلا تخشَوُا النَّاس واخشون**)، وإن لم تكن للجمع فالغالب الكسر، نحو قوله تعالى: (**لَوِ اسْتطعنا لخرجنا معكم**)، (**وأن لوِ اسْتقاموا**).

وقد يكون التخلص بتحريك الثاني، نحو: (لم يردَّ)، أصله قبل دخول الجازم، وقبل الإدغام: (يَرْدُدُ)، على وزن (يَكْتُبُ)، فَلِاجْتماع المثلين بشرطه أُدْغِمَ، فسكنت لذلك الدال الأولى بعد نقل حركتها إلى الراء الساكنة قبلها، فقيل: (يَرُدُّ)، فلما دخل الجازم حذف حركة الإعراب على الدال الثانية، وهنا التقى ساكنان، فمن أبقى إدغام المثلين في هذا المثال وأشباهه حرك المثل الثاني، إما بالفتح تخفيفًا، وإما بالضم اتباعًا، وإما بالكسر على الأصل، ومحل الشاهد من هذا المثال هو أن التحريك طَالَ الحرفَ الثاني.

فائدة:

من بدائع هذا الباب: ورد عن العرب حذف نون (مِنْ) إذا وليتها (أل)، فيقولون في (من الآن): (مِلْآن)، وهل يقاس على ما ورد؟

اختار أبو حيان القياس فيما كانت (أل) فيه قمرية.

كما ورد عنهم حذف نون (بني) بعد حذف يائها للساكنين، فتحذف إذا تلتها (أل) القمرية، فيقال في (بني الحارث): (بَلْحارث)، وفي (بني الهُجَيْمِ): (بَلْهُجَيْم).

تنبيه:

يغتفر التقاء الساكنين في **مواضع، هي**:

١) الوقف:

سواء كان الأول حرفًا صحيحًا، أم علة، نحو: (**خُبْزْ، وسَوْطْ، ويَعْمَلُوْنْ**).

٢) في بعض الأعداد، أو الحروف عند سردها:

نحو قولك في سرد الأعداد: (...، اثنانْ،...، عشرونْ،...، ثلاثونْ...)، وقولك عند سرد الحروف: (...، باءْ، تاءْ، ثاءْ، جيمْ،...).

٣) إذا كان الساكنان في كلمة، وكان أولهما حرف لين وثانيهما مدغمًا في مثله، نحو: (**الضَّالِّين، وخَاصَّة، وأتحاجُّونِّي، وخُوَيْصَّة، ودُوَيْبَّة**)، تصغير خاصّة ودابّة، ويسمى حينئذ التقاء الساكنين على حَدِّهِ، أي: بضابطه، وشرطه المذكور، ولا يخفى عليك أن القارئ يَمُدُّ صوتَهُ بحرف العلة حينئذ، وهو ما يسمى في التجويد (**المَدَّ الكَلَمِيَّ المُثَقَّلَ**).

٤) عند التباس الخبر بالاستفهام في نحو: (**آلْحَسَنُ جاءك؟ ومنه حديث: آلْبِرَّ تُرِدْنَ؟**)، ومنه قوله تعالى: ﴿**آلْآنَ وقد كنتم به تستعجلون**﴾، وهو ما يسمى في التجويد (**المَدَّ الكَلَمِيَّ المُخَفَّفَ**)؛ لأن الثاني غير مدغم في مثله، وتقدم بعض ذلك في باب همزة الوصل أول الكتاب، ولله الحمد.

الوقف

هو السكوت على آخر الكلمة اختيارًا.

ونَذْكُرُ لك مِنْ هذه الأحكامِ ما يُناسِبُ المقامَ مُلَخَّصًا في النِّقاطِ التالية:

١- ما كان من الألفاظ ساكنًا وصلًا يُوْقَفُ عليه كذلك، مثالُهُ الوَقْفُ على (اقْتَرِبْ) من قولِهِ تعالى: ﴿واسْجُدْ واقْتَرِبْ﴾، وعلى(أَنْذِرْ) من قوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾.

٢- وما كان مُتَحَرِّكًا غيرَ مُنَوَّنٍ يُوْقَفُ عليه بِحَذْفِ الحركةِ، مثالُهُ الوقفُ على (نَسْتَعِيْن) من قوله تعالى: ﴿وإياك نستعين﴾، والوقفُ على (المُسْتَقِيْم) من قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾، والوقفُ على(الدِّيْن) من قوله تعالى : ﴿مالك يوم الدين﴾ وعلى (لَك) من قوله تعالى: ﴿ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك﴾.

٣- وما كان مُنَوَّنًا بَعْدَ ضمةٍ أو كسرةٍ يُحْذَفُ تَنْوِيْنُه ويُوْقَفُ عليه بالسكون ،مثالُهُ :الوقفُ على(مُذَكِّرٌ) من قوله تعالى: ﴿فذكر إنما أنت مذكر﴾، والوقفُ على(مُصَيْطِرٍ) من قوله تعالى: ﴿لست عليهم بمصيطر﴾.

٤- وما كان مُنَوَّنًا بَعْدَ فَتْحَةٍ يُوْقَفُ عليه بِقَلْبِ تَنْوِيْنِهِ ألفًا مثالُهُ الوقفُ على(تَوَّابًا) من قوله تعالى: ﴿إنه كان توابا﴾ .

٥- وما كان مَنْقُوْصًا مُنَوَّنًا: فإنْ كان منصوبًا وُقِفَ عليه بقَلْبِ تَنْوِيْنِهِ ألفًا، كالصحيح، مثالُهُ الوقفُ على (مُنَادِيًا) من قوله تعالى: ﴿إننا سمعنا مُنَادِيًا ﴾، وإن كان مرفوعًا أو مجرورًا، وُقِفَ عليه بِحَذْفِ التنوينِ وبِحذفِ ياءِ المَنْقُوْصِ في الأَرْجَح، مثالُهُ الوقفُ على (هَادٍ) من قوله تعالى: ﴿ولكل قومٍ هاد﴾، وقوله تعالى: ﴿ ومن يضلل الله فما له من هاد﴾.

تنبيه:

(هاد) في الآية الأولى مرفوعة ،وفي الثانية مجرورة والحكم هنا واحد.

٦- وما كان مَنْقُوصًا غيرَ مُنَوَّنٍ، أوما أُجْرِيَ مُجْرَاه، فإِنْ كان مَنْصُوبًا وُقِفَ عليه بِحَذْفِ الحركةِ وإثباتِ الياءِ، مثالُهُ الوقفُ على(التَّرَاقِي) من قوله تعالى: ﴿كلا إذا بلغت التراقي﴾، وإِنْ كان مَرْفوعًا أو مجرورًا، وُقِفَ عليه بِحَذْفِ الحركةِ وإثباتِ الياءِ في الأَرْجَح.

مثالُهُ: الوقفُ على (الشَّافي) من قول النبي ﷺ: «اشْفِ وأنتَ الشَّافِي». متفق عليه عن عائشة رضي الله عنها، والوقفُ على(الماشِي، والسَّاعِي) مِنْ قَوْل النبي ﷺ: «ستكونُ فِتَنٌ، القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والقائمُ فيها خيرٌ من الماشي، والماشي فيها خيرٌ من السَّاعِي». متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

٧- وما كان مَقْصُورًا وُقِفَ عليه بالْأَلِفِ على كلِّ حالٍ، مثالُهُ الوقفُ على (الهدى) في قوله تعالى :﴿ولقد جاءهم من ربهم الهدى﴾، وقوله تعالى :﴿إن علينا للهدى﴾، وقوله تعالى: ﴿أرأيت إن كان على الهدى﴾، وكذلك الوقفُ على (هدى) في قوله تعالى: ﴿هذا هدى﴾، وقوله تعالى :﴿ويزيد الله الذين اهتدوا هدى﴾، وقول النبي ﷺ: «مَنْ دَعَا إِلَى **هُدًى**، كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لاَ يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا». رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، كلُّ ذلك يُوْقَفُ عليه بالألف.

٨- وما كان مختومًا بضميرِ المفردةِ الغائبة يُوْقَفُ عليه بإثبات صلةِ الضمير التي هي (الألف)، مثاله الوقفُ على (زلزالها) من قوله تعالى: ﴿إذا زلزلت الأرض زلزالها﴾.

٩- وما كان مختومًا بضميرِ المفردِ الغائبِ يوقف عليه بسكونِ الهاءِ وتُحْذَفُ صلةُ الضميرِ التي هي (الواو أو الياء) -إن وجدت-، مثاله الوقفُ على (أَمَرَهُ)، وعلى(طَعَامِهِ) من قوله تعالى: ﴿كلا لما يقض ما أمره*فلينظر الإنسان إلى طعامه﴾ .

١٠- وما كان مختومًا بتاء تأنيث من الحروفِ، نحو: (ثُمَّتَ ،ورُبَّتَ) أو الأفعالِ، نحو: (قَامَتْ ،وزُلْزِلَتْ) وُقِفَ عليه بالتاء.

١١- وما كان مختومًا بتاء التأنيث من الأسماء المفردة، فإن كان قبل التاء ساكن صحيح، نحو: (أُخْت، وبِنْت) وُقِفَ عليه بالتاء، وإن كان قبل التاء

حرف متحرك أوساكن معتل، نحو: (شجرة ،وصلاة) وقف عليه بالهاء في الأرجح.

١٢- وما كان مختومًا بالتاء من الأسماء المجموعة نحو: (مسلمات، والسموات) وُقِفَ عليه بالتاء في الأرجح.

١٣- وما لَحِقَتْهُ نونُ التوكيدِ الخفيفةِ من الأفعالِ وُقِفَ عليه بالألف، مثاله الوقفُ على (لَنَسْفَعًا)، مِنْ قوله تعالى: ﴿لنسفعًا بالناصية﴾، والوقفُ على (لَيَكُوْنًا)، من قوله تعالى: ﴿وليكونًا من الصاغرين﴾ ومن ذلك قول الشاعر:

ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللهَ فَاعْبُدَا .

❖ ويغتفر في هذا الباب التقاءُ الساكنين، نحو: ﴿**وآمنهم من خَوْفْ**﴾ كما تقدم في الباب قبله.

❖ **ويوقف بهاء السكت في ثلاثة مواضع:**

أحدها: ما الاستفهامية المجرورة، نحو: لمه؟ ، وحتى مه؟ ، بمقتضى مه؟ بحذف ألفها وجوبًا فرقًا بينها وبين الخبرية في نحو: سألتُ عما تسأل.

ثانيها: المبني بناءً لازمًا نحو: كيفه؟ هيه، ثَمَّهْ.

ثالثها: الفعل المعتل إذا حذف آخره فتدخل وجوبًا إن بقي على حرف نحو: عِه.

وجوازًا إن بقي على أكثر نحو: لم يعه، و﴿**لم يتسنه**﴾.

ولا يوقف على متحرك في الظاهر إلا في الشعر مع ملاحظة أن الحركة أُشبعت فتولد منها حرف، كقوله:

الحمـــد لله العـــلي الأجلـــلِ الواســـع الفضـــل الوهـــوب

هذا آخر ما يسر الله الكريم جمعه وكان الفراغ من إعادة صياغته يوم الخميس السادس عشر من شهر رجب لعام سبعٍ وعشرين و أربعمائة وألف من الهجرة على صاحبها الصلاة والسلام في دار الحديث بدماج حرسها الله، والحمد لله.

بيان الغريب الوارد في الكتاب مختصرًا مرتبًا على حروف المعجم

الإصطبل	موقف الدواب.
الأفكل	الرِعدة.
أَلِل السقاء	تغيرت رائحته.
بيطر	أصل البطر الشق والبيطر والبيطار معالج الدواب.
توأم	التوأم من الحيوانات: المولود مع غيره في بطن، من الاثنين فصاعدًا.
جحمرش	الجحمرش: العجوز الكبيرة.
جُدَد	جمع جُدَّة وهي الطريقة الظاهرة من قولهم: طريق مجدود أي مسلوك.
جُدُد	جمع جديد وهو ضد الخَلِق.
الجعفر	النهر الصغير ويطلق على النهر الكبير الواسع فهو من الأضداد.
جلبب	جلببه؛ ألبسه الجلباب، والجلباب ثوب واسع للمرأة تغطي به ثيابها من فوق كالملحفة، وقيل هو الخمار.
اجلوَّذ	أسرع في سيره.
جمزى	يقال: حمار جمزى أي سريع.
جهور	كلام جهوري أي: عالٍ.
تجورب	لبس الجورب، وهو لفافة الرِّجْل.
جوزات	جمع جوز وهو ثمر معروف، وجمع جوزة وهي السقية من الماء أو الشربة منه.

جيأل	الجيأل والجيل: الضبع.
حبارى	نوع من أنواع الطيور.
حبنطى	الحبنطى: الممتلئ غيظًا.
احونصل الطائر	ثنى عنقه وأخرج حوصلته، والحوصلة للطائر كالمعدة للإنسان.
احرنبى	احرنبى الديك: انتفش للقتال، واحرنبى الرجل والهر والكلب: تهيّأ للشر.
احرنجم	احرنجم الرجل: أراد الأمر ثم رجع عنه، واحرنجم القوم أو الإبل: اجتمع بعضها على بعض.
حوقل	حوقل الرجل: أسن وضعف عن الجماع.
حَـمَـا	الحما :لغةٌ في الحَمْوِ ،وهو قريب الزوج ، والأنثى حَمَاة .
ددن	الددن: اللهو.
دربخ	دربخ الرجل: طأطأ رأسه وبسط ظهره.
مدعس	المدعس بكسر الميم وسكون الدال وفتح العين المهملة: المطعان.
دلامص ودلاص	درع دلاص أي ملساء لينة، وذهب دلامص: أي لماع.
دملج	الدملج: الحجر الأملس، وسوار يكون في العضد.
دُمْيَة	الصورة المنقشة.
ذلل	جمع ذلول وهي: المنقادة غير المتصعبة.
رأَّس	على زنة فعَّال: نسبة إلى بيع الرءوس.

ارْتِشَافُ الضَّرَب	اسم كتاب لأبي حيان، و الارْتشافُ: المَصُّ، والضَّرَبُ: العسلُ الأبيضُ الغليظ.
ترهيأ	اضطرب وتحرك.
ترهوك	ماج واضطرب في مشيته والرهوكة: استرخاء المفاصل في المشي.
حُبَارَى	اسم طير.
زبرج	الزبرج الزينة من وشْيٍ أو جوهر، والذهب، والسحاب الرقيق فيه حمرة.
زُبْيَة	الزبية: الرابية لا يعلوها ماء.
زرقم	الزرقم: الشديد الزرقة.
أزهى	في قولهم: «أزهى من ديك» الزهْو والزُّهُوّ الكبر والتيه.
سنبل	سنبل الزرع أخرج سنابله.
سفرجل	ثمر معروف.
سلقى	سلقيته إذا ألقيته على قفاه.
سوار	السوار للمرأة معروف وهو القُلْب، وجمعه: أسورة، وأساور قال الله تعالى ﴿**وحلوا أساور من فضة**﴾ وقال تعالى عن فرعون ﴿**لولا ألقي عليه أسورة من ذهب**﴾.
شجي	على وزن «فَرِحٍ»: المشغول، وفي المثل: «ويل للشجي من الخلي».
شَرْيَفَ	شريف الزرع: قطع شريافه، والشرياف ورق الزرع إذا طال وكثر حتى يُخاف فساده فيقطع.
شيطن	فعل فِعْل الشيطان.
شِمْلال	لغةٌ في الشمال ضد اليمين، وناقة شملال: سريعة.
صَدَى	يطلق على معانٍ منها : ما يُجِيبُكَ من صَوْتِ الجَبَلِ ونحوهِ بمِثْلِ صَوْتِكَ.

صفف	جمع صفة: ومنه أهل الصفة لأنهم كانوا يأوون إلى موضع مظلل من مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
صنو	الصنو: الغصن الخارج عن أصل الشجرة يقال: هما صنوا نخلة، وفلان صنو أبيه وفي الحديث: «عم الرجل صنو أبيه» يريد أن العم والأب أصلهما واحد.
صوان	صوان الثوب وصيانه بتثليث الصاد فيهما: ما يصان فيه.
الضرغام	الأسد.
طلل	الشاخص من آثار الديار.
طيسل	الطيسل: العدد الكثير.
عجنس	العجنس: الجمل الضخم، الصلب الشديد.
عقنقل	العقنقل: الوادي العظيم المتسع، ويطلق على الكثيب المتراكم.
علباء	اسم رجل، وعلباء البعير: عَصَبُ عنقِه.
اعلوَّاط	اعلوَّط البعيرَ: تعلق بعنقه، وعلاه، أو ركبه بلا خطام، أو ركبه عريًا.
عنبر	العنبر من الطيب: روث دابة بحرية، أو نبع عين فيه.
غرنيق	الغرنيق: بضم الأول وسكون الثاني، وفتح الثالث: الشاب الجميل الأبيض وجمعه غرانيق.
مغشم	المغشم: من يركب رأسه فلا يثنيه عن مراده شيء.
غضنفر	الغضنفر: الأسد، ويطلق على الغليظ الجثة.
فردوس	الفردوس: البستان يجمع كل ما يكون في البساتين، والفردوس أيضًا: الواسع.
فَلِجَ	الفَلَج: تباعد ما بين الأسنان، ويطلق على تباعد ما بين القدمين.

قذعمل	يقولون: ما عنده قذعملة: أي ما عنده شيء، ويطلق على المرأة القصيرة الخسيسة، وعلى الضخم من الإبل.
قراء	القراء: العابد الناسك.
قردد	اسم جبل، ويطلق على ما ارتفع من الأرض.
قرطعب	يقولون: ما عنده قرطعبة: أي ما عنده شيء، لا قليل ولا كثير.
قرفصاء	القرفصاء: جلسة معروفة.
قرنفل	القرنفل: ثمر معروف بسفالة الهند، وهو أفضل التوابل الحارة وأذكاها، ويسميه بعضهم (الزِّر).
قرناس	القرناس: شبه الأنف يتقدم من الجبل.
اقْشَعَرَّ	أخذته قُشَعْرِيرَة، أي: رعدة.
اقعنسس	تأخَّر ورجع إلى الخلف.
قلنس	قلنست الرجل: إذا ألبسته القلنسوة.
قِمَطْر	ما يصان فيه الكتب، ومنه قول الراجز: ليس بعلم ما حوى القمطرُ ما العلم إلا ما وعاه الصدرُ
قوباء	الذي يظهر في الجسم ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع ويداوى بالريق.
كلل	جمع كِلَّة، والكلة: الحالة، والستر الرقيق، وغشاء رقيق يتوقى به من البعوض، وهو ما يسمى اليوم بـ «الناموسية».
كنأبيل	اسم موضع باليمن.

لأّل	على وزن فعَّال: نسبة لبيع اللؤلؤ.
لحت عينه	لصقت بالرمص، والرمص: وسخ أبيض يجتمع في موق العين.
لِـمَم	جمع لِـمَّة، وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن.
مدد	ما يمد به الجيش وينصر.
مرزجوش	اسم دواء وهو معرب.
مهدد	من أسماء النساء.
مهذار	كثير الهذر، والهذر: سقط الكلام.
هيشات	جمع هيشة، ويقال: هوشة، وتجمع على هوشات، وهيشات الأسوق فتنها وهيجها.
هيلل	قال: لا إله إلا الله.
تخمة	أصلها: وخمة، وضبطها: كهمزة: وهي داء يصيبك من الطعام، ولا تسكن خاؤه إلا في الشعر.
وضّاء	الوضاء: الوضيء الوجه.
وَعْوَع	اسم حيوان معروف عندهم يقال له: ابن آوى.
يُؤْيُؤ	اسم طائر.

أهم مراجع الكتاب

١- شروح الألفية، وأهمها: «أوضح المسالك» لابن هشام، مع شرحه «التصريح على التوضيح» للأزهري بحاشية ياسين، و«شرح ابن عقيل» بحاشية الخضري، و«شرح الأشموني» بحاشية الصبان.

٢- شروح لامية الأفعال، وأهمها: «شرح الحضرمي» الكبير والصغير، و«شرح بدر الدين ابن الناظم».

٣- «ارتشاف الضَّرَب» لأبي حيان الأندلسي.

٤- «الممتع» لابن عصفور.

٥- «المنصف» لابن جني شرح تصريف المازني.

٦- «شرح الرضي» على شافية ابن الحاجب.

٧- «المناهج الكافية في شرح الشافية» لزكريا الأنصاري.

٨- «دروس التصريف» لمحمد محي الدين.

٩- «شذا العرف» للحملاوي.

١٠- «عنوان الظرف» لمحمد هارون.

١١- كتب اللغة، كـ«اللسان»، و«القاموس»، و«المختار».

فهرس الموضوعات

مقدمة ٥
تعريف التصريف وما يتعلق به ٧
كيفية وزن الكلمات ١٠
المجرد والمزيد ١٥
أوزان الأفعال والأسماء المجرَّدة ١٦
الصحيح والمعتل ١٨
الزيادة ٢٠
الإلحاق ٢١
كيفيةُ معرفة الزائد وذكرُ مواضعه ٢٣
زيادة همزة الوصل ٢٩
الإبدال ٣٣
باب النقل ٥٠
باب الحذف ٥٤
باب الإدغام ٥٧
باب خاص بالفعل ٦٣

فوائد و تنبيهات ٦٩

فصل في اتصال الضمائر ونحوها بالأفعال ٧٢

أولاً: السالم: ٧٢

ثانيًا: المضعف: ٧٢

ثالثًا: المهموز: ٧٤

رابعًا: المثال: ٧٥

خامسًا: الأجوف: ٧٥

سادسًا: الناقص: ٧٨

سابعًا: اللفيف المفروق: ٨٢

ثامنًا: اللفيف المقرون: ٨٢

مباحث في الأفعال ٨٣

المبحث الأول: تصرُّف الفعل باعتبار اتصال الضمير به: ٨٣

المبحث الثاني: بناء الفعل لما لم يسم فاعله: ٨٤

فصل في تأكيد الفعل بالنون ٨٩

فصل في أحكام آخر الفعل المؤكد ٩١

في باب خاص بالاسم ٩٥

فصل في اسم المَرَّة والهَيْئَة ٩٨

المشتقات من الأسماء ١٠٠

الأول: اسم الفاعل: ١٠٠

الثاني: اسم المفعول: ١٠١

الثالث: الصفة المشبهة: ١٠٣

الرابع: اسم التفضيل: ١٠٤

الخامس، والسادس: اسما الزمان والمكان: ١٠٦
السابع: اسم الآلة: ١٠٨
التأنيث ١٠٩
التثنية ١١٣
جمع الأسماء ١١٦
أولا: جمع التصحيح ١١٦
فَصْلٌ تابع لجمع الاسم جمع مؤنث سالمًا ١١٩
ثانيًا: جمع التكسير ١٢٠
باب التصغير ١٢٦
النسب ١٢٩
الإمالة ١٣٤
التقاء الساكنين ١٣٩
الوقف ١٤٣
بيان الغريب الوارد في الكتاب مختصرًا ١٤٦
مرتبًا على حروف المعجم ١٤٦
أهم مراجع الكتاب ١٥٢
فهرس الموضوعات ١٥٣